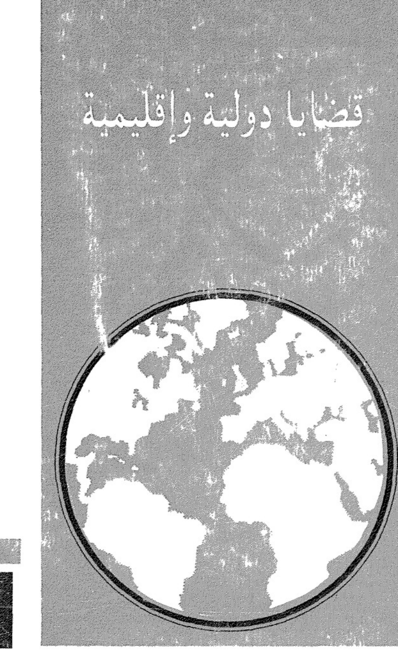
٣٩



د. على السيد النقر

السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا ١٩٤٥ - ١٩٨٥



السياسة الخارجية اليابانية
تجاه شرق آسـيا
فى الفترة من ١٩٤٥-١٩٨٥

على سيد فؤاد على

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٨

عنوان الكتاب: السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا
تـأليـف : على سيد فؤاد على

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣
المدير العام : فـريـد زهــران
مسئول الطباعة : محمد سعيد
رقم الإيداع : ٩٨/٢٩٦٦
الترقيم الدولى I.S.B.N: 977- 5652- 88- x

اهـــــداء

إلى كل المكافحين فى سبيل أمجـــاد بـــــلادهم

إلى أسرتى ... وأخُص والدتى عرفانا وتقديرا

محتويات الدراسة

الصفحة

فهـرس الجـداول

رقم الجـــدول	الصفحة
(١) تطور نسب اعتماد اليابان على المواد الخـام المسـتوردة خـلال الفـترة من ١٩٦٥ -١٩٨٥	٢٤
(٢) تطور حجم الفـائض فـى الميزان التجـارى اليابـانى خـلال الفـترة مـن ١٩٧٩ -١٩٨٥	٢٦
(٣) الناتج الاجمالى القومى لدول شرق أسيا عام ١٩٦٩ (بالبليون دولار)	٤٧
(٤) تطور النـاتج الاجمالى القومى للدول الكبرى (بالبليون دولار)	٤٨
(٥) متوسطات معدل النمو السنوى لمجموعة دول أسيوية فـى الفـترة مـن ١٩٧٧-١٩٨١	٤٩
(٦) تطور نسبة البترول التى تستوردها اليابان من الشرق الاوسط وشـرق أسيا فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١	٦٦
(٧) تطور عدد الزائرين اليابانين للصين فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٥	٧٥
(٨) تطـور التجـارة بيـن اليابـان وكـل مـن الاتحـاد السـوفيتى والصيـن فـى الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٩	٩٩
(٩) تطور حجم الانفاق العسكرى الامريكى فى اليابـان وفيتنـام فـى الفـترة من ١٩٦٤-١٩٦٩	١٠٧
(١٠) تطور التجارة بين اليابان والصين فى الفترة من ١٩٥٨-١٩٧٠	١٤٦
(١١) التجارة بين اليابان وتايلاند فى عامى ١٩٦٩-١٩٧٠	١٤٩
(١٢) تطور التجارة بين اليابان وتايون فى الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٥	١٥٣

مقدمة الدراسة

موضوع الدراسة

موضوع هذه الدراسة هو السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة شرق آسيا في الفترة الممتدة من ١٩٤٥- ١٩٨٥ .

وتتناول الدراسة محددات هذه السياسة، وتوجهاتها في منطقة شرق آسيا وذلك كما تظهر من خلال مواقفها من قضايا شرق آسيا السياسية ودورها الاقتصادي في تلك المنطقة عن طريق التجارة والمعونات والاستثمارات، والمشكلات التي واجهتها اليابان في إدارة سياستها الخارجية تجاه تلك المنطقة.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية دراسة السياسة الخارجية اليابانية بصفة عامة الي عدة اعتبارات اساسية وهي:-

أ - المركز المتقدم الذي تحتله اليابان في النظام الاقتصادي الدولي والذي يتضح في عدة أبعاد منها أنه علي الرغم من أن متوسط الناتج الاجمالي القومي لم يصل الي اكثر من ثلث الناتج القومي البريطاني و ١/٢٠ من الناتج القومي الامريكي عقب الحرب العالمية الثانية فإن اليابان استطاعت خلال ثلاثة عقود ان تحقق ضعف الناتج البريطاني وان تصل تقريبا الي نصف الناتج القومي الامريكي، وأصبح الناتج القومي الياباني هو ثاني اكبر ناتج قومي في العالم بعد الناتج القومي الامريكي وتحولت اليابان الي ان تكون من الدول الدائنة الرئيسية في العالم. كما استطاعت الصادرات اليابانية ان تحقق فوائض عالمية، حيث بلغ حجم الفائض الياباني ٦١ مليار دولار عام ١٩٨٦. وقد صاحب هذا التطور الاقتصادي وبالأخص منذ بداية عقد السبعينات سعي اليابان الي استخدام المعونات وترجمة وضعها الاقتصادي الي نفوذ سياسي واقتصادي علي المستويين الاقليمي والعالمي.

ب – تزداد أهمية وضع اليابان فى النظام الدولى والدور الذى تلعبه فيه اذا اخذنا فى الاعتبار اجمالى التطورات التى طرأت على السياسة الدولية وأهمها بروز القضايا والموضوعات الاقتصادية فى التفاعل بين الدول والحكومات على غيرها من القضايا ومنها قضايا التجارة العالمية والاستثمارات والمعونات والقروض. فضلا عن تراجع اهمية الأمن الدولى بمعناه العسكرى مع انتهاء الحرب الباردة. ووفقا لما سبق فإن موقع اليابان الاستراتيجى فى الساحة العالمية يتنامى يوما بعد يوم

ج- انه بدأ يتضح بداية تنامى دور لليابان علي الساحتين الاسيوية وغير الاسيوية حيث سعت اليابان لاستخدام ادوات سياستها الخارجية الاقتصادية والدبلوماسية فى حل المشكلة الكمبودية والمشاركة فى قوات حفظ السلام فى كمبوديا وارسلت مراقبين ضمن قوات الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة فى افغانستان ووقف اطلاق النار بين العراق وايران

د – وبالاضافة الى ما سبق فان الدراسات والابحاث التى تتناول السياسة الخارجية اليابانية فى العالم العربى ومصر على وجه الخصوص لازالت حتى الآن قليلة، على الرغم من أهميتها فى فهم اركان ومقومات السياسة الخارجية اليابانية.

النطاق المكانى للدراسة

يرجع اختيار الباحث لدراسة السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة شرق آسيا – وهى التى تضم بالإضافة لليابان كل من الصين الشعبية وتايوان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وفيتنام وسنغافورة وماليزيا وتايلاند والفلبين واندونيسيا وهونج كونج – الى انه لليابان روابط عميقة مع دول شرق آسيا حيث القرب الجغرافى لليابان من هذه المنطقة فضلا عن الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية. يرتبط بذلك وجود تفاعلات كثيفة لليابان مع دول هذه المنطقة يمكن بدراستها التوصل لقواعد تحكم السياسة اليابانية فيها، فضلا عن أن تحليل سلوكيات السياسة الخارجية اليابانية فى تلك المنطقة من شأنه أن يؤدى الى تفسير وفهم

الخصائص الرئيسية التى تميز هذه السياسة ومنها عدم رغبة اليابان فى الانغماس فى النزاعات الدولية والاقليمية الخطيرة حيث شهدت المنطقة خلال فترة الدراسة عدد من تلك الصراعات ومنها فيتنام وكمبوديا . وقد كانت تلك النزاعات محلا لاهتمام القوى المؤثرة على السياسة الخارجية ويستفاد من ذلك ايضا فى فهم الاعتبارت والعوامل التى تحدد مواقف القوى المؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية سواء الرسمية او غير الرسمية. ويضاف الى ما سبق ان البحث فى سياسة اليابان تجاه شرق آسيا يمكن أن يقودنا الى فهم وتحديد نمط وطبيعة التفاعلات اليابانية مع القوى الكبرى ذات المصالح الاستراتيجية فى منطقة شرق آسيا وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين

اسباب اختيار النطاق الزمنى للدراسة

يرجع اختيار الباحث لدراسة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا خلال الفترة من ١٩٤٥ – ١٩٨٥ إلى ان تلك الفترة كان للسياسة الخارجية اليابانية فيها توجهات محددة بذاتها تمثلت فى عدم التدخل فى شرق آسيا باستخدام القوة العسكرية واستخدام الادوات الاقتصادية بشكل أساسى لتحقيق أهداف سياستها الخارجية فى تلك المنطقة، فضلا عن تأييد سياسات الولايات المتحدة فى شرق آسيا وهو ما يتضح من تحليل مواقف اليابان من قضايا شرق اسيا. كما أن تلك الفترة ١٩٤٥ – ١٩٨٥ مثلت فى مجملها مرحلة متميزة فى تطور النظام الدولى وهى مرحلة القطبية الثنائية والتى اتسمت فى مظهرها التنظيمى بإنقسام الدول ذات الثقل الحضارى والوزن الاقتصادى والسياسى الى معسكرين كبيرين يدور كل منهما فى فلك سياسات ومواقف ومصالح قطب ضخم ينفرد بتملك مفاتيح انتاج ونشر سلاح عالمى ويستأثر بالهيمنة العقيدية والسياسية والاقتصادية على مجموعة الدول المكونة لمعسكره التابع له.

وقد كان للقطبية الثنائية تأثير على سياسة اليابان بشكل مباشر وبشكل غير مباشر ، فبشكل مباشر كان مناخ القطبية الثنائية دافعا لليابان للتمسك بالحماية الامريكية لضمان امنها ومن

الناحية غير المباشرة تأثرت من خلال السياسة الامريكية التى اتجهت لاستخدم دور اليابان الاقتصادى فى منطقة شرق آسيا كأحد الادوات لمواجهة الشيوعية فى شرق آسيا

المناهج المستخدمة فى الدراسة

يستخدم الباحث فى تلك الدراسة ثلاثة مناهج أساسية وهى

أ - المنهج التاريخى

يتأسس هذا المنهج على أن العلاقات الدولية المعاصرة لها أصول وجذور تاريخية سابقة مما يجعل التعمق فى فهم الظروف والمؤثرات التاريخية امرا ضروريا لاستيعاب الملابسات التى تحيط بالعلاقات الدولية فى اشكالها المعاصرة.

ويقوم هذا المنهج على تحليل الحقائق التاريخية والربط فيما بينها وذلك للتوصل لى نتائج بشأن الظاهرة محل الدراسة وهناك عدة مزايا يحددها دعاة هذا المنهج لإستخدامه: -

١- القدرة على تحرى الاسباب التى تكمن وراء فشل او نجاح قادة الدول فى اتباع سياست خارجية معينة فى وقت ما واستخلاص مغزى أو دلالات عامة لانماط السلوك الدولى المختلفة.

٢ - ان يساعد على تفهم الكيفية التى يتم بها اتخاذ قرارات السياسة الخارجية والدوافع التى تمليها والنتائج التى تتبلور عنها وذلك فى الاطار التاريخى الحقيقى لهذه القرارات.

ويمكن الاستفادة من هذا المنهج فى تحليل تطور قضايا شرق آسيا السياسية وهى قضية وحدة الصين والصراع السوفيتى الصينى وقضية فيتنام وقضية الوحدة الكورية والقضية الكمبودية وتطور مواقف اليابان من تلك القضايا

ب - المنهج المقارن

شهدت الستينات تركيزا على استخدام المنهج المقارن فى العلوم السياسية. ووفقا لهذا المنهج يتم مقارنة السياسة الخارجية لدولتين من خلال توضيح جوانب السياسة الخارجية للدولتين ثم التوصل الى اوجه الشبه ولاختلاف بين سياسيتي الدولتين وإمكانية الاستفادة من أوجه الشبه والاختلاف فى تحديد السياسة الخارجية كما يطبق هذا المنهج بدراسة السياسة الخارجية لدولة واحدة معينة فى فترتين لكل منهما طابعها الخاص او لكل منهما زعامة تختلف عن زعامة تالية أولا حقة وذلك للتوصل فى النهاية الى تحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف.

وترجع أهمية المنهج المقارن فى السياسة الخارجية الى انه يساعد فى التعرف على ترتيب عناصر التأثير على السياسة الخارجية من حيث وزنها فى حالات مختلفة، يساهم فى استخدام عناصر الشبه وعناصر التمايز فى تحديد السياسة الخارجية . ومن بين النماذج التى استخدمت المنهج المقارن فى السياسة الخارجية نموذج روزنو.

وقد استخدم الباحث هذا المنهج فى الدراسة وذلك فى تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسة. وذلك بهدف التعرف على العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية ومدى تباينها من قضية لاخرى. كما لجأ لاستخدامه فى تحديد أوجه الشبه و الاختلاف بين مواقف اليابان والدول الكبرى فى المنطقة من قضايا شرق آسيا.

ج - منهج تحليل النظم :-

يرجع استخدام منهج تحليل النظم فى علم السياسة الى دافيد استون الذى اسس نمونجه على مفاهيم النظام وبنية النظام والاستجابة. ومنذ منتصف القرن العشرين بدأت دفعة لاستخدام التحليل النظمى فى العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

يقوم تحليل نظام السياسة الخارجية على أن مفهوم النظام صحيح بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية بقدر صحته لدراسة السياسة الداخلية.

ووفقا لهذا المنهج هناك أربعة عناصر أساسية

المدخلات : - وهي مؤثرات معينة قد تكون نابعة من النظام الداخلى أو النظام الخارجى.

عملية التحويل : - حيث يتم تحليل وإستيعاب هذه المدخلات فى أبنية النظام السياسية والتشريعية والتنفيذية

المخرجات هى السياسات والقرارات التى يصدرها النظام.

التغذية الاسترجاعية : - وتتضمن تأثير المخرجات على جانب المدخلات

ومن بين النماذج التى استخدمت منهج تحليل النظم فى دراسة السياسة الخارجية- نموذج مودلسكى- نموذج بريتشر، نموذج داوشا

وقد لجأ الباحث الى استخدام منهج تحليل النظم فى تحليل محددات السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا، تحليل عوامل التأثير على مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا - والكيفية التى تم بها حدوث تأثير هذه العوامل على مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية وذلك فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

التساؤلات التى تطرحها الدراسة : -

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤلات أساسية تشمل : - ما هى أهم العناصر المؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا وترتيب هذه العناصر؟ اى هذه العوامل كانت بمثابة قيودا او عقبات امام ممارسة اليابان لدور سياسى فى منطقة شرق آسيا؟ ماهية تأثير ها على توجهات السياسة اليابانية وخصائصها؟ أيضا تسعى الدراسة للاجابة على تساؤل آخر وهو

لماذا اتجهت اليابان منذ بداية السبعينات لممارسة التأثير فى قضايا شرق آسيا السياسية باستخدام بعض ادواتها الاقتصادية ثم الدبلوماسية؟

فروض الدراسة:

يتناول الباحث فى تلك الدراسة فرضيتين اساسيتين وهما :-

أ - ان سياسة اليابان الخارجية تجاه شرق آسيا تحددت بشكل اساسى بإدراك اليابان لأهمية وحدود الاعتماد على الولايات المتحدة لضمان مصالحها فى شرق اسيا، فضلا عن المصالح الاقتصادية لليابان فى شرق آسيا- وتفصيلا لذلك - فإن سياسة اليابان الخارجية تجاه تلك المنطقة تحددت بإدراكها الذى تمثل فى ظل ظروف القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على شرق اسيا وظروف الدمار الاقتصادى داخل اليابان بأن الاعتماد على الولايات المتحدة وهو الكفيل بتحقيق الأمن لها وتدعيم تجارتها مع دول شرق اسيا وانعكس ذلك على توجهات سياستها الخارجية التى كانت اهمها تأييد سياسات الولايات المتحدة فى شرق اسيا - والاعتماد عليها لضمان امنها. غير انه بتغير السياسة الامريكية فى شرق اسيا مع مطلع السبعينات بتخفيض تواجدها العسكرى ومعوناتها لدول المنطقة وجدت اليابان أن عليها ان تتحرك بذاتها لضمان مصالحها بعد الفراغ الذى تركه تغير السياسة الأمريكية ولذا بدأت بالتوسع فى استخدام المعونات وادواتها الدبلوماسية لضمان مصالحها فى شرق آسيا.

أما المصالح الإقتصادية فهى التى حركت اليابان أساسا لتحسين علاقاتها بدول جنوب شرق آسيا - وذلك بعد استقلالها عام ١٩٥١ - كما ان ضمان تلك المصالح كان دافعا لسعى اليابان لممارسة دور فى قضايا شرق آسيا منذ مطلع السبعينات

ب – ان اهم الاشكالات التى واجهت اليابان فى ادارة سياستها الخارجية تجاه شرق آسيا هى الاشكالات الناتجة عن تأثير فترة الاحتلال اليابانى لدول شرق آسيا والتى سبقت فترة الدراسة مباشرة، نظرا لانها كانت اكثر شمولا للنطاقيين المكانى والزمانى للدراسة من غيرها من الاشكالات. فعلى سبيل المثال فإن إشكالية التعويضات اليابانية لدول هذه المنطقة عن ممارسات الاحتلال ظلت قائمة بين اليابان ومجموعة من هذه الدول حتى نهاية الخمسينات ثم الصين وفيتنام فى عقد السبعينات لم يتم تسويتها مع كوريا الشمالية حتى نهاية فترة الدراسة. فضلا عن ذلك فقد أوجدت عقبات امام اتجاه اليابان لتعميق تعاونها مع دول تلك المنطقة وممارسة دور سياسى فيها وبشكل عام اوجدت عقبات امام تحقيق بعض اهداف السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا

اهم صعوبات الدراسة

تمثلت اهم صعوبات الدراسة فى ندرة المراجع العلمية التى تتناول السياسة الخارجية اليابانية باللغة العربية سواء منها تلك التى تتناول السياسة الخارجية اليابانية بشكل عام او السياسة اليابانية فى شرق اسيا على وجه الخصوص، فضلا عن قلة المراجع باللغة الانجليزية حيث ان الكثير من المراجع التى تتناول قضايا السياسة الخارجية لليابان وعلاقاتها الخارجية تتناولها فى اطار قضايا سياسات وعلاقات الدول الكبرى فى شرق اسيا وهى الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى ولا تتناول السياسة الخارجية اليابانية بشكل مستقل.

الفصل الأول

الاطار العام لتطور أهداف السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا

مقدمة : -

يتناول هذا الفصل بيئة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا وهى تشمل مجموعة العوامل والظروف التى تؤثر على تلك السياسة وتتأسس أهمية تلك العوامل والظروف على أنها تضع الإطار أو الحدود التى يتصرف فى نطاقها صانعو السياسة وهذه العوامل تشكل فى مجموعها مسار السياسة الخارجية للدولة.

ومن بين علماء السياسة الخارجية الذين تناولوا العوامل والظروف المؤثرة على السياسة الخارجية ركز اورجانسكى فى دراسته فى نهاية الخمسينات على تصنيف تلك العوامل الى محددات داخلية وخارجية.

وقد شملت المحددات الداخلية من منظوره الشخصية القومية والطبقة الحاكمة وشخصيات القادة، أما الخارجية فهى تضم موقع قوة الدولة مقارنة بالدول الاخرى وسلوك الدول الاخرى وبشكل عام فقد اعتبر ان هذه المحددات تكمن أهميتها فى انها تحدد أى الأهداف التى تتبناها الدولة لسياستها الخارجية ولكنه ركز على عامل الشخصية القومية.

أما مودلسكى فى تناوله لدراسة المحددات فإنه وان كان قد قام بتقسيم المحددات الى داخلية وخارجية وهو نفس تقسيم اورجانسكى إلا انه توسع فى المحددات التى تناولها حيث شملت المحددات الداخلية كافة المؤسسات والأجهزة الحكومية المرتبطة بالسياسة الخارجية ودرجة كفاءة هذه المؤسسات وخبراتها الفنية وكافة الثروات المادية والمعنوية المتاحة للدولة أما الخارجية فتضم كافة الموارد المتاحة للدولة والتى تنبع من خارجها مثل المزايا والفوائد التى تحصل عليها الدولة نتيجة لالتزامات وتعهدات من قبل دولة أخرى مثل المساعدات والمعونات الخارجية.

---

(١) انظر A. k Organski: World Politics, (New York: Alfred Knobh Inc), 1958, P 45

غيـر انه يلاحظ ان العـديد من الدراسـات والكتـابات اللاحـقـة التى تناولت العـوامل والمحـددات أعطت تركيزاً أكبر على المحـددات النفسـية للسياسة الخـارجية مع أخـذها فى الاعتبار لدور المحددات المادية.

وقد شملت البيئة النفسية من منظور بريتشر البيئة النفسية لصانعى القرار فى نظام السياسة الخارجيـة مثل رئيس الحكومـة ومواقف نخب السـياسة الخارجيـة التى تنتج من استـعدادهم النفسى وخصائصـهم وخبراتهم الشخصية وتصورات النخبة وادراكهم للبيئة الواقعية الداخلية والخـارجيـة وعن طريق هذه التـصـورات يتـحـدد تعـريف النـخب للسلوك الواجب اتخـاذه فـى السياسة الدولية من قبل الدولة.

وقد تأسست أهمية العوامل النفسية فى هذه الدراسات على انها هى التى تحدد مباشرة نوع السياسة الخارجية النهائية، فصانع السياسة الخارجية لا يصنع سياسة أو ينفذها بناءاً على طبيـعة العوامل الموضـوعية ولكن بناء على تصوره الذاتى لمعنى تلك العوامل والتى تشمل التركيب الشخصى لصانع السياسة الخارجية والإدراك السياسى له. فضلاً عن أن خيارات السياسة الخارجية لا تتحدد بناءاً على قوة الدولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية ولكنها تتحـدد على أساس تصورات صـانعى القرارات للسياسة الدولية وآثارها فى تحديد خيارات السياسة الخـارجيـة ويتـأثر ادراك صانعى القرار للاحداث الدولية بتصوراتهم عن العالم الخارجى وتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانعى القرار والعقائد العامة.

وسوف تتناول الدراسة فى المبحث الأول الخبرة التاريخية وخصائص البيئة الجغرافية وفى المبحث الثانى المحددات الاقتصادية وفى المبحث الثالث مؤسسات السياسة الخارجية وفى المبحث الرابع العوامل والمتغيرات الخارجية.

المبحث الأول

الخبرة التاريخية
وخصائص البيئة الجغرافية

المطلب الأول

الخبرة التاريخية

تعرضت اليابان منذ القرن السادس الميلادى لتأثيرات حضارية تدفقت عليها بشكل كثيف من الصين سواء بطريق مباشر أو عن طريق كوريا. وقد ساعد القرب الجغرافى لليابان من الصين – التى كانت الحضارة الوحيدة المجاورة لليابان – على استفادة اليابان من الصين فى العديد من جوانب الحياة السياسية والثقافية والإجتماعية، وذلك بإرسال البعثات اليابانية الى الصين أو عن طريق كوريا التى كان حكامها متأثرين بالأنماط الصينية – ومن البعثات التى تم إرسالها للصين البعثة التى أرسلها الأمير شوتوكو فى عام ٥٩٢ م والتى نقلت عن الصين العديد من النظم والتقاليد والمفاهيم منها نظام ملكية الأرض ونظام الضرائب والمفهوم الصينى للنظام الملكى[١]. غير أن اليابان لم تنقل النظم السابقة عن الصين دونما تطوير، حيث حرصت على تطويرها بما يجعلها تتناسب مع الظروف اليابانية وعلى سبيل المثال فقد قامت اليابان بعد نقل نظام الحكومة الصينى باستحداث وزارتين جديدتين أضيفتا إلى الوزارات الست التقليدية التى كانت تتشكل منها الحكومة الصينية، فأصبحت الحكومة اليابانية تضم ثمانى وزارات لتناسب وجود وزارة للبلاط الإمبراطورى والسكرتارية المركزية، فضلا عن ذلك فقد قام اليابانيون بتطوير نظام الكتابة الصينى وذلك باستحداث مجموعة من الرموز التى تمثل كل منها مقطعا خاصاً أمكن بها تبسيط الحروف الصينية، وإستخدامها منطوقة للتعبير صوتيا عن مقاطع الكلمات اليابانية[٢]، وقد عُرف نظام الكتابة اليابانى الجديد الذى استحدثته اليابان فى القرن التاسع باسم نظام الـ «الكاتا» .على أنه بحلول القرن الثانى عشر كانت اليابان على عتبة أكبر حركة ابتعاد عن معايير شرق آسيا، حيث كانت تمضى فى طريق تطوير نظامها الإقطاعى الذى كان لابد له أن يجتاز فى القرون السبعة التالية عدة مراحل تماثل

---

(1) Mikiso Hane: Modern Japan: a Historical Survey, (London: Westview Press), 1986- P 10

(٢) ادوين رايشاور: اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالى، (الكويت: عالم المعرفة)، ١٩٨٩ – ص ٦٤.

كثيراً تجارب المراحل الإقطاعية فى بلاد غرب أوروبا فيما بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلاديين. غير أن الفترة التى تركت تأثيرات حاسمة وأساسية على سياسة اليابان فى شرق آسيا وعلاقاتها بدولها خلال فترة الدراسة، كانت هى مرحلة الإحتلال اليابانى لمنطقة شرق آسيا والتى سبقت فترة الدراسة مباشرة.

وقد كانت كوريا نظراً لقربها الجغرافى من اليابان تمثل تهديدا أساسيا لها فى حالة سيطرة دولة معادية لليابان عليها، لذا دخلت اليابان فى حربين الأولى مع الصين ١٨٩٤-١٨٩٥ والثانية مع روسيا ١٩٠٤ - ١٩٠٥[١]. واستطاعت اليابان بانتصارها فيهما أن تضم إليها كوريا وتايوان والجزء الجنوبى من منشورياو والنصف الجنوبى من «جزيرة ساخالين» واستطاعت اليابان أن تصبح أكبر دولة عسكرية وأكبر قوة اقتصادية فى شرق آسيا، حيث مدت سيطرتها الإقتصادية على أجزاء كبيرة من الصين ومستعمرة الجزر الألمانية بشمال المحيط الهادى والممتلكات الألمانية فى إقليم شانتونج الساحلى بالصين.

وقد سعت اليابان بعد الحرب العالمية الأولى إلى تقوية مكانتها فى شرق آسيا بالإستفادة من وضعها كدولة منتصرة فى الحرب، نجحت فى الحصول على بعض الإمتيازات تضمن مصالحها الخاصة فى الصين. كما أنها ضمنت الحصول على وصاية عصبة الأمم على ممتلكات ألمانيا السابقة فى منطقة الباسفيك[٢].

الملاحظ أن بداية حقبة العشرينات قد شهدت تراجع اليابان عن سياسة التوسع العسكرى تحت تأثير النفوذ القوى لرجال الأعمال الذين كانوا يكرهون فرض الضرائب المرتفعة ويخافون على تجارتهم من الخسائر وقد قامت اليابان بسحب قواتها العسكرية من شانتونج

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٨.
(2) Rinn - Sup Shinn, Historical Setting, in Frederica M. Bunge (Editor): Japan, a Country Study, (Washington: The American University), 1981, p. 31.

بالصين وتراجعت عن مغامراتها العسكرية فى سيبريا وخفضت إنفاقها العسكرى بالنسبة إلى ميزانتها الوطنية - وفى تلك الفترة كانت الأوضاع العالمية لا تجعل من التوسع الإستعمارى ميزة مثلما كانت فى الماضى، فقد نادت الدول الغربية التى انهكتها الحرب العالمية الأولى بوقف الفتوحات الخارجية وسعت الى تحقيق الأمن من خلال التعاون الدولى - غير انه فى اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات من القرن الحالى تدعمت النظرة التوسعية المتطرفة التى تركزت فى المؤسسة العسكرية اليابانية بكافة أجهزتها وأسلحتها والتى رأت حتمية السيطرة بالقوة المادية على ما أعتبرته المستحقات الإقليمية والعسكرية التى رفضتها القوى الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية فى مؤتمر واشنطن للحد من التسلح البحرى، وشملت تساوى طاقتها البحرية والحربية مع نظرائها فى الولايات المتحدة وبريطانيا يساندها مشاعر التعصب الوطنى الصارخة(١) . وقد ساد اليابان من أثر أزمة الإقتصاد العالمى عام ١٩٢٩ توتر واضطراب اقتصادى واجتماعى عام، وفى ظل هذا التأزم العام تم إنهاء الحكم المدنى الليبرالى، وأحكمت العسكرية اليابانية قبضتها على البلاد ووجهت امكاناتها الصناعية الى البناء المكثف للقوات المسلحة اليابانية، وبدأت فى تكوين وإنشاء منطقة شرق آسيا الكبرى للرخاء المشترك والتى شملت منشوريا وشمال الصين وكمبوديا واندونيسيا وكوريا الجنوبية ولاوس وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام(٢)

(١) د / نازلى معوض، الإدراك اليابانى للنظام الدولى، السياسة الدولية، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - العدد ١٠١)، يوليو ١٩٩٠، ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦١.

غير أن اليابان فقدت جميع المزايا الإقليمية لسياستها التوسعية وذلك بعد الهزيمة العسكرية الطاحنة بضرب اليابان من جانب الولايات المتحدة بالقاء قنبلتين نوويتين على مدينتى هيروشيما ونجازاكى لتضع حداً نهائيا للمقاومة اليابانية ولمعارك الحرب العالمية الثانية.

وبشكل عام يمكن تحديد جانبين عامين لتأثير هذه الفترة على سياسة اليابان تجاه شرق آسيا خلال فترة الدراسة :-

أ - خلفت فترة الإحتلال اليابانى لدول شرق آسيا مشكلة التعويضات اليابانية لتلك الدول عن ممارسات اليابان، وإستغلالها للموارد البشرية والمادية فى تلك الدول لتحقيق أهداف سياستها التوسعية، وسوف يظهر خلال تلك الدراسة كيف استمرت هذه المشكلة بين اليابان وبعض هذه الدول حتى نهاية الخمسينات وبين اليابان من ناحية والصين وفيتنام حتى عقد السبعينات، وذلك بتخلى الصين رسميا عن مطالبة اليابان بتعويضات والإتفاق على تقديم تعويضات لفيتنام عند تطبيع العلاقات الدبلوماسية معها ولم تحسم المشكلة بشكل نهائى مع كوريا الشمالية خلال فترة الدراسة.

ب - هناك اتجاهات عامة بين اليابانيين ترى أن استخدام وسائل القوة العسكرية لن يحقق الأهداف التى تسعى اليابان الى تحقيقها فى الأمد الطويل، فقد كانت القوة العسكرية هى التى قادت الى هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، كما أن هذه القوة العسكرية واستخداماتها لفرض النفوذ اليابانى على دول جنوب وجنوب شرق آسيا هى المسئولة عن تنامى العداء من جانب الشعوب المجاورة لها. نتيجة لما سبق فإن تلك الإتجاهات ترى أن دور اليابان يجب أن يتحدد فى مجالات اقتصادية وتجارية مثل الإسهام فى زيادة التبادل العلمى والتكنولوجى والثقافى بين اليابان ودول العالم الخارجية - ولكن تتراجع الرؤى

اليـابانيـة عند مـحـاولة البـحث عن دور لليـابان فى العـالم الخـارجى وذلك فى مـجـالات الدفاع، والدور الذى يجب أن تقوم به اليابان فى مواجهة الأزمات الخارجية[١]. وبشكل أكثر تحديداً وإرتباطا بموضوع الدراسة فقد ظهرت تلك الاتجاهات بوضوح عند حدوث أزمة فيتنام ثم الجدل الذى ثار داخل اليابان حول مشاركة اليـابان فى تأييد الولايات المتحدة خلال الأزمة، ثم فى تحديد موقف اليابان من القضية الكمبودية.. وتمحورت تلك الإتجاهات فى عدم المشاركة عسكريا فى قضيتى فيتنام أو كمبوديا – وهو ما يتضح فى المبحثين الثالث والخامس من الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(١) د/ خليل درويش: آفاق العلاقات العربية اليابانية: الحدود والامكانيات، فى د. مصطفى كامل السيد (محرر) حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى، أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية، (مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة)، ١٩٩٢، ص ٨٢٥.

المطلب الثانى

خصائص البيئة الجغرافية

تشمل العوامل الجغرافية ذات التأثير على السياسة الخارجية كل من الموقع الجغرافى وحجم الرقعة الجغرافية للدولة وتضاريس الدولة.

وركز علماء الجيوبوليتكس على أهمية العوامل الجغرافية للدولة، فهم يرون أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأساسية فى تكوين قوتها. وقد اعتبر عالم الجغرافيا البريطانى «السير هالفورد ماكيندر» أن السيطرة الجغرافية لدولة معينة على إقليم جغرافى معين طريقا للسيطرة على العالم كله وطبقا لنظريته فإن الدولة التى تستطيع أن تسيطر على منطقة شرق أوربا يمكنها السيطرة على العالم[1].

أما «ماهان»، فقد رأى أن القوى الأساسية فى العالم هى القوى التى لا تمتلك حدوداً برية مثل بريطانيا فهذه الدول لا تتحمل الأعباء الاقتصادية التى يتطلبها الدفاع عن الحدود البرية، ومن ثم فهى توجه مواردها لبناء قوة بحرية كبرى وذلك بعكس الدول التى لها حدود برية وقد أدى تطور تكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات والأقمار الصناعية، تطور وسائل الإتصال الدولى – إلى التقليل من أهمية العوامل الجغرافية.. فالتطور فى تكنولوجيا الأسلحة جعل من الصعب أن تستمر الحدود الطبيعية المنيعة واقية من العدوان وأصبح من الممكن إختراقها.

وعلى الرغم من التأثير السابق للتقدم فى تكنولوجيا الأسلحة ووسائل الإتصال – فإن العوامل الجغرافية مازالت لها أهميتها فلا يزال الإتساع الكبير فى حجم الدولة يزيد من قوتها عن طريق بعض المزايا التى يمنحها العمق الجغرافى بحيث يمكن القوات من التراجع والتقهقر[2]

الموقع الجغرافى لليابان

تتكون اليابان من أربع جزر كبرى وهى هوكايدو وهونشو وشيكوكو وكيوشو ومجموعات من الجزر الصغرى تقع بين خطى عرض ٢٢ – ٣٦ شمالا – وتبعد بمسافة ١٥٠٠ ميل عن

(١) د / محمد على العوينى: العلاقات الدولية فى النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الانجلو، الطبعة الأولى) ١٩٨٢، ص٣٩.

(٢) د/ محمد طه بدوى: مدخل الى علم العلاقات الدولية (بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر) ، ص ١٩٧١، ص١٢١.

الساحل الشمالى الشرقى لآسيا والذى تشغله كل من الكوريتين الشمالية والجنوبية والصين الشعبية والاتحاد السوفيتى(1). وقد ساعد القرب الجغرافى لليابان من منطقة شرق آسيا على تمكينها من إستيراد والإستفادة من العديد من مقومات الثقافة خلال العصور القديمة من دول شرق آسيا وبالأخص من الصين وذلك على النحو المذكور سابقاً. وقد كان الموقع الجغرافى لليابان عاملا مساعداً لها فى تكوين إمبراطوريتها فى منطقة شرق آسيا وذلك فى مطلع القرن الحالى. فالقرب الجغرافى لها من منطقة شرق آسيا سهل لها الوصول بقواتها إلى المناطق التى ارادت استعمارها مثل كوريا ومنشوريا دونما تحمل أعباء مادية هائلة تفوق قدراتها، فى حين أن البعد الجغرافى أعاق دولاً أخرى عن تحقيق أهدافها الإستعمارية فى المنطقة وذلك كما حدث بالنسبة لروسيا التى واجهت فى عام ١٩٠٤ صعوبات هائلة بسبب بعدها الجغرافى فى تزويد جيشها بالمؤن(٢).

ومن الناحية الإقتصادية فإن القرب الجغرافى لليابان من منطقة شرق آسيا ساعدها على زيادة معاملاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة خلال فترة الدراسة. فالقرب الجغرافى أدى إلى خفض التكاليف والمدة الزمنية اللازمة لنقل السلع والمنتجات اليابانية لدول هذه المنطقة(٣).

ومن الملاحظ أن عامل القرب الجغرافى لليابان من الاتحاد السوفيتى هو أحد العوامل التى شكلت التهديد السوفيتى لليابان - خلال فترة الدراسة - والذى مثل أهم التهديدات التى تعرضت لها اليابان فى تلك المنطقة، فالقرب الجغرافى بين البلدين جعل من السهل إمكانية وصول الصواريخ السوفيتية للأراضى اليابانية(٤).

---

(1) Toshio Noh: Japan (Tokyo : Tuikakic, Schaim Comp) 1985, P8.

(٢) بول كنيدى: صعود وسقوط الدول العظمى، ترجمة السيد محرز خليفة، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات)، ١٩٩٢، ص ٣٣٥.

(3) Donald C. Hellman: Japan and East Asia, (London : Breager Press): 1971, P.83.

(4) Tsuneo, Akaha, Japan's Security Policy After U. s Hegemony, In Kathleen Newland, (Editor) International Relations of Japan, (London: Macmillan Press) 1990 P158.

غير أن اعتبارات استراتيجية أخرى ساهمت فى تشكيل هذا التهديد إلى جانب العامل الجغرافى.. شملت التواجد العسكرى السوفيتى فى منطقة شمال شرق آسيا والتفوق العسكرى السوفيتى فى مواجهة القوة العسكرية لليابان وقد أسهم العامل الجغرافى فى توجيه اهتمامات اليابان بقضايا شرق آسيا السياسية وذلك كما يظهر من تقارير وزارة الشئون الخارجية اليابانية، يذكر تقرير وزارة الخارجية اليابانية عام ١٩٨٥ أن أمن كوريا مرتبط بأمن اليابان، وذلك نظراً لقربها الجغرافى منها (مسافة ١٥٠٠ ميل)[1]. كما أن تقرير آخر لوزارة الخارجية اليابانية يذكر أن المشكلة الكمبودية هى صراع إقليمى فضلاً عن أنها تزيد معاناة الشعب الكمبودى علاوة على تعطيل التنمية الإقتصادية فى الهند الصينية – فهى فى منطقة من آسيا قريبة جغرافيا من اليابان.

ونخلص مما سبق الى أن القرب الجغرافى لليابان من منطقة شرق آسيا كان عاملا مساعدا لها فى تكوين امبراطوريتها الآسيوية. وقد ساعد القرب الجغرافى لليابان على زيادة معاملاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة خلال فترة الدراسة. كما أسهم فى توجيه اهتمامات اليابان بقضايا شرق آسيا السياسية كالقضية الكورية وقضية كمبوديا وهو ما سيتضح فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

(1) Diplomatic Blue Book, 1986 (Tokyo; Ministry of Foreign Affairs)1986, P63.

المبحث الثانى

المحددات الاقتصادية

يتناول هذا المبحث الاتجاهات الاساسية لتطور الاقتصاد الياباني خلال فترة الدراسة، والعلاقة بين التطور في الاقتصاد الياباني والسياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا

الاتجاهات الأساسية لتطور الاقتصاد اليابانى خلال فترة الدراسة :

اتجهت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلى اعادة بناء اقتصادها وتحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية تقارب المعدلات التى تحققها الدول الصناعية المتقدمة فى العالم.

وقد ركزت اليابان على دعم وتطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية ومن أهم الصناعات التى اهتمت اليابان بدعمها صناعات بناء السفن والسيارات وأشباه الموصلات والصلب والأسمدة(١).

وإتخذت اليابان مجموعة من الإجراءات لدعم وتشجيع هذه الصناعات، حيث منحتها الحوافز الضريبية والحوافز الجمركية، ومنحتها الدولة قروضاً لمساعدتها فى تكوين استثماراتها الرأسمالية(٢).

وقد خضع التطور الاقتصادى فى اليابان لعملية تخطيط قامت بها الدولة، حيث وضعت عدداً من السياسات الإقتصادية تم تنفيذها من خلال مجموعة من الخطط منها خطط خمسية وخطة سداسية وخطة عشرية طويلة(٣).

وترتب على التطور الصناعى فى اليابان الحاجة المطردة إلى المواد الخام اللازمة لعملية الصناعة وفى ظل النقص الحاد الذى تعانى منه فى المواد الخام المنتجة داخليا.. فقد كان من الضرورى اللجوء لاستيراد المواد الخام اللازمة للصناعة. وعلى الرغم من أن اليابان اتبعت نظماً إنتاجية إستهدفت التقليل من المواد الخام المستخدمة فى الصناعة، فإن الحاجة للمواد الخام المستوردة من الخارج ظلت فى زيادة مطردة(٤).

(1) William Nester: The Foundation of Japan (London: Macmillan Press) 1990, P.78.

(٢) جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د / طه عبدالله منصور (الرياض دار المريخ للنشر) ١٩٨٧، ص١٨٨.

(٣) خليل درويش، النظام الحزبى فى اليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ٩٦.

(4) Yutaka Kosai: The Era of High Speed Growth In Japan (Tokyo : University of Tokyo Press) 1977, P 82.

ويوضح الجدول التالى تطور نسب اعتماد اليابان على المواد الخام المستوردة اللازمة للصناعة اليابانية.

جدول رقم (١)

تطور نسب اعتماد اليابان على المواد الخام المستوردة خلال الفترة من١٩٦٥ – ١٩٨٥

(النسبة ٪)

	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٥
البترول	٩٨,٨	٩٩,٥	٩٩,٧	٩٩,٨
الحديد	٦٧,٧	٨٤,٧	٩٠	٩٢
الفحم	٦٤,٩	٧٧,٩	٨٥,٩	٨٥
الألومنيوم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النيكل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النحاس	٥٩,٦	٧٣,٤	٨٢,٩	٩٧,٥
الرصاص	٥١,١	٥٦,٥	٥٥,٦	٥٦
الزنك	٣٢,٦	٥٣,٨	٦١,٧	٦٢

Source: Jon Holliday: Japanese Imperalism Today (New York: Monthly Review Press) 1985, p. 63.

أ – وكما يتضح من الجدول فإن نسب المواد الخام التى تستوردها اليابان، اللازمة للصناعة فى زيادة مطردة. وذلك خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥.

ب – يوضح هذا الجدول أيضا أن اليابان تكاد تعتمد بشكل كامل على الإستيراد بالنسبة للبترول، الألومنيوم، النيكل، النحاس، الحديد. وبالإضافة الى زيادة الحاجة الى استيراد المواد الخام من الخارج فقد ترتب على النمو الصناعى زيادة الحاجة إلى أسواق خارجية

لتصريف السلع والمنتجات اليابانية المصنعة فالزيادة الهائلة فى حجم السلع والمنتجات اليابانية لم تقابلها زيادة مماثلة فى حجم السوق الداخلى لليابان، بحيث يمكن القول أن السوق الداخلية لليابان تتسم بالمحدودية بحيث لا يمكنها الا استيعاب قدر محدود من الإنتاج الصناعى اليابانى(١).

وقد حققت اليابان فوائض كبيرة فى ميزانها التجارى مع معظم دول العالم، جعلتها تتجه إلى تدوير هذه الفوائض من خلال دبلوماسية التجارة والمعونات لمشاركة القوة والنفوذ مع القوى الإقتصادية والسياسية الأخرى فى العالم بغرض جعل اليابان قوة عظمى فى عالم اليوم(٢).

كان للعوامل الإقتصادية تأثير أساسى على السياسة الخارجية لليابان فى نهاية العشرينات والثلاثينات من هذا القرن فقد كانت اليابان خلال هذه الفترة فى حاجة ملموسة الى المواد الخام اللازمة لصناعاتها ولتوفير الأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية. وقد احتوت هذه المنطقة على المواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية كالمطاط والفحم والحديد والقصدير والبترول والبوكسيت.

وقد وجدت اليابان أن هذه المنطقة تمثل مفتاحا للنجاح والثروة والقوة بالنسبة لها، وبناءا على ذلك قامت بالتدخل العسكرى وتكوين إمبراطورية فى شرق آسيا(٣).

ودفعت العوامل الإقتصادية اليابان لتحسين علاقاتها بالعديد من دول شرق آسيا عقب استقلالها عام ١٩٥١، فالتعويضات التى اقرتها معاهدة «سان فرانسيسكو» لتقديمها من جانب اليابان للدول التى احتلتها شكلت عبئا كبيرا على الاقتصاد اليابانى سعت اليابان الى تخفيفه بتحسين علاقاتها مع هذه الدول ودفعها لفتح أسواقها واستيراد السلع والخدمات من اليابان كجزء من التعويضات، وقد استأنفت اليابان علاقاتها مع الدول غير الشيوعية بشرق آسيا وذلك بعد أن وقعت عدداً من الإتفاقيات معها خاصة بالتعويضات التى تقدمها اليابان لهذه

(١) د / عبدالمنعم سعيد، اليابان والقوى الكبرى، السياسة الدولية، (القاهرة، الاهرام، العدد ١٠١) يوليو، ١٩٩٠، ص ١١٦

(٢) د/ خليل درويش، اليابان ودول العالم الثالث، السياسة الدولية، (القاهرة، الاهرام، العدد ١٠١)، يوليو ١٩٩٠، ص ١٢٠.

(3) David B. Babrow and Robert T.Kudrle, How Middle East Power Can Manage Resource Weakness: Japan and Energy, World Politics, Vol. xxxIx,(New York N.4), July 1987, P 545.

لدول وشملت الإتفاقيات كل من بورما ١٩٥٤ ، اندونيسا ١٩٥٨ ، الفلبين ١٩٥٦ ، فيتنام الجنوبية ١٩٥٩ وكوريا الجنوبية ١٩٦٤ .

جدول رقم (٢)

تطور حجم الفائض فى الميزان التجارى الياباني خلال الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨٥

(بالمليار دولار)

العام	حجم الفائض
٧٩	١,٨
٨١	٢٠
٨٣	١٨
٨٤	٤٤
٨٥	٥٠

Source : Japan Economic Almanac 1985 (Tokyo•Nihon Keizai Shimbiun, Inc) ,1985, P 23.

يوضح جدول (٢) زيادة حجم الفائض التجاري لليابان خلال الفترة من عام ١٩٧٩ حتي عام ١٩٨٥ من ١,٨ بليون دولار إلي ٥٠ بليون دولار أمريكي.

وقد ذكرت الخطة الإقتصادية الأولى لليابان عام ١٩٥٢ أن تطوير دبلوماسية اقتصادية وتشجيع تجارة دولية لليابان مع دول آسيا يعتبر من الأهداف الرئيسية للخطة العامة للتنمية الإقتصادية فى اليابان كما ذكرت الخطة الثانية فى عام ١٩٥٧ أنه من الضرورى تصدير رؤوس الأموال والإستثمارات والتعاون الإقتصادى مع دول آسيا لتشجيع الصناعات اليابانية الناشئة وإيجاد أسواق لها فى الخارج[١]، وقد برزت المعونات الإقتصادية منذ بداية عقد السبعينات وخلال الثمانينات كأحد الأدوات الهامة لسياسة اليابان الخارجية وذلك لضمان مصالحها الإقتصادية ومقابلة الإعتماد المتزايد لليابان على الأسواق الخارجية بشكل عام والآسيوية على وجه الخصوص.

(١) د / خليل درويش، المعونات اليابانية لدول العالم الثالث، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩ .

ولقد تضمن التقرير الصادر عن وزارة التجارة والصناعة اليابانية عام ١٩٧٤ أن اليابان تقوم بتقديم مساعداتها لدول العالم الثالث ليس فقط لمجرد الدوافع الإنسانية، ولكن أيضا من أجل تأمين مصادر الثروة الطبيعية لها فى الخارج.. وقد عبرت لغة الخطاب الصادرة من طوكيو إبان فترة رئيس الوزراء ياسوهيرو ناكاسونى التى بدأت عام ١٩٨٢ أن اليابان يمكنها أن تلعب دوراً أكبر فى مجالات المعونة الإقتصادى للدول النامية إلى الحد الذى يمكنها من حماية المصالح الاقتصادية، وذلك ازاء التهديدات التى قد تتعرض لها.. وتطبيقا لذلك فإن المعونات الإقتصادية لدول شرق آسيا قد وجهت فى الأساس بهدف تأمين مصادر الثروة الطبيعية اللازمة للصناعة اليابانية وضمان أسواق فى تلك الدول.. كما كان ضمان المصالح الإقتصادية لليابان دافعاً أساسيا لها لممارسة دور سياسى فى كل من قضيتى كوريا وكمبوديا[1].. حيث كانت لليابان مصالح إقتصادية مع كوريا الجنوبية تمثلت فى تجارتها والإستثمارات فيها - فضلا عن مصالحها مع دول جنوب شرق آسيا.

والخلاصة فى تقييم أثر المحددات الإقتصادية على السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا أن تلك المحددات شكلت عاملا جوهريا فى تحديد أهداف وتوجهات السياسة اليابانية فى شرق آسيا، غير أنه لا يمكن القول أنها تمثل العامل الوحيد المحدد والمحرك للسياسة الخارجية اليابانية، حيث إن هناك عوامل ومتغيرات أخرى شاركت فى التأثير مع العوامل الإقتصادية على هذه السياسة وبشكل عام يمكن القول أن هناك بعدين لذلك : -

أ - إن توجه اليابان لتحسين علاقاتها مع دول شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية واستعادة مكانتها بين هذه الدول. لم تحدده فقط مصالحها الاقتصادية - كما ذكرنا على الوجه السابق - بل أيضا حددته السياسة الامريكية فى شرق آسيا التى استهدفت استخدام التجارة اليابانية مع دول جنوب شرق آسيا كأحد الأدوات لمحاربة الشيوعية فى المنطقة، كما أنها هى التى دفعت اليابان لمقاطعة الصين الشعبية.

ب - كانت التغيرات فى السياسة الأمريكية بمنطقة شرق آسيا فى مطلع السبعينات - عاملاً مشاركاً فى التأثير على اتجاه اليابان إلى زيادة حجم معوناتها للمنطقة والقيام بدور فى قضاياها السياسية باستخدام أدواتها الإقتصادية والدبلوماسية.

(١) المرجع السابق، ص ١٣١

المبحث الثالث

مؤسسات السياسة الخارجية اليابانية

المطلب الأول

المؤسسات الرسمية

أولا : البرلمان اليابانى (الدايت)

السلطات الدستورية للبرلمان : -

ينص الدستور اليابانى فى المادة الحادية والاربعين منه على أن الدايت هو أعلى مؤسسة فى سلطة الدولة وأنه المؤسسة الوحيدة المختصة بصناعة كافة القوانين فى الدولة.

وتشمل الإختصاصات المتعلقة بالسياسة الخارجية والتى يمنحها الدستور للدايت اليابانى الإختصاصات التالية : -

أ - الموافقة على المعاهدات ومشروعات القوانين المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة قبل أو بعد قيام مجلس الوزراء بعقدها وذلك وفقا لما تمليه الظروف.

ب - الموافقة على التشريعات الداخلية ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

جـ - الموافقة على قرارات مجلس الوزراء بشأن تعبئة قوات الدفاع الوطنى اليابانية(١).

وعلى الرغم من النص الدستورى السابق على أن البرلمان هو أعلى مؤسسة فى سلطة الدولة وهو المؤسسة الوحيدة المختصة بصناعة كافة القوانين فى الدولة- فإنه من الناحية العملية لا يكاد دور الدايت اليابانى يتعدى التصديق على المعاهدات ومشروعات القوانين التى تم صياغتها فى مجلس الوزراء أو فى الحزب الديمقراطى الليبرالى. وخلال الفترة من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٨٥ وطوال ١٠٧ دورات للدايت اليابانى تم تقديم ٦١٥ مشروع معاهدة واتفاقية الدايت وافق عليها جميعها، واقتصر دوره على القيام بتأجيل مناقشته لبعض هذه المعاهدات إلى دورات تالية للدورات التى تم تقديمها للمجلس فيها وعند مناقشتها فى الدورات التالية كان يتم الموافقة عليها(٢).

(1) Kishimoto Koichi, Politics in Modern Japan, Tokyo, Echo Inc) 1988, P 161.
(2) Hans H, Bearwarld, The Diet and Foreign Policy in, Ropert Scallapino (Editor) The Foreign Policy in Modern Japan, (Los Anglos: Universty of California Press) 1977, P 37.

وهناك عاملان أساسيان أديا الى ضعف دور الدايت : -

أ - فى ظل النظام البرلمانى الذى تطبقه اليابان يتمتع رئيس الوزراء بالأغلبية فى مجلسى البرلمان ويمكنه ذلك من تمرير مشروعات القوانين والمعاهدات التى يتبناها فى البرلمان - والتى يوافق عليها الحزب الحاكم الذى ينتمى اليه[1].

ب - الحزب الديمقراطى الليبرالى منذ انشائه فى عام ١٩٥٥ يحظى بالأغلبية فى مجلسى البرلمان - وقد استمر فى ذلك طوال فترة الدراسة - وقد استطاع الحزب الديمقراطى الليبرالى بفضل الأغلبية التى يتمتع بها من السيطرة على البرلمان وبالتالى فإن القوانين والمعاهدات التى يتبناها الحزب لابد من موافقة البرلمان عليها، وبحكم تمتع الحزب بالأغلبية العامة فى مجلسى البرلمان، فإن أغلبية أعضاء اللجان الداخلية عادة ما يكونوا من المنتمين للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم.

وتلجأ أحزاب المعارضة فى البرلمان لمواجهة الأغلبية التى يتمتع بها الحزب الليبرالى الديمقراطى فى مجلس البرلمان الى عدد من الأساليب التى تهدف بها الى تعطيل التصويت على مشروع قانون أو معاهدة يتبناه أعضاء البرلمان المنتمين لحزب الديمقراطى الليبرالى، ومنها تقديم أسئلة مطولة للوزراء ومساعديهم أثناء جلسات اللجان التى يتم تشكيلها لمناقشة مشروع معاهدة أو اتفاقية معينة.. وذلك كما حدث أثناء مناقشة البرلمان لمعاهدة تطبيع العلاقات مع كوريا عام ١٩٦٥.

فخلال عام ١٩٦٥ تم تشكيل لجان خاصة فى مجلسى البرلمان للاستماع إلى المعاهدة الأساسية لتطبيع العلاقات وإتفاقيات أخرى مرتبطة بها مثل اتفاقية الصيد، وقد لجأ أعضاء الحزب الإشتراكى وأحزاب المعارضة الأخرى فى البرلمان الى تقديم اسئلة مطولة للوزراء ونوابهم بهدف تعطيل التصويت.. وقد قام رئيس اللجنة الذى ينتمى الى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بإنهاء مناقشات اللجنة وعرض المسألة للتصويت واستطاع الحزب الحاكم تمريرها بفعل أغلبيته فى البرلمان.

(1) Ibid P 37.

ثانيا مجلس الوزراء

يتولى مجلس الوزراء سلطة تنفيذ السياسة الخارجية وينص الدستور الياباني على أن مجلس الوزراء هو الذى يتولى :-

أ - تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية.

ب - عقد المعاهدات مع دول العالم[1].

ورئيس الوزراء الذى يرأس مجلس الوزراء يمارس دوراً هاماً فى صناعة السياسة الخارجية اليابانية وذلك لإعتبارين:-

أ - أن الدستور يمنحه سلطة تعيين وزير الخارجية والوزراء الآخرين المعنيين بالشئون الخارجية كوزير التجارة الدولية والصناعة.. وهو فى اختياره لهم يحرص على الإتفاق بين توجهاتهم وبين التوجهات التى يتبناها فى مجال السياسة الخارجية.

ب - أن رئيس الوزراء باعتباره رئيسا للحزب الحاكم يقوم باختيار رؤساء لجان الحزب المعنية بالشئون الخارجية ويمكنه من خلال ذلك أن يسيطر على المعارضة ضده فى الحزب فيما يتعلق بالشئون الخارجية وبناء اتحاد داخل الحزب حول قضايا السياسة الخارجية اليابانية.

ولا يعنى ما سبق أن رئيس الوزراء اليابانى له مطلق الحرية فى وضع وصنع السياسة الخارجية اليابانية - حيث إن الأجنحة الحزبية التى يضمها الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم تضع قيوداً على حركة رئيس الوزراء، حيث يلتزم رئيس الوزراء بالحصول على موافقتها قبل تبنيه لمشروعات القوانين أو القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية.. فعدم الحصول على موافقة هذه الأجنحة يمكن أن يدفع هذه الأجنحة إلى إقالة رئيس الوزراء من رئاسة الحزب، بالتالى من رئاسة الوزارة وذلك كما حدث مع كيشى رئيس وزراء اليابان، فعلى الرغم من أنه تم تجديد المعاهدة الامريكية اليابانية عام ١٩٦٠ والتى تبناها كيشى.. فقد دفعته الأجنحة المعارضة لها فى الحزب الى تقديم استقالته[2].

(1) Kishimoto Koichi, Politics in Modern Japan, Op Cit P 161.
(2) Taktusgu Tsurutani, The Causes of Paralysis, Foreign Policy (New York: Netional Affairs inc N 56) 1982, P 133.

ثالثا : بيروقراطية السياسة الخارجية

أ - وزارة الخارجية

تكوين الوزارة : -

تضم وزارة الخارجية وزير الخارجية وعدداً من المكاتب التى يختص كل منها بادارة سياسة اليابان الخارجية تجاه أحدى المناطق الجغرافية فى العالم.. وهذه المكاتب هى مكتب الشئون الآسيوية ومكتب شئون شمال أمريكا ومكتب شئون أمريكا اللاتينية والكاريبى، مكتب الشئون الأوروبية، ومكتب شئون الشرق الأوسط وأفريقيا.. فضلا عن مجموعة من المكاتب الأخرى مثل مكتب الشئون الإقتصادية ومكتب التعاون الإقتصادى ومكتب المعاهدات ومكتب البحوث والتخطيط والتحليل والمعلومات[1].

ويضم مكتب الشئون الآسيوية عدداً من الأقسام وهى: قسم السياسية الإقليمية وقسم شمال شرق آسيا وقسم الصين والقسم الأول لجنوب شرق آسيا، القسم الثانى لجنوب شرق آسيا، وقسم جنوب غرب آسيا.

ويختص مكتب الشئون الآسيوية بتخطيط الأعمال المرتبطة بتشكيل السياسات تجاه الدول الآسيوية والتنسيق بين عمليات تطبيق السياسات الآتية : -

١ - السياسات التى تهدف لحماية ممتلكات وأرواح اليابانين فى الدول الآسيوية.

٢ - تسوية المسائل ذات الصلة بكوريا وفرموزا وسخالين وجزر البحر الشمالى والمناطق الأخرى.

(1) Organization Of Japanese Goverment (Tokyo, Institute of Administration Management) 1985, P 25.

وتقوم وزارة الخارجية عند إحالة أحد مشروعات القوانين أو القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية بتنقية هذا المشروع والتنسيق بينه وبين المشروعات الأخرى بحيث لا يوجد بينها أى تعارض[1].

ولا تقوم وزارة الخارجية بدورها بمعزل عن تأثير القوى الأخرى المشاركة فى عملية صناعة السياسية الخارجية فخلال دراستها لمشروعات القوانين أو القرارات تقوم الوزارات الأخرى أو الجماعات التى لها مصلحة مرتبطة بهذه المشروعات بتعريف وزارة الخارجية بآرائها ومصالحها بشأن هذه المشروعات، وهذه الجهات قد تبدى قبولها أو موافقتها على مشروع القانون أو القرار أو قد ترفضه فتعمل على مراجعته أو عدم تمريره.

والحزب الليبرالى الديمقراطى هو أهم القوى المؤثرة على دور وزارة الخارجية فى صناعة السياسية الخارجية.. وقد يقوم الحزب بتفادى احالة أحد مشروعات القوانين إلى وزارة الخارجية وذلك فى حالة توقعه لمعارضة الوزارة لهذا المشروع وذلك كما حدث أثناء التفاوض على تطبيع العلاقات السوفيتية - اليابانية[2].

ويوجد داخل مكتب الشئون الآسيوية بوزارة الخارجية إتجاه نادى فى بداية حقبة الستينات بقيام اليابان بأنشطة دبلوماسية مستقلة عن أنشطة الولايات المتحدة الأمريكية.

- وقد تبنت وزارة الخارجية اليابانية إتخاذ اليابان لمواقف يكون من شأنها دعم جهود التنظيمات الإقليمية فى المنطقة الآسيوية. ومن منظور وزارة الخارجية فإن الإنسحاب الأمريكى المتزايد من شئون المنطقة منذ بداية السبعينات يفرض على اليابان أن تقدم دعماً ملموسا لجهود التنظيمات الاقليمية فى منطقة شرق آسيا.

---

(1) Eto Shinkicko, Foreign Policy Formation, in Japan, in, Kano Tsutomu (Editor), The Silent Power (Tokyo : The Simul Press) 1976, P 126.

(2) Ibid, P 127.

ب - وزارة التجارة الدولية والصناعة

تكوين الوزارة : -

تضم الوزارة وزير التجارة الدولية والصناعة ومجموعة من المكاتب التابعة للوزارة ومنها مكتب سياسات التجارة الدولية ومكتب إدارة التجارة الدولية ومكتب السياسة الصناعية ومكتب الصناعات الأساسية ومكتب السلع الصناعية الإستهلاكية[1].

ولقد مارست وزارة التجارة والصناعة دوراً أساسيا فى صناعة السياسة الإقتصادية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية – وطوال فترة الدراسة – وقد خولت مجموعة كبيرة من القوانين تم وضع معظمها فى مرحلة الإحتلال ويبلغ عددها ١٠٦ قوانين قيام وزارة التجارة والصناعة بدور أساسى فى السياسة الاقتصادية لليابان.

ومن أهم مهام هذه الوزارة منح التراخيص للمستثمرين للحصول على التكنولوجيا – وكذلك تخصيص استخدام النقد الأجنبى وقد وضعت وزارة التجارة والصناعة اليابانية السياسات التى أدت إلى انتاج وتطوير الجيل الخامس من الكمبيوتر، الذى يعد انتاجه من المجالات الأساسية التى تتفوق بها اليابان على الدول الصناعية المتقدمة فى العالم.

وقد شاركت وزارة التجارة الدولية والصناعة فى الإعداد لمؤتمرات الآسيان التى شاركت فيها اليابان وقدمت من خلالها المعونات لتلك الدول، كما شاركت فى تأسيس بعض الآليات التى استهدفت مناقشة العلاقات بين اليابان ودول منطقة الآسيان[2]

---

(1) Organization of Japanese Goverment, OP Cit, P 32.
(2) Nester William, Japan's Growing Power over East Asia and The World, Op Cit P53.

أولا: الأحزاب اليابانية

١ - الحزب الليبرالى الديمقراطى : -

تأسس الحزب الليبرالى الديمقراطى عام ١٩٥٥ باندماج الحزبين الليبرالى والديمقراطى فى حزب واحد وهو الحزب الليبرالى الديمقراطى، ومنذ تأسيس الحزب وخلال فترة الدراسة وهو يتمتع بالأغلبية البرلمانية التى مكنته من تشكيل الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة[١].

ويعتمد الحزب الليبرالى الديمقراطى بشكل أساسى على دعم قطاعات الأعمال له، فهو يعتمد على تأييد قطاعات الأعمال الزراعية وقطاعات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم لسياساته[٢] ويعتمد على تمويل إتحادات الأعمال لأنشطة الحزب. فمنذ نشأة الحزب تغطى اشتراكات أعضاء الحزب جانبا محدوداً من الإلتزامات المالية للحزب والجانب الأكبر من الإلتزامات تغطية مساهمات اتحادات الأعمال.

وينقسم أعضاء البرلمان، المنتمون للحزب الليبرالى الديمقراطى الذى حكم اليابان فى الفترة من عام ١٩٥٥ - ١٩٨٥ إلى عدد من الأجنحة يمكن تعريفها بأنها جماعات غير رسمية تتكون من أعضاء البرلمان المنتمين للحزب، وتجمع بين أفراد هذه الجماعات عدد من الروابط هى الإتفاق فى الاتجاهات السياسية والعلاقات الشخصية والروابط المالية،[٣] وخلال الفترة من ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٠ تراوح عدد الأجنحة بالحزب اليبرالى الديمقراطى بين خمسة أجنحة و ١١ جناحاً.

ولهذه الأجنحة الحزبية دور مؤثر فى السياسة الخارجية التى يتبناها الحزب - ويظهر ذلك فى جانبين للتأثير : -

أ - ان المواقف التى يتخذها الحزب فى مجال السياسة الخارجية هى محصلة لمواقف مختلف الأجنحة التى يتكون منها الحزب، فرئيس الحزب عند صياغة مشروع قرار أو قانون فى

(1) Kishimoto, Koicki: Politics in Modern Japan, (Tokyo: Japan Echo inc) 1988, P 95
(2) William Nester: The Foundation of Japan, Op Cit. P 49.
(3) Donald M.Seekins: The Politcal System, N Fredrica M. Bunge, Japan: Country study, op cit, P 278.

مجال السياسة الخارجية يعمل لحل الإختلافات التى قد تظهر بين مواقف مختلف أجنحة الحرب بحيث يكون الموقف الذى يتخذه الحزب معبرا عن إتفاق هذه الأجنحة.

ب - إن الإختلافات بين مواقف أجنحة الحزب تجاه مسائل وقضايا السياسة الخارجية قد تؤدى لتأجيل إتخاذ الحزب لمواقف حاسمة تجاه بعض المسائل والقضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية،[1] فقد ظلت مسألة تطبيع العلاقات مع الأتحاد اسوفيتى تناقش داخل الحزب لمدة عامين منذ عام ١٩٥٤- ١٩٥٦ ولم يتم الحسم بشأنها بسبب اختلاف مواقف الأجنحة ويقوم برنامج الحزب الليبرالى فى مجال السياسة الخارجية على الدعوة إلى اقامة علاقات صداقة وتعاون مع النظم السياسية الأخرى فى النطاق الاقليمى ويتضمن برنامج الحزب الصادر عام ١٩٥٥ عدداً من المبادىء التى تعكس هذا الإتجاه مثل الدعوة إلى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية والصين وإقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتى[2].

وبجانب الأجنحة الحزبية التى يضمها الحزب، فإنه يضم عدداً من الجماعات داخل الحزب التى تعنى بقضايا السياسة الخارجية اليابانية.. وقد تم تأسيسها فى عام ١٩٦٤ واوائل عام ١٩٦٥ ومن هذه الجماعات جماعة دراسة الشئون الآسيوية التى أيدت سياسة الدولة بالتحالف الوثيق مع الولايات المتحدة وفى مقابل موقف هذه الجماعة توجد جماعة دراسة الشئون الآسيوية - الأفريقية التى طالبت بدور يابانى أكثر إستقلالية عن الولايات المتحدة وانتقدت الدور الأمريكى فى فيتنام ونادت بتطبيع العلاقات مع الصين.

٢ - الحزب الاشتراكى اليابانى : -

تأسس الحزب الاشتراكى اليابانى فى ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥. وقد عانى الحزب منذ مارس ١٩٤٧ من الخلافات المستمرة بين الجناحين اليمينى واليسارى للحزب، والتى بدأت مع اتفاق الجناح اليمينى فى الحزب الإشتراكى مع الحزبين الديمقراطي والوطنى التعاونى على تشكيل حكومة ائتلافية. وقد رفض الجناح اليسارى فى الحزب ذلك وقد امتدت الخلافات بين الجناحين الأساسيين للحزب إلى قضايا السياسية الخارجية[3]، حيث رفض الجناح اليسارى فى

(1) Donald C. Hellman Japan and East Asia, op cit, P52

(٢)خليل درويش، النظام الحزب في اليابان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.

(3) Kishimoto Koichi, Politics in Modern Japan, Op Cit, P 113.

الحزب الاشتراكى قبول معاهدة سان فرانسيسكو والمعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٥١، بينما وافق الجناح اليمينى على المعاهدتين كذلك اختلف موقفا الجناحين بشأن تجديد المعاهدة اليابانية الأمريكية عام ١٩٦٠، حيث كان الجناح اليسارى فى الحزب الإشتراكى أحد القوى السياسية التى هاجمت تجديد المعاهدة وطالبت بالغائها، بينما قبلها الجناح اليمينى بالحزب. وقد أدى هذا الإختلاف إلى إنسلاخ عدد من أعضاء الجناح اليمينى عن الحزب وقيام أعضائه بتشكيل الحزب الديمقراطى الإشتراكى.

وقد تبنى الحزب الإشتراكى منذ عام ١٩٥٠ الدعوة إلى الحياد الدائم لليابان فى شرق آسيا، ونادى بضرورة قيام اليابان بعقد معاهدات سلام مع كل الحلفاء الذين هزموا اليابان فى الحرب العالمية الثانية.. وعدم عقد معاهدة منفصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية[١].

٣ - حزب الكوميتو (الحكومة النظيفة)

تأسس حزب الكوميتو فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٦٤ ومنذ عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٦ يعد حزب الكوميتو الحزب الثالث بين الأحزاب اليابانية من حيث عدد المقاعد التى يحتلها فى الدايت وهو حزب دينى ينتمى إلى مذهب سوكا جاكى وهو أحد مذاهب الديانة البوذية[٢].

وقد تبدلت مواقف الحزب من قضية التحالف بين الولايات المتحدة واليابان طبقا لإتجاه علاقاته مع *أحزاب المعارضة الأخرى* وبالأخص الحزب الشيوعى، فعندما اتجه حزب الكوميتو للتعاون مع الحزب الشيوعى اليابانى فى البرلمان فى عام ١٩٧٢ غير موقفه من الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة، حيث طالب بضرورة الإلغاء الفورى لهذه الترتيبات الأمنية (وهو الموقف الموائم لموقف الحزب الشيوعى) وذلك بدلا من موقفه السابق المطالب بالغائها فى وقت قريب[٣].

(1) William Nester, Japan's Growing Power Over East Asia and The World, (London: Macmillan Press) 1990, P 115.

(٢) عبدالعزيز العجيزى - الحزبية والديمقراطية فى اليابان، السياسة الدولية، العدد ٦٧، يوليو ١٩٦٧، ص ١٠٢.

(3) Kishimoto Koichi, Politics in Modern Japan, op cit P 115.

وعندما ساءت العلاقات بين الحزبين فى عام ١٩٧٥ بسبب الاختلاف حول مواقف الحزبين من عدد من المبادىء الدستورية الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية البرلمانية غير الحزب موقفه إلى المطالبة بإلغاء الترتيبات الأمنية عن طريق إتفاق متبادل من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

الحزب الديمقراطى الإشتراكى

تأسس هذا الحزب فى يناير ١٩٦٠ بانسلاخ عدد من أعضاء الجناح اليمينى بالحزب الإشتراكى وقيامهم بتكوين الحزب الديمقراطى الإشتراكى.

وعلى الرغم من أن هذا الحزب قام بتأييد تجديد المعاهدة الأمريكية اليابانية عام ١٩٦٠، فإنه لم يمانع فى تحسين وتقوية العلاقات مع الصين. وقد كان الحزب الاشتراكى الديمقراطى هو أحد القوى التى مارست أدواراً هامة للتوصل الى معاهدة تطبيع العلاقات اليابانية الصينية عام ١٩٧٢، حيث قامت قيادات الحزب بالتوسط بين القيادتين اليابانية والصينية للإتفاق حول بنود وشروط الاتفاق الذى تم بينهما(١).

الحزب الشيوعى : -

الحزب الشيوعى هو أقدم الأحزاب اليابانية القائمة، حيث تأسس فى عام ١٩٢٢.

وقد تعرض الحزب الشيوعى اليابانى للانقسام إلى جناحين فى عام ١٩٥٠ بسبب اختلاف موقفى الجناحين بشأن سلطات الإحتلال.. حيث تبنى أحد الجناحين سياسة الثورة السلمية فى ظل الإحتلال، أما الجناح الآخر فقد تبنى سياسة الثورة العنيفة. وقد تبنى الحزب فى مؤتمره عام ١٩٥١ الموافقة على الصراع العنيف باستخدام الأسلحة. وبعد ثمانى سنوات من الإختلافات فى عام ١٩٥٨ اتفق الجناحان على توحيد مواقفهما وإحترام النظام البرلمانى(٢).

(1) William, Nester, Japan's Growing Power Over East Asia, and The World Op Cit, P 135.

(2) Kishimoto, Koichi, Politics In Modern Japan, Op Cit, P 115.

وقد تبنى الحزب الشيوعى اليابانى الدعوة إلى تحييد اليابان وذلك بالغاء التحالف العسكرى الأمريكى - اليابانى، وأحد الأسس التى تبناها الحزب فى مجال السياسة الخارجية كان اتباع سياسته مستقلة تجاه كل من الأتحاد السوفيتى والصين.. وقد طبق الحزب الشيوعى هذه السياسة عندما أدان الغزو السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، والاختبار النووى الذى اجرته الصين عام ١٩٧٢.

ويتضح من العرض السابق أن الحزب الديمقراطى الليبرالى بإحتفاظه بالسلطة فى اليابان بفعل الأغلبية البرلمانية التى ظل يحصل عليها خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٨٥ قد استطاع أن يسبغ صفة الإستمرارية على السياسات التى تبناها فى منطقة شرق آسيا، فى حين أن أحزاب المعارضة عانت من الانقسامات الداخلية التى أضعفتها فى مواجهة هذا الحزب، انعكست على مواقفها فى السياسة الخارجية وأهمها الحزب الإشتراكى والحزب الشيوعى.. وإن كانت هذه الأحزاب قد مارست تأثيراً على السياسة الآسيوية لليابان، فقد اضطلع الحزب الاشتراكى الديمقراطى على سبيل المثال بدور رئيسى فى تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية.

ثانيا: جماعات المصالح

تمارس جماعات المصالح التأثير على صناعة السياسة الخارجية بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة.

أ - التأثير المباشر : -

يكون بالتأثير على صانعي القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك من أجل تحقيق مصالح هذه الجماعات والتأثير على السلطة التشريعية بتأييد تشريع معين أو معارضته أثناء المراحل المختلفة التي يمر بها هذا التشريع. وقد تسمح السلطة التشريعية لبعض جماعات المصالح بالتعبير عن آرائها أمام لجان البرلمان المختلفة، وقد تؤثر هذه الجماعات على السلطة التنفيذية فتدفعها إلى اقتراح تشريع معين أو الاعتراض عليه.

ب - التأثير غير المباشر : -

ويكون بالتأثير على الأفراد والأحزاب ووسائل الإعلام حتى يمكنها خلق اتجاه معين يؤثر على صانعي القرار بما يحقق مصلحة هذه الجماعات[1].

والوسائل التي تتبعها جماعات المصالح للتأثير على صناعة السياسة الخارجية قد تكون وسائل مشروعة أو وسائل غير مشروعة، والوسائل المشروعة تشمل تأييد لبعض المرشحين أو عدم تأييدهم وذلك بما يتوافق مع مصالح هذه الجماعات.. أما الوسائل غير المشروعة فهي تشمل القيام بأعمال العنف كالتخريب واعلان العصيان[2].

جماعات المصالح في اليابان

أ - منظمات رجال الأعمال : -

ترجع بداية إنشاء الاتحادات التجارية والصناعية في اليابان إلى العشرينات من هذا القرن – حيث تأسست مجموعة من الاتحادات الكبرى عرفت باسم الزايباتسو، وتضم اتحادات مثل

---

(١) هالة سعودي، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة ١٩٨٢، ص ٧٢

(٢) ودودة بدران، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كنيدي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣، ص ٥٢.

ميتسوى وميتسوبيشى وسومى تومو وياسودا، فضلا عن إتحادات أخرى جديدة عرفت باسم الزابياتسو الجديدة.. حيث ارتبط نشاط الاتحادات الأربع الكبرى بالعمل فى مجالات المصارف والتصنيع والتعدين وبناء السفن والتجارة فى الأسواق الخارجية.. أما الاتحادات الأخرى فقد ارتبط نشاطها بالصناعات ذات الصلة بالنشاط العسكرى والتوسع فى منشوريا. وقد شملت انشطة الاتحادات جميعها تطوير المهارات اللازمة لعملية الإنتاج وتوفير القوة الشرائية المناسبة وإقامة شبكة تسويق للمنتجات على النطاق العالمى(١). وعلى الرغم من أن سلطة الإحتلال الأمريكى قد قامت بحل إتحادات الزايباتسو فى عام ١٩٤٥، فإن العام التالى سنة ١٩٤٦ شهد بداية إنشاء جماعات لرجال الأعمال كان أولها جماعة ماياجيما وضمت مجموعة من رؤساء الشركات والبنوك الكبرى فى اليابان.. وقد ساعد النظام الإقتصادى الذى اعتمد فى الأساس على تنمية عدد من الصناعات الإستراتيجية على تزايد عدد جماعات رجال الأعمال.

وجماعات رجال الأعمال فى اليابان تتكون من أربع مجموعات كبيرة وهى : -

١ - إتحاد المنظمات الإقتصادية

وهو إتحاد يضم التنظيمات الصناعية الكبرى فى اليابان كاتحاد الحديد والصلب وإتحاد شركات القوى الكهربائية وأتحاد صانعى السيارات وإتحاد الصناعات الكيماوية فى اليابان(٢) ويضم أيضا شركات التأمين والبنوك.

ويتبنى إتحاد المنظمات الإقتصادية فلسفة السوق الحر في اليابان، حيث ظل الأتحاد يعارض دائما مشروعات القوانين التى تقدمت بها وزارة التجارة والصناعة اليابانية لمنح حوافز مالية وضريبية لبعض الصناعات حتى يمكنها مواجهة السلع الأجنبية التى تستوردها اليابان.. وقد نجح الأتحاد فى عام ١٩٦٠ فى منع صدور قانون بهذا الصدد.

---

(١) إدوين راوشاور، اليابانيون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩.

(2) William Nester, Japan's Growing Power over East Asia and The World, , op cit, P155.

٢ - الاتحاد اليابانى للمديرين

تأسس هذا الأتحاد عام ١٩٤٨، وهو يمارس وظيفة التدخل لحل النزاعات التى تقوم بين العمال - والإدارات فى المصانع.

٣ - الغرفة اليابانية للتجارة والصناعة.

تأسست الغرفة اليابانية للتجارة والصناعة عام ١٩٥١، وقد سعت منذ إنشاءها الى دعم الصناعات الصغيرة وحمايتها.. وقد تمكنت الغرفة فى عام ١٩٧٣ من اقناع الحكومة بتنفيذ خطة إقترحتها لدعم الصناعات الصغيرة عن طريق إنشاء صندوق يمول هذه الصناعات بما قيمته ١ تريليون ين يابانى(١).

٤ - اللجنة اليابانية للتنمية الإقتصادية.

تأسست هذه اللجنة فى عام ١٩٤٦من مجموعة من رجال الأعمال بهدف دراسة مشاكل التنمية الإقتصادية فى اليابان. وتقديم توصيات إلى الحكومة اليابانية متضمنة حلولاً لهذه المشاكل.

وتعبر اتحادات رجال الأعمال عن آرائها فى مختلف القضايا عن طريق عدد من القنوات تشمل الإتصالات بينها وبين أعضاء الحزب الديمقراطى الحاكم والمسئولين فى الوزارات المعنية بشئون هذه الجماعات - بالإضافة إلى المقابلات الإعلامية فى مختلف وسائل الإعلام - والإعلانات التى تمولها هذه الجماعات.

وتستمد إتحادات رجال الأعمال نفوذها فى السياسة اليابانية من الإمكانات المالية الهائلة التى تتمتع بها هذه الأتحادات، حيث تقوم هذه الأتحادات بتمويل أنشطة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم مقابل تبنى الحزب لسياسات تتوافق مع مصالح هذه الجماعات.

---

(1) Tanaka Yonosuke, The World of The Zaikai in Murakami Hyoe, Politics And Economics In Contemporary Japan (Tokyo: Japan Culture Institute) , 1979, P69.

ويعد الدعم المالى الذى تقدمه إتحادات رجال الأعمال فى اليابان المصدر الأكبر لتمويل أنشطة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم، فمنذ نشأة الحزب في عام ١٩٤٥ لا تكفى اشتراكات الأعضاء إلا لمواجهة قدر ضئيل من الإلتزامات المالية للحزب(١)

مما دفعه إلى الاعتماد على مساهمات إتحادات الأعمال كمصدر رئيسى لتمويل انشطته.

وتتمتع إتحادات الأعمال بعلاقات قوية مع البيروقراطية فى اليابان، حيث إن عدداً كبيراً من رؤساء الشركات المكونة لاتحادات رجال الأعمال من المسئولين السابقين بالوزارات التى تعنى بمصالح هذه الاتحادات قامت هذه الشركات بتعيينهم عند تركهم لمناصبهم، وتساعد علاقاتهم بالوزارت التى كانوا يعملون بها على تسهيل تحقيق مصالح اتحادات رجال الاعمال.

- كانت إتحادات الأعمال أحدى القوى الأساسية الدافعة لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية عام ١٩٦٥، حيث رأت هذه الاتحادات أن تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية خطوة هامة لدفع العلاقات الإقتصادية بين البلدين وتحقيق منافع اقتصادية لليابان من التجارة مع كوريا والإستثمارات اليابانية فيها.

وقد مارس رجال الأعمال اليابانيون الدور الأساسى فى صياغة عناصر وشروط الإتفاق الإقتصادى الذى كان التوصل إليه عاملا حاسما للتوصل للإتفاق النهائى بين البلدين(٢).

ولعبت إتحادات الأعمال دوراً أساسيا فى التغلب على المشكلات التى واجهت العلاقات الإقتصادية بين اليابان والصين عام ١٩٧٩ عندما قامت الصين من جانب واحد بسبب نقص التمويل بإلغاء العديد من عقود التوريد التى أبرمتها مع عدد من رجال الأعمال والبيوت التجارية فى اليابان.. وقد تدخلت إتحادات الأعمال كل هذه المشكلة التى أدت الى حدوث إنخفاض هائل فى معدلات التجارة بين اليابان والصين، حيث قامت بتقديم قروض لتمويل عدد من الصفقات التجارية والمشروعات اليابانية الإقتصادية فى الصين(٣).

---

(1) Tanaka Yonosuke: The World Of The Zaikai, Op Cit, P 71.

(2) Donald, C. Hellman Op Cit, P 56.

(3) Walter Arnold, Japan And China, In Robert S. Ozaki (Editor) Foreign Relation of Japan (London:: Westview Press) 1985, P 111.

٢ – نقابات العمال : –

ترجع بداية تأسيس نقابات العمال فى اليابان الى عام ١٨٩٧ – حيث تأسس تجمع لتشكيل إتحادات العمال

Assiciation For The Formation Of Labour Unions.

وقد شجعت سلطات الإحتلال منذ عام ١٩٤٥ على إنشاء نقابات العمال وصدر خلال نفس العام قانون اتحادات العمال– الذى يحدد أسس تنظيم نقابات العمال اليابانية.

ويوجد فى اليابان اتحادان اساسيان للعمال هما : –

١ – إتحاد السوهيو (المجلس العام لنقابات العمال) ويضم ٣,٥ مليون عامل يمثلون نصف عدد المنضمين للتنظيمات العمالية[1]، ويرتبط اتحاد السوهيو بعلاقة وثيقة مع الحزب الإشتراكى ، حيث يؤيد هذا الأتحاد سياسات الحزب ويقوم بتمويل أنشطته.

٢ – إتحاد الدومى (الاتحاد العام) لتنظيمات العمال اليابانية الحزب الاشتراكى الديمقراطى المنشق عن الحزب الإشتراكى فى عام ١٩٦٠، وقد تبنى الجناح اليسارى فى الحركة العمالية اليابانية رفض سياسات اليابان المؤيدة للولايات المتحدة ورفض تجديد المعاهدة الأمريكية اليابان عام ١٩٦٠.

---

(1) Taishiro Shirio: Decision Making in Japanese Labor Union, in Ezra Vogel , (Editor), Modem Japanes Organization and Decision Making, (Brakly, University Of California Press) 1975, P 185.

المبحث الرابع

العوامل والمتغيرات الخارجية

المطلب الاول

العوامل والمتغيرات الاقليمية

اولا - توازنات القوى الإقليمية فى شرق آسيا : -

تفوقت كل من اليابان والصين على الدول الاخرى فى منطقة شرق آسيا من حيث إجمالى المقومات التى تشمل عدد السكان والقوة الإقتصادية والقوة العسكرية الفعلية أو المحتملة، وقد اتسم سلوك هاتين الدولتين بأن كل منهما تسعى لزيادة قوتها مقارنة بقوة الدول الاخرى بإستخدام وسائل قوتها الذاتية - العسكرية أو غير العسكرية[1]. مع الملاحظ فيما يتعلق بالقوة العسكرية لليابان أن نسبة الإنفاق العسكرى فى اليابان لا تزيد سنويا عن ١ ٪ من الناتج الاجمالى القومى.

وتطور وضع اليابان فى توازنات القوى بشرق آسيا أساسا بفعل قوتها الإقتصادية وهو ما يتضح من الزيادة التى تحققت فى الناتج القومى الإجمالى لليابان مقارنة بالناتج الإجمالى القومى للدول الكبرى.. أو قيمة الناتج الإجمالى القومى لليابان مقارنة بالدول الاخرى فى شرق آسيا.

(1) Ralph N Clought: East Asia and U.S Security (Washington: The Brooking Institution,) 1976, P 26.

جدول (٣)

الناتج الإجمالى القومى لدول شرق آسيا عام ١٩٦٩ (بالبليون دولار)

الدولة	حجم الناتج (بالبليون دولار)
اليابان	١٦٧,٤
الصين	٥٦,٢
أندونيسيا	١١,٢
الفلبين	٨
كوريا الجنوبية	٧
تايلاند	٦
تايوان	٤,٨
ماليزيا	٣,٦
فيتنام الجنوبية	٣
فيتنام الشمالية	٢,٤
كمبوديا	١
كوريا الشمالية	١
سنغافورة	١
لاوس	٠,٢

Source: Donald C Hellman: Japan And East Asia (London: Breager Press) 1971 P 32.

ومن هذا الجدول يتضح الفارق الضخم بين الناتج الاجمالى القومى لليابان، الناتج الإجمالى القومى للدول الآسيوية الاخرى بما فيها الصين.

جدول (٤)

تطور الناتج الإجمالى القومى للدول الكبرى (بالبليون دولار)

بين عامين (١٩٥٧ - ١٩٧٥)

العام / الدولة	١٩٥٧	١٩٧٥	نسبة الزيادة
الولايات المتحدة	٤٤٣	١,١٤٥	٪٢٥٨
الاتحاد السوفيتي	٢١٥	٤٨٥	٪٢٢٥
اليابان	٢٨	٣٢٥	٪١١٦٠
الصين	٤٦	٧١	٪١٥٤

Source: Donald C Hellman: Japan And East Asia (London: Breager Press) 1971 P 27.

كما يتضح من الجدول فإن الزيادة فى الناتج الإجمالى القومى لليابان خلال الفترة من ١٩٥٧-١٩٧٥ قد تجاوزت بكثير الزيادة فى النواتج الإجمالية القومية للدول الاخرى - وهى الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتى والصين.

وهناك ملاحظتان اساسيتان بشأن العلاقة بين تطور وضع اليابان إقتصادياً وزيادة قوتها العسكرية وهما : -

أ - أن الزيادة الهائلة فى الناتج الإجمالى القومى لليابان أدت إلى زيادة القيمة المخصصة للإنفاق العسكرى فيها رغم عدم زيادة النسبة المخصصة هذا الاتفاق عن ١ ٪ من إجمالى الناتج القومى بسبب القيود التى فرضت على اليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية.

ب - أن التقدم الإقتصادى الذى حققته اليابان والتقدم التكنولوجى قد وفر الإمكانيات المادية والفنية لزيادة قوتها العسكرية سواء التقليدية أو النووية.

وإجمالا.. فإن النمو الإقتصادى لليابان كان عاملاً أساسيا فى تشجيع اليابان على ممارسة دور فى قضايا شرق آسيا السياسية باستخدام جزء من مواردها الإقتصادية - وهو ما يظهر فى دراسة مواقف ايابان من تلك القضايا.

ثانيا - التطور الإقتصادى لدول شرق آسيا

خلال عقد السبعينات إزداد ثقل وتأثير منطقة شرق آسيا فى العالم بسبب النمو الإقتصادى الملحوظ الذى حققته العديد من دولها.. فقد أعقب تحقيق اليابان معدلات نمو مذهلة خلال عقد الستينات أن حققت مجموعة دول آسيوية أخرى معدلات نمو ملحوظة فى عقد السبعينات هى كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة والتى أطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع، ثم أربع دول من دول الآسيان وهى تايلاند وماليزيا والفلبين وأندونيسيا حيث حققت معدلات نمو ما بين ٦٪ إلى ٨٪ سنوياً.

جدول (٥)

متوسطات معدل النمو السنوى لمجموعة دول آسيوية فى الفترة من (١٩٧٧ - ١٩٨١)

اسم الدولة	متوسط معدل النمو
كوريا الجنوبية	٦,٥
تايوان	٨,٦
هونج كونج	١٠,٩
أندونيسيا	٨,٢
الفلبين	٦,٢
تايلاند	٧,٣
ماليزيا	٧,٨
سنغافورة	٨,٧

Source: Asian Security 1985 (Tokyo: Research Institute for Peace and Security, Nikkei Business Publishing Co) 1985, P53.

أدى النمو الإقتصادى السريع الذى حققته العديد من الدول الآسيوية خلال عقد السبعينات بشكل أساسى إلى فتح المجال للتعاون الإقتصادى فى منطقة أوسع تضم إجمالا الدول المطلة على المحيط الهادى ومنها الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (كندا - الولايات المتحدة - اليابان - استراليا - نيوزلندا) .. ودول الآسيان والدول الحديثة العهد بالتصنيع فى آسيا .. وبشكل عام فإن المراحل المختلفة من النمو الإقتصادى للدول المطلة على المحيط الهادى أدت إلى زيادة الإعتماد المتبادل فيما بينها، كما ظهر فى زيادة التجارة البينية خلال عقد السبعينات أصبحت التجارة مع دول المحيط الهادى تقدر بأكثر من نصف حجم التجارة الكلية لكل من هونج كونج وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند[1].

أما اليابان على وجه الخصوص فبسبب حجم إقتصادها الكبير وإستهلاكها الضخم من السلع المصنعة الخفيفة ثم الثقيلة .. أصبح للإقتصاد اليابانى ثقل كبير بين الدول الآسيوية .. فضلاً عن أن التقلبات فى سعر الصرف اليابانى وتحركات دوائر الأعمال اليابانية لها آثار على النشاط الإقتصادى فى تلك الدول الآسيوية.

وكما سيظهر التحليل فى الفصل الثالث من هذه الدراسة فقد أصبحت اليابان الشريك التجارى الأول مع دول شرق آسيا والمستثمر الأول فيها والدولة الأولى التى تمدها بالمعونات الإقتصادية وذلك منذ مطلع السبعينات.

(1) Nester William: Japan's Growing Power over East Asia and The World Op Cit P 43.

المطلب الثاني

العوامل والمتغيرات الدولية

اولا : العلاقات الأمريكية اليابانية

للعلاقات الأمريكية اليابانية إنعكاسات أساسية على مضمون وتوجهات السياسة الخارجية لليابان ودورها فى منطقة شرق آسيا طوال فترة الدراسة، فخلال فترة الإحتلال الأمريكى لليابان منذ عام ١٩٤٧ قامت الولايات المتحدة إنطلاقا من إعتبارات الحرب الباردة بدعم ربط الإقتصاد اليابانى باقتصاديات دول منطقة جنوب شرق آسيا.. وذلك بهدف منع التغلغل الشيوعى فى المنطقة، ووجهت الدعم اللازم للإقتصاد اليابانى لربطه باقتصاديات هذه المنطقة. ويمكن القول أن سياسة الولايات المتحدة هى التى أرست الأساس للنفوذ الاقتصادى اليابانى فى منطقة جنوب شرق آسيا والذى أصبح يفوق النفوذ الإقتصادى الأمريكى فى المنطقة منذ بداية الستينات وظل ينمو تدريجيا حتى ١٩٨٥.

ويضاف إلى أبعاد أهمية العلاقات الأمريكية – اليابانية فى تحديد السياسة الآسيوية لليابان أن التغيرات فى السياسة الأمريكية مع بداية السبعينات أدت الى إنتهاج اليابان لسياسات تعبر عن قدر من الإستقلال عن السياسة الامريكية فى شرق آسيا وتوسيع دورها فى منطقة شرق آسيا.

يمكن رصد أربع مراحل أساسية لتطور العلاقات الامريكية اليابانية خلال فترة الدراسة وهي

أ – مرحلة الإحتلال الامريكى لليابان

ب – المرحلة من استقلال اليابان ١٩٥١ حتى ١٩٦٠.

جـ – المرحلة من ١٩٦٠ – ١٩٧٠.

د – المرحلة من ١٩٧٠ – ١٩٨٥.

أ – مرحلة الإحتلال الأمريكى لليابان (١٩٤٥ – ١٩٥١):

يمكن التمييز داخل هذه المرحلة بين فترتين رئيسيتين

الأولى من ١٩٤٥ – ١٩٤٧

حرمت فيها الولايات المتحدة اليابان من ممتلكاتها الإقليمية فى شرق آسيا ولم تسع لقيام روابط بين اليابان وأى من تلك الدول.

الثانية من ١٩٤٧ - ١٩٥١ :

تغيرت فيها السياسة الأمريكية إلى ربط الاقتصاد اليابانى باقتصاد دول جنوب شرق آسيا لمواجهة الشيوعية فى جنوب شرق آسيا.

ب - المرحلة الثانية من ١٩٥١ - ١٩٦٠ :

وهى المرحلة التى حصلت اليابان فى بدايتها على الإستقلال، غير أنها ظلت تابعة سياسيا للولايات المتحدة فى شرق آسيا ومعتمدة بشكل كامل على الدعم الإقتصادى من الولايات المتحدة.

جـ - المرحلة الثالثة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ :

وفى هذه المرحلة بدأت اليابان فى تمويل تعاملاتها تجاريا بشكل مستقل عن الولايات المتحدة فى جنوب شرق آسيا، لكنها ظلت تابعة للولايات المتحدة فى مواقفها من قضايا شرق آسيا السياسية.

د - المرحلة الرابعة فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥

خلال هذه المرحلة تخطت اليابان فى نفوذها الاقتصادى الولايات المتحدة فى شرق آسيا ودفعت التغيرات فى السياسة الأمريكية بشرق آسيا مع بداية تلك المرحلة اليابان إلى أن تكون أكثر مشاركة فى قضايا شرق آسيا.

أ – تطور العلاقات الامريكية اليابانية خلال مرحلة الإحتلال الأمريكى لليابان

مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت من الحرب منتصرة تحتل موقع الصدارة بين دول العالم من الناحيتين العسكرية والإقتصادية، فمن الناحية العسكرية كانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تحتكر امتلاك القوة النووية، ومن الناحية الاقتصادية فقد كانت الولايات المتحدة تمتلك المزايا النسبية على دول العالم فى العديد من مصادر القوة الإقتصادية وهى المنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة، الاحتياطيات المالية وانتاج البترول(١).

أما اليابان التى هزمت فى الحرب فقد احتلت اراضيها قوات الدول الحلفاء المنتصرة وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا – فى أغسطس ١٩٤٥ وفقدت امبراطوريتها الضخمة فى شرق آسيا والتى كانت تضم كوريا ومنشوريا وسخالين وتايوان(٢) جزر البسكادور.

وقد أعلن الامبراطور اليابانى فى نفس يوم دخول القوات المتحالفة اليابان قبول الاستسلام(٣).

وعلى الرغم من أن الدول المتحالفة الأربع التى احتلت قواتها اليابان كانت قد شكلت مجلسا لإدارة شئون اليابان فيما بينها بصورة مشتركة، فإن السلطة الفعلية لإدارة هذه الشئون كانت للولايات المتحدة الأمريكية.

١ – الفترة الاولي من (١٩٤٥ – ١٩٤٧)

وقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأولى من مرحلة الإحتلال (١٩٤٥–١٩٤٧) مجموعة من التغيرات الأساسية فى اليابان بهدف القضاء على احتمال نشوب أى مقاومة عسكرية يابانية ضد قوات الإحتلال، ومنع اليابان من أن تصبح مرة أخرى مصدراً لتهديد السلم والأمن الدوليين، واستهدف أيضا تقوية الاتجاهات الديمقراطية فى المؤسسات الإجتماعية.

(1) Nester Willam;' Japanese Growing Power over East Asia Op Cit 153.

(2) Irwin Isenberg ; Japan as Asian Power (New York; The Wilson Company) 1971 P 32.

(٣) هادية سعيد الشربيني ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦ ص ٢٤.

وقد شملت الإجراءات التى قامت بها الولايات المتحدة محاكمات القادة العسكريين وتسريح القوات العسكرية اليابانية واستبعاد الشخصيات التى ساهمت فى تقوية وتنشيط النزعة العسكرية فى اليابان من المناصب العامة أو أى مسئوليات خاصة ذات أهمية حيوية[1].

إمتدت التغييرات الأمريكية لتشمل القيام بوضع دستور جديد يقوم على مبادىء أساسية وهى السيادة الشعبية والدور الرمزى للإمبراطور واحترام حقوق الانسان الأساسية..

ومن أهم مواد الدستور الجديد المادة التاسعة منه التى استهدفت منع قيام اليابان بتأسيس أى قوة عسكرية. وتقضى هذه المادة بنبذ الحرب كحق من حقوق سيادة الدولة وتحريم استخدام القوة فى تسوية المنازعات الدولية. ولتحقيق هذا الهدف فإن لن يتم مطلقاً الإحتفاظ بقوات برية أو بحرية أو جوية.

وخلال هذه الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٧ لم ترغب الولايات المتحدة الأمريكية فى دمج الإقتصاد اليابانى باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا عن طريق التجارة، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى أن يؤدى قيامها بذلك خلال هذه الفترة لإنعاش الإقتصاد اليابانى.. ومن ثم يمكن إحياء النزعة العسكرية فى اليابان باستخدام الموارد الإقتصادية التى قد تنتج عن إنعاش اقتصاد اليابان.

٢ - الفترة من عام ١٩٤٧ - ١٩٥١ :

خلال هذه الفترة دفعت ظروف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة الامريكية الى احداث تغييرات في سياستها الخارجية تجاه اليابان وذلك بالنسبة لسياستها تجاه ترتيب الأوضاع الإقتصادية وامتلاك اليابان لقوة عسكرية أو بالنسبة لدمج الاقتصاد اليابانى باقتصاديات دول منطقة جنوب شرق آسيا.

ففى عام ١٩٤٧ تبنت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء تجاه الأتحاد السوفيتى والتى اتخذت التطبيق الفعلى لها من خلال تطويق الاتحاد السوفيتى بجدار سميك من الأحلاف

(1) Toshio Nishi, Unconditional Democracy In Japan (California: Hoover Institute Press) 1982, P 60.

والقواعد العسكرية.. وذلك بهدف مقاومة التوسع السوفيتى واجبار الاتحاد السوفيتى على التخلى عن استراتيجيته التوسعية العالمية(١).

وقد أكدت تقارير ودراسات وزارتى الخارجية والدفاع الامريكيتين تزايد النفوذ السوفيتى فى منطقة شرق آسيا بما يمكن أن يؤدى إلى انتهاء النفوذ الغربى فى المنطقة، فضلا عن المواجهة مع الأتحاد السوفيتى فقد ازدادت احتمالات هيمنة الشيوعية على منطقة شرق آسيا مع انتصار الشيوعية فى الصين سنة ١٩٤٩ وقد اتجهت الولايات المتحدة الى اعادة بناء الاقتصاد اليابانى، اتخاذ خطوات لتسليح اليابان، دعم علاقتها الاقتصادية مع دول منطقة شرق آسيا – وذلك بهدفين(٢).

أ – تسليح اليابان يجعلها قادرة على مواجهة هجوم شيوعى يمكن أن تتعرض له من الأتحاد السوفيتى أو الصين.

ب – إن إنعاش إقتصاد اليابان وربطه باقتصاديات دول شرق آسيا يمكن أن يؤدى إلى الحد من التغلغل الشيوعى فى المنطقة.

ومن الناحية الاقتصادية بذلت الولايات المتحدة جهوداً لتطبيق خطة مارشال لإعادة تعمير اليابان، ووضعت البعثة الأمريكية التى ارسلت الى اليابان برئاسة الإقتصادى الأمريكى جوزيف دوج سنة ١٩٤٩ خطة لانعاش الاقتصاد اليابانى وذلك بتحقيق معدل نمو اقتصادى حقيقى وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات. أما من الناحية العسكرية فقد دفعت الولايات المتحدة حكومة اليابان إلى إنشاء قوة بوليس (قوة دفاع ذاتى).

وقد كانت أحد أبعاد سياسة الإحتواء فى منطقة شرق آسيا هو مد دول المنطقة بالدعم الإقتصادى من خلال تجارتها مع اليابان، وذلك بهدف منع التغلغل الشيوعى فى المنطقة ووقوع المنطقة فى دائرة النفوذ الشيوعى.

---

(١) بول كنيدي : صعود وسقوط الدول العظمي/ ترجمة السيد محرز خليفة/ مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.
(2) Ralph, N. Clought : East Asia and U.s Security, Op Cit, P 35.

وقد عبر جورج كينان واضع سياسة الإحتواء عن تصور الولايات المتحدة لدور اليابان الإقتصادى بقوله «إن الهدف هو جعل اليابان قاطرة النمو لدول جنوب شرق آسيا».

وقامت الولايات المتحدة بتمويل ودعم تجارة اليابان مع منطقة جنوب شرق آسيا، بحيث تقوم دول هذه المنطقة بتصدير المواد الخام اللازمة لعملية الصناعة لليابان وتقوم اليابان بتصدير السلع المصنعة لهذه الدول.. وتمارس الولايات المتحدة دور الممول لإستمرار عملية التجارة مع تقديمها للمواد الخام والعناصر اللازمة لقيام الصناعة فى اليابان[1].

أما فيما يتعلق بتجارة اليابان مع الصين.. فقد طلبت الصين من الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ بعد قيام الثورة الشيوعية بها السماح لها بالتجارة مع اليابان، ولم تتفق أجهزة صناعة قرار السياسة الخارجية الأمريكية فى آرائها بشأن هذا الموقف ويمكن التمييز بين رأيين أساسيين

١ - الرأى المؤيد للسماح لليابان بالتجارة مع الصين كان يرى أن دفع اعتماد الصين على التجارة مع اليابان يمكن أن يؤدى الى انتهاج الصين لسياسة مخالفة لسياسة الاتحاد السوفيتى.

٢ - الرأى الرافض فقد استند على أن السماح لليابان بالتجارة مع الصين سوف يؤدى لتحويل اليابان الى دولة مناصرة للشيوعية، وقد كان القرار النهائى الذى اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية هو السماح لليابان بالتجارة بشكل محدود مع الصين.. لكن مع بذل جهود إيجاد اسواق بديلة تحصل منها اليابان على المواد الخام اللازمة لها من منطقة جنوب شرق آسيا.

- العلاقات فى المرحلة من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٦٠: منذ عام ١٩٤٦ رغبت اليابان فى الحصول على استقلالها عن طريق معاهدة سلام تم عقدها بينها وبين الدول المتحالفة التى احتلتها، لكن الولايات المتحدة ربطت بين حصول اليابان على استقلالها وضرورة عقد معاهدة أمنية بين اليابان والولايات المتحدة وتضمن تلك المعاهدات تمركز قوات أمريكية فى الأراضى اليابانية[1].

(1) Donald. C, Hellman, Changing American and Japanese Security Roles in Asia, in Isaiah Frank, the Japanese Economy in International Perspective (Baltimore: John Hobkins University Press) 1975, P 30.

وقد كانت الحرب الكورية التى نشبت عام ١٩٥٠ دافعاً للولايات المتحدة كى تتمسك بالتحالف مع اليابان فى حال استقلالها.. واستخدام تواجد القوات الأمريكية فى اليابان والذى طالبت به الولايات المتحدة لمنع التهديد الشيوعى فى المنطقة.

ولقد تبنت وزارتا الخارجية والدفاع الامريكيتان موقفاً مؤداه ان الهجوم الذى قامت به كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية قام بالتخطيط له الاتحاد السوفيتى لتحقيق عدم الإستقرار فى المنطقة وتدمير النظم الموالية للولايات المتحدة الأمريكية بها. ولمواجهة التهديد السوفيتى فضلا عن التهديد الصينى الذى ظهر مع التدخل الصينى فى هذه الحرب اتجهت الولايات المتحدة الى عقد سلسلة من التحالفات وترتيبات الأمن الاقليمى بينها وبين عدد من دول المنطقة كان منها المعاهدات مع كل من كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين.. فضلا عن تأسيس حلف جنوب شرق آسيا (السياتو).

وقد وضح موقف الولايات المتحدة الامريكية بشأن الربط بين استقلال اليابان وعقد معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة عام ١٩٥١، حيث إن عقد معاهدة سان فرانسيسكو الذى حصلت اليابان بموجبها على استقلاها قد أعقبه بأشهر عقد المعاهدة الامنية بين الولايات المتحدة واليابان وقد أظهرت بنود المعاهدة الأمنية مدى الأهمية التى أولتها الولايات المتحدة لاستخدام قواعدها وقواتها فى اليابان وذلك لتحقيق أهدافها فى الشرق الأقصى.

فقد صرحت المعاهدة بأن القوات الامريكية الموجودة فى اليابان يمكن استخدامها بأى شكل تراه الولايات المتحدة ويمكن من خلاله المساهمة فى إحلال الاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأقصى.

وقبلت اليابان استقلالها فى ظل وجود قواعد أمريكية بها إنطلاقا من رغبتها فى التركيز على بناء اقتصادها والإعتماد فى الدفاع عن كيانها على الولايات المتحدة ضد أى قوة تهددها فى شرق آسيا وبالأخص الاتحاد السوفيتى والصين(٢).

(1) Toshio Nishi: Uncunditional Democracy, Op Cit P 220.

(٢) هادية سعيد الشربيني، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥

العلاقات الامريكية اليابانية فى الفترة من(١٩٦٠ - ١٩٧٠) :

فى عـام ١٩٦٠ قامت الولايات المتحـدة واليـابان بتجـديد المعاهدة الأمنيـة التى عـقدت بينهما عـام ١٩٥١ وكان من أهم النصوص التى اشتملت عليها هذه المعاهدة نص التشاور المسبق بين الدولتين حول تحركات القوات والأسلحة الأمريكية واستخدامها سواء داخل اليابان أو العمليات الخاصـة بدخول أمريكا فى أى حرب تقع بالشرق الأقصى، وقد نصت المعاهدة على أن مدة سريانها عشر سنوات قابلة للتجديد ما لم يبد أحد الطرفين رغبته فى انهائها ويكون ذلك بناء على إخطار سابق على الإنسحاب بمدة عام من تاريخ إنتهاء المعاهدة(١).

وقد واجه تجديد المعاهدة الأمريكية اليابانية ١٩٦٠ رفضاً شديداً من جانب العديد من القوى السياسية فى اليابان كالحزب الإشتراكى اليابانى والجناح اليسارى من الحركة العمالية.

اشتدت حدة الهجوم على تجديد المعاهدة بحيث امتدت الى اقتحام مبنى البرلمان اليابانى من جانب بعض الرافضين لتجديد المعاهدة(٢)، إلا أن الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم استطاع بفعل الأغلبية التى يتمتع بها فى الدايت اليابانى تمرير المعاهدة.

وقد أثبت حرص الولايات المتحـدة الأمريكيـة على تجديد المعاهدة الأمنية بينها وبين اليابان استمرارية أهمية الموقع الذى تحتله اليابان فى الإستراتيجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأقصى حيث نصت على استخدام القوات الأمريكية فى اليابان فى تحقيق السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأقصى.

الولايات المتحدة والدور اليابانى فى منطقة شرق آسيا : -

إتجهت الولايات المتحدة مدفوعة بتطورين أساسيين فى منطقة شرق آسيا الى تشجيع اليابان على ممارسة دور إقليمى رئيسى من الناحية الإقتصادية.. وهذان التطوران هما تطور

(1) Edwin Reischauer: Japan: Past and Present (Tokyo : Charles E Tuttle Comp, Publisher) 1964, P 287

(٢) محمد نعمان جلال - العلاقات اليابانية - الصينية - رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، عام ١٩٨٠، ص ١٩٠.

التسلح النووى الصينى وازدياد درجة التدخل الأمريكى فى فيتنام، حيث دفعا الولايات المتحدة لإشراك اليابان فى أنشطة اقليمية على المستوى الإقتصادى - يمكن من خلالها تحمل اليابان لجزء من الأعباء فى مواجهة التغلغل الشيوعى فى شرق آسيا.

أما اليابان التى ظلت تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٧ فى تمويل تجارتها فى منطقة شرق آسيا بشكل كامل نجدها بدأت مع بداية الستينات فى الإعتماد على مواردها الذاتية فى تمويل تجارتها.. ففى عام ١٩٦٠ لم يصبح هناك أكثر من ١٠ ٪ من إجمالى التجارة اليابانية فى شرق آسيا يتم تمويله من جانب الولايات المتحدة الأمريكية - بدأت اليابان مع بداية الستينات فى أن تصبح القوة الأقتصادية الأولى فى منطقة شرق آسيا. واتجهت الى السيطرة على الأسواق التى كانت من الناحية التقليدية تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية[1].

وعلى الرغم من أن اليابان بدأت خلال هذه المرحلة فى أن تصبح منافساً اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية، فإن مواقفها السياسية اتسمت خلال هذه المرحلة بالتابعية لسياسات الولايات المتحدة[2].

فقد ظلت اليابان ترفض الاعتراف بممثل حكومة الصين الشعبية كممثل شرعى للصين فى الأمم المتحدة واستمرت علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة تايوان.

(1) Donald C Hellman, Changing American and Japanese Security Roles in Asia, op cit P 32.

(٢) هادية سعيد الشربيني، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

تطور العلاقات فى الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٨٥):

واجهت اليابان فى بداية السبعينات تغيرات أساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية على المستوى العالمي بشكل عام وفى منطقة شرق آسيا على وجه الخصوص.. وفى التصور الأمريكي للدور اليابانى فى منطقة شرق آسيا ودفعتها تلك التغييرات الى إتباع سياسة خارجية تتسم بقدر من الإستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية - فى هذه المنطقة - مع زيادة جهودها لتحقيق أمنها وعدم الإعتماد بشكل كامل على الولايات المتحدة فى تحقيق أمنها.

وقد بدأت التغييرات فى السياسة الأمريكية مع إعلان مبدأ نيكسون فى عام ١٩٦٩ والذى يشمل عنصرين أساسيين: -

أ - حث حلفاء الولايات المتحدة على تحمل قدر أكبر من الأعباء فى الدفاع عن أمنهم.

ب - السعى إلى الوصول الى اتفاقيات بين الولايات المتحدة[1] وخصميها الأساسيين وهما الاتحاد السوفيتى والصين بهدف إنهاء الخلافات معهما وفتح مجالات التعاون.

وشهدت حقبة السبعينات فى بدايتها التطبيق العملى لمبدأ نيكسون، حيث بدأت الولايات المتحدة فى التقارب مع الصين وقام الرئيس نيكسون بزيارة الصين سنة ١٩٧٢، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الولايات المتحدة فى تخفيض تواجد قواتها العسكرية فى آسيا ومنطقة الباسفيك بمقدار ٦٠٠ ألف جندى، ويمثل هذا العدد نصف عدد القوات التى تم سحبها من جميع مناطق العالم التى تتواجد بها قوات أمريكية[2].

---

(1) Donald C. Hellman,Changing American and Japanese Security Roles Op Cit P 33.

(2) Tsuneo Akaha : Japan's Security Policy After U.s Hegemony, Op Cit P 150

كما خفضت الولايات المتحدة من مختلف أنواع الدعم العسكرى التى كانت تقدمها للدول المتحالفة معها فى منطقة آسيا والباسفيك باستثناء الفلبين.

أما بالنسبة لليابان فقد رأت الولايات المتحدة ضرورة تحمل اليابان لقدر كبير من أعباء الدفاع عن أمنها.. فمن المنظور الأمريكى أن التقدم المتزايد الذى يحققه الإقتصاد اليابانى يؤهل اليابان للقيام بمسئوليات هامة للدفاع عن أمنها، وقد طالب العديد من المسئولين الأمريكين فى الزيارات التى قاموا بها لليابان بضرورة مشاركتها فى تحمل أعباء أمنها.

ولم تكن اليابان تتوقع مثل تلك التغيرات المفاجئة فى السياسة الخارجية الامريكية فى المنطقة وبالأخص تجاه الصين، فالسياسة الأمريكية تجاه الصين والتى تبعتها اليابان – ظلت منذ قيام الصين الشعبية ترفض الإعتراف بممثل حكومة الصين الشعبية فى الأمم المتحدة. مع الإعتراف بممثل حكومة تايوان، وقد إتبعت اليابان سياسة الولايات المتحدة على رغم من سيادة اتجاهات متعاطفة مع الصين داخل اليابان، زيادة حجم التبادل التجارى مع الصين منذ عام ١٩٦٠.

ولقد أدت التغيرات الأمريكية الى إضعاف الثقة اليابانية التقليدية فى الاعتماد على الولايات المتحدة.

ويذكر تقرير لجنة شكلها ماسايوشى اوهيرا رئيس وزراء اليابان عام ١٩٨٠ «أن أهم التغيرات الدولية التى أثرت على الأمن اليابانى منذ عام ١٩٧٠ هو أن الهيمنة العسكرية والإقتصادية للولايات المتحدة فى منطقة شرق آسيا تتجه الى نهايتها»(١).

وقد قامت اليابان باتخاذ عدد من الخطوات الدبلوماسية فى سياستها الخارجية التى تعبر عن قدر ما من الاستقلالية عن السياسة الخارجية الأمريكية، حيث قامت بالإعتراف بحكومة منغوليا وإرسال بعثة جديدة لحل مشكلة فيتنام والإعتراف بالدولة الجديدة فى بنجلاديش وكذلك وقعت اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتى يتضمن تطوير حقوق النفط فى منطقة سيبريا.

---

(1) Tsuneo Akaha , Op Cit 154.

وخلال هذه المرحلة أصبحت اليابان هى الشريك التجارى الأكبر مع جميع دول منطقة شرق آسيا ماعدا فيتنام، وكذلك فإن اليابان أصبحت الدولة ذات الإستثمارات الأكبر فى منطقة شرق آسيا ويمكن القول أن اليابان حلت محل الولايات المتحدة فى هذه المرحلة لتكون الدولة صاحبة النفوذ الإقتصادى الأكبر فى منطقة شرق آسيا.

وقد اتجهت اليابان الى دعم دول منظمة الآسيان فى محاولة لملء الفراغ الذى تركه تقليص الدور الأمريكى فى المنطقة، حيث قامت بزيادة حجم المعونات المقدمة اليها مع التعهد لهذه الدول بأنها لن تعود قوة عسكرية[1].

إلا أن ذلك لا يعنى أن اليابان قد تخلت عن اعتمادها على الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الاساسى لتحقيق الأمن لها فى منطقة شرق آسيا.

وبشكل عام فإن اليابان تنظر إلى معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية التى جددتها عام ١٩٨٠ باعتبارها أساس الأمن اليابانى، وعلاقات التعاون الوثيقة مع الولايات المتحدة هى حجر الزاوية للسياسة الخارجية اليابانية[2] والترتيبات الأمنية تمثل أساسا للدفاع اليابانى ولا غنى عنها لأمن اليابان.

---

(1) William: Nester , Op Cit, P 242.
(2) White Paper of Japan, 1985 (Tokyo : Japan institute of Foreign Affairs) 1985, P68

ثانيا: المحددات الإقتصادية الدولية

التطورات فى النظام النقدى الدولى : -

منذ عقد إتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ تم تثبيت أسعار الصرف الرسمية لجميع العملات بالدولار الأمريكى وذلك بهدف تحقيق الإستقرار فى أسعار الصرف[١]. وقد كانت قوة الدولار فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هى الأساس الذى اعتمد عليه الإستقرار المالى والدولى.. وقد عزز ذلك أن الولايات المتحدة صدرت بشكل مستمر أكثر مما استوردت وكونت إحتياطات نقدية كبيرة[٢]، ولكن فى عام ١٩٧١ واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلات كبيرة فى مجال الإقتصاد، حيث حدث عجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى اضطرت معه الولايات المتحدة إلى إجراء تخفيض فى قيمة الدولار وقد أدى ذلك الى اختلاف سياسات الدول فى وضع نظم الصرف الأجنبى فيها والمعاملة التى تطبقها على مدفوعاتها الدولية وتجارتها الخارجية، وذلك يعنى انهيار نظام بريتون وودز.. فضلا عن اتجاه الوضع الأمريكى المتفوق فى الاقتصاد العالمى الى التدهور[٣].

أزمة النفط : -

مع بداية السبعينات بدأت الهيمنة التقليدية القائمة لمصالح الأعمال الاوروبية والأمريكية على تجارة النفط العالمية فى التقلص وذلك مع مطالبة الدول المنتجة للنفط بزيادة الأسعار،

---

(١) د/ فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، (القاهرة - دار النهضة العربية - الطبعة الرابعة) - ١٩٧٥ - ص٣٥٠.

(٢) جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٣) د/ فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

فضلا عن قيام العديد من الدول المنتجة له فى منطقة الشرق الأوسط بتأميم شركات النفط الأجنبية ومنها السعودية وليبيا وفى اكتوبر ١٩٧٣ قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من ١,٨ دولار للبرميل الى ١١,٦ دولار[١] مع تخفيض الكمية المنتجه له بنسبة من ١٠ ٪ الى ٢٠ ٪ من اجمالى الإمدادات، وقد ترتب على نقص إمدادات البترول وارتفاع أسعاره آثار سلبية بالنسبة للإقتصاد اليابانى حيث انخفض معدل نمو الناتج القومى اليابانى وزادت أسعار السلع الاستهلاكية فى اليابان علم ١٩٧٤ بمقدار ٢٥ ٪ وانخفض استهلاك اليابان من البترول بمقدار ٣ ٪ وبشكل عام فقد انخفض استهلاك ايطاليا بمقدار ٧,٨ ٪ وفرنسا ١٢,٣ ٪ وانجلترا ١٨,٧ ٪

وقد دفعت أزمة النفط والآثار السلبية التى ترتبت عليها اليابان الى الاتجاه إلى تنويع مصادر الحصول على النفط ومصادر الطاقة الاخرى وتخفيض الكميات التى تستوردها من منطقة الشرق الأوسط وزيادتها من المناطق الأخرى المنتجه له فى العالم. وكان لكل ما سبق آثار ايجابية على علاقات اليابان الإقتصادية مع دول منطقة شرق آسيا، حيث احتلت هذه المنطقة مركز الصدارة بين المناطق التى زودت اليابان باحتياجاتها من النفط بعد الشرق الأوسط.

وقد قامت اليابان بتوقيع اتفاق اقتصادى مع الصين عام ١٩٧٧ يضمن استيراد ٤٧ مليون طن من البترول الخام خلال الخمس سنوات التالية لتوقيع الإتفاق، كما اعتمدت اليابان على أندونيسيا وماليزيا فى استيراد الغاز الطبيعى.

وقد اتجهت اليابان لزيادة حجم معوناتها الخارجية لدول منطقة شرق آسيا فى إطار سعيها الى تأمين مصادر حصولها على المواد الخام.

---

(١) ابراهيم أحمد ابراهيم، أزمة الاوبك وأبعادها في الإقتصاد العالمي، السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الاهرام، العدد ٨٥)، يوليو ١٩٨٦، ص ١٥٦.

جدول رقم (٦)

تطور نسبة البترول التى تستوردها اليابان

من الشرق الأوسط وشرق آسيا فى الفترة من ٧٠ - ٨١

(النسبة ٪)

المنطقة / العام	٧٠	٧٣	٧٤	٧٥	٧٩	٨١
الشرق الأوسط	٨٣,٩	٨٣,٩	٧٤,٨	٦٧,٩	٧٥	٧٠,١
شرق آسيا	١٤,٣	٢٣,٣	٢١,٥	٢٠,٦	٢٠,٤	٢٢,٢

Source : David B Babrow And Robert T. Kudrale, How Middle East Power Can Manage Resource Weakness: Japan And Energy, World Politics, (New York Vol xxx Ix N 4) July, 1987 P454.

يوضح هذا الجدول أنه على الرغم من أن اليابان ظلت خلال هذه الفترة تستورد النسبة الأكبر من البترول من منطقة الشرق الأوسط فإن هذه النسبة اتجهت الى التناقص من ٨٣,١٪ إلى ٧٠,١٪، بينما زادت نسبة البترول التى تستوردها من شرق آسيا من ١٤,٣٪ إلى ٢٢,٢ من إجمالى البترول المستورد من الخارج.

الفصل الثانى

السياسة الخارجية اليابانية
وقضايا شرق آسيا السياسية

مقدمة : -

يتضمن هذا الفصل بالدراسة خمسة مواقف لليابان من قضايا شرق آسيا السياسية تشمل قضية وحدة الصين والنزاع السوفيتى الصينى والقضية الفيتنامية وقضية الوحدة الكورية وقضية كمبوديا. ويهدف هذا الفصل إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الرئيسية تشمل ما الخصائص الرئيسية لتعامل اليابان مع قضايا شرق آسيا السياسية؟ ما عوامل التأثير على مواقف اليابان من تلك القضايا؟ أى العوامل كانت له الأولوية على غيره من العوامل فى التأثير على مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا؟

ويمكن التمييز خلال فترة الدراسة بين مرحلتين رئيسيتين اختلفتا من حيث الخصائص التي اتسم بها تعامل اليابان مع قضايا شرق آسيا السياسية فى كل منهما

(أ) المرحلة الاولى وتمتد من عام ١٩٤٥ حتي مطلع السبعينات.

وقد أتسمت مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية خلال تلك المرحلة بالتبعية للولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن الثقل النسبى للمحددات الاقتصادية فى تحديد مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا.

(ب) المرحلة الثانية وتمتد من مطلع السبعينات حتي ١٩٨٥

اتسم فيها تعامل اليابان مع قضايا شرق آسيا السياسية بقدر من حرية الحركة والاستقلالية عن السياسة الامريكية، فضلا عن بروز الاعتبارات السياسية والاستراتيجية بشكل أساسى بجانب الاعتبارات الاقتصادية فى تحديد مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا.

والتطبيق العملى لذلك يمكن أن نجده فى موقفى اليابان من قضيتي كوريا وكمبوديا خلال تلك المرحلة وهو ما سيتضح بالتفصيل فى المبحثين الرابع والخامس من هذا الفصل.

المبحث الأول

الموقف اليابانى
من قضية وحدة الصين

تحديد المشكلة : –

شهدت الصين منذ عام ١٩٤٥ صراعاً داخلياً على السلطة بين رئيس الحكومة شان كاى شيك من جانب، بين الحزب الشيوعى بزعامة ماوتسى تونج من جانب آخر تطور إلى حرب أهلية، بدأت كفة الحزب الشيوعى ترجح فيها فى يونيو ١٩٤٩، عندما تمكنت قواته من احتلال منشوريا ثم السيطرة على الجزء الأكبر من شمال الصين. استولى الحزب الشيوعى فى سبتمبر ١٩٤٩ على بكين،(١) أعلن إنشاء حكومة جمهورية الصين الشعبية فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ وفر تشان كاى شيك إلى جزيرة فرموزا وأقام فيها حكومته وسماها حكومة الصين الوطنية. وقد ترتب على ذلك أن حكومتى الصين الشعبية والصين الوطنية قد تنازعتا على صفة تمثيل دولة الصين، فقد اعتبرت كل منهما أنها للممثلة الشرعية لدولة الصين وقد امتدت المشكلة إلى منظمة الأمم المتحدة عندما طلبت الصين فى توفمير ١٩٤٩ من الجمعية العامة طرد ممثلى فرموزا من المنظمة الدولية وإحلال ممثلين من حكومة الصين الشعبية محلهم. وقد ظلت هذه المشكلة مثارة فى المنظمة الدولية حتى تم التوصل فى عام ١٩٧١ إلى قرار بطرد ممثلى فرموزا وإحلال ممثلى الصين الشعبية محلهم.

أبعاد الموقف اليابانى إبان تولى الشيوعين الحكم فى الصين

على الرغم من أن اليابان أبدت استعدادها لإرسال مبعوثين تجاريين للصين عام ١٩٥٠، فإنها علقت التنفيذ الفعلى للقيام بذلك على سماح الولايات المتحدة الأمريكية لها بذلك(٢).

وخلافا لما أبدته اليابان فإن الولايات المتحدة مع إندلاع الحرب الكورية وبسبب إشتراك الصين الشعبية فيها؛ قامت الولايات المتحدة بفرض حظر تجارى شامل على الصين الشعبية وأرغمت اليابان على تطبيق حظر تجارى كان أكثر شمولا من الحظر الذى التزمت به الدول الغربية ضد الصين الشعبية.

---

(1) J.P. Jain: China in World Politics (New Delhi: Radient Publisher) 1976, p. 184.

(2) Deak, Barweet: China and the Major Power in East Asia (Washington: The Brooking institute) 1977, p. 95.

ولما كانت الحرب الكورية قد أظهرت أهمية اليابان الإستراتيجية لمصالح الولايات المتحدة الامريكية فى منطقة شرق آسيا. فإن الولايات المتحدة دعمت اليابان إقتصاديا وعسكريا لكى تصبح قادرة على مواجهة التهديد الشيوعى فى المنطقة من جانب كل من الإتحاد السوفيتى والصين الشعبية وإنطلاقا مما سبق فإن الولايات المتحدة مارست تأثيراً أساسيا على اليابان لدفعها للإعتراف بتايوان وعدم الاعتراف بالصين الشعبية وقد تبنت الحكومة اليابانية موقفاً تجاه الصين شملت أبعاده ما يلى:-

أ - الإعتراف بحكومة تايوان كممثل شرعى للصين، ذلك عندما أعلنت فى مؤتمر سان فرانسيسكو - الذى تم فيه عقد معاهدة صلح بين اليابان والولايات المتحدة وحلفائها - تخليها عن تايوان التى كانت جزءاً من الإقليم التى استولت عليها اليابان عام ١٨٩٥ ثم عقدت اليابان اتفاقية سلام بينها وبين حكومة تايوان باعتبارها ممثلة لدولة الصين فى ١٩٥٢ وذلك لإنهاء حالة الحرب بين الصين واليابان، فى المقابل رفضت الحكومة اليابانية الإعتراف بالحكومة الشيوعية كممثلة لدولة الصين. ويظهر التأثير الأمريكى على الموقف اليابانى من مسألة الاعتراف بأى من حكومتى تايوان أو الصين الشعبية كممثل للصين فى أن الولايات المتحدة حرصت عند توقيعها على المعاهدة الأمنية بينها وبين اليابان فى ١٩٥١ على الحصول على خطاب من رئيس وزراء اليابان يتعهد فيه بتوقيع اتفاقية سلام مع حكومة الصين الوطنية وعدم الاعتراف أو تأسيس علاقات مع حكومة بكين(١).

ب - المقاطعة الاقتصادية للنظام الشيوعى فى بكين : - طبقت اليابان قرار الأمم المتحدة في عام ١٩٥٢ والذى أصدرته بعد ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية القاضى بفرض حظر على التعامل التجارى مع الصين الشعبية(٢).

(1) Ibid , P 96

(2) Harold Hinton, Communist China in International Politics (London : Macmillan Press) 1966: P. 218.

جـ - منذ أن انضمت اليابان للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٦ كانت من الدول المؤيدة لبقاء ممثلى حكومة تايوان كممثلين للصين فى الأمم المتحدة.

أما الصين الشعبية فإنها كانت تنظر إلى اليابان بإعتبارها مصدر خطورة على النظام الشيوعى وذلك لكونها القاعدة الأساسية للولايات المتحدة فى آسيا، فاليابان بموقعها الإستراتيجى وسكانها ذوى المهارات فى ظل وجودها تحت الاحتلال الأمريكى فإنها تنتمى الى معسكر الاعداء الذى يضم الولايات المتحدة وحلفائها.

ومن ثم فإن الصين استهدفت تقوية دفاعاتها ضد أى تهديد من قواعد الولايات المتحدة فى اليابان وكانت المعاهدة السوفيتية - الصينية عام ١٩٥٠ موجهة لتحقيق هذا الهدف(١).

ويمتد التصور الصينى السابق إلى موقف اليابان من مسألة الإعتراف بالصين، فإن اليابان - فى التصور الصينى - طالما إستمرت كأداة للسياسة الأمريكية سوف تستمر فى الاحتفاظ بعلاقاتها مع حكومة تايوان وقطع علاقاتها بالصين الشعبية.

وفى بداية تولى الشيوعيين للحكم فى عام ١٩٤٩ بالصين كانت الصين الشعبية ترى قيام الحزب الشيوعى اليابانى بالحصول على السلطة فى اليابان باستخدام القوة والعنف ولكنه بعد أن أصبح المحافظون مسيطرين بشكل واضح على الحكم فى اليابان مما جعل استخدام أساليب الثورة الصينية معه لم يعد ممكنا فضلاً عن ذلك تبنى الاتحاد السوفيتى الحليف للصين لسياسة التعايش السلمى وتأثير ذلك على الصين التى أصدرت بيانا مشتركا مع الإتحاد السوفيتى عام ١٩٥٣ يبديان فيه رغبتهما لتطبيع العلاقات مع اليابان ووفقا لكل ما سبق فإن الصين اتجهت الى دفع اليابان للاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها وفقا للشروط الصينية التى تضمنت الاعتراف بأن الصين الشعبية هى الممثل الوحيد لدولة الصين وأن تايوان هى مجرد مقاطعة من مقاطعات الصين.

ولتحقيق الهدف السابق اعتمدت الصين على ما يسمى الدبلوماسية الشعبية "peoples diplomacy" والتى سوف يتم تناولها بالتفصيل.

(1) Deak Barweet: China and the Major Power in East Asia op cit P96.

السياسة الصينية لدفع اليابان للإعتراف بها : -

وقد حاولت الصين تطوير وتنمية روابط تجارية وثقافية وسياسية مع جانب كبير من الشعب اليابانى وذلك بما يؤدى لتقوية القوى المؤيدة للصين فى اليابان وتحريكها لممارسة ضغوط على الحكومة اليابانية لتغيير سياستها إلى الاعتراف بالصين الشعبية كممثل شرعى للصين والغاء معاهدة السلام التى عقدتها اليابان مع حكومة تايوان عام ١٩٥٢ وقد شملت الجماعات التى سعت الصين لتنمية علاقاتها معها أحزاب اليسار - رجال الأعمال الراغبين فى التجارة مع الصين - المنظمات الشعبية - واتحادات العمال

أ - الروابط مع أحزاب اليسار : -

كان لقادة الحزب الشيوعى اليابانى اتصالات وثيقة مع الصين قبل قيام النظام الشيوعى بها وبخاصة بعضهم الذين قضوا جزءاً من فترة الحرب العالمية الثانية فى ينان بالصين.

وعولت الصين على دعوة قيادات من الحزبين الشيوعى والإشتراكى لزيارتها وتشجيعهم لتبنى مواقف مؤيدة للصين بشأن مسألة الإعتراف بالصين الشعبية وذلك كما يظهر من البيانات الصادرة فى ختام تلك الزيارات ومنها زيارة وفد يمثل الحزب الاشتراكى اليابانى للصين ١٥ ابريل عام ١٩٥٧ ثم صدور بيان مشترك عقب تلك الزيارة يتضمن نصه تأكيد الوفد اليابانى لسياسته فى عدم الاعتراف بوجود صينين واعتبار الصين الوطنية (تايوان) مسألة داخلية متعلقة بالصين(١) - أيضاً - ومنها زيارة وفد يمثل للحزب الشيوعى للصين وتبنيه لموقف الدعوة لتطبيع العلاقات مع الصين واتهام هذا الحزب لحكومة يوشيدا الرافضة لتطبيع العلاقات مع الصين بالعداء للصين الشعبية والعمالة للولايات المتحدة الأمريكية.

(1) Morris B, Jansen: Japan and China (chicago: Rand Nally College publishers Company) 1975, P. 492.

ب - الروابط مع المؤسسات التجارية ورجال الأعمال : -

مع تنفيذ الهدنة مع كوريا وما تلى ذلك من تضاؤل الإمدادات الامريكية للاقتصاد الياباني، أصبح هناك جانب كبير من رجال الأعمال في اليابان راغبين في التجارة مع الصين وذلك لتحقيق مكاسب بديلة للتي كانوا يحققونها أثناء الحرب الكورية، من ثم فقد كانوا يطالبون بتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية.

- أما الصين فقد اتجهت لزيادة روابطها مع رجال الأعمال والمؤسسات التجارية اليابانية الراغبة في زيادة التجارة مع الصين وقامت الصين في عام ١٩٥٢ بعقد أول اتفاق غير رسمي تجاري مع بعض رجال الأعمال اليابانيين[1] وخلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٥٧ أصبح مجموع الاتفاقات التي عقدتها الصين مع مجموعات تجارية يابانية لا تمثل الحكومة ١٤ اتفاقا خلال الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٦ وارتفعت التجارة بين اليابان والصين من ٣٤ مليون دولار عام ١٩٥٣ حتى أصبحت ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٥٦ ويظهر استغلال الصين لعلاقاتها التجارية مع المؤسسات التجارية اليابانية ورجال الأعمال بهدف التأثير على موقف اليابان من مسألة الاعتراف بالصين في جانبين: -

أ - أن الصين كانت تشترط على الشركات ورجال الأعمال الذين يقومون بالتجارة معها عدم التجارة أو الاستثمار في تايوان، وهو ما يعني مخالفة للسياسة اليابانية الرسمية بإقامة علاقات اقتصادية مع تايوان.

ب - أن الصين كانت تلجأ الى الغاء بعض الاتفاقات التجارية، تأجيل بعض العقود التي كانت قد أبرمتها كرد فعل لقيام اليابان برفض تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية وفي عام ١٩٥٨ قامت الصين بإلغاء الاتفاق الرابع للتجارة، وذلك بعد تأكيد كيشي رئيس وزراء اليابان في ذلك الوقت على التزام اليابان بعدم إقامة علاقات رسمية مع الصين.

وبشكل عام فإن الصين شجعت جماعات كثيرة في المجتمع الياباني على إرسال بعثات تابعة لها لزيارة الصين وقد شملت هذه الجماعات جماعات السلام والجماعات الدينية

(1) R.K. Jain: China and Japan 1949-1976 (New Delhi: Radient Publisher) 1977, p.33.

وجماعات الصداقة واتحادات العمال وجماعات الزراعة والصيد وطالبت هذه الوفود بتطبيع العلاقات بين الصين الشعبية واليابان.

جدول رقم (٧)

تطور عدد الزائرين اليابانيين للصين في الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٥٧)

١٩٥٢	٥٠
١٩٥٤	١٠٠
١٩٥٦	٧٤٧
١٩٥٧	١,٢٤٣

(1) Source, R.K. Jain: China andJapan 1949-1976 (New Delhi: Radient Publishers) 1977, p.40.

ويوضح هذا الجدول زيادة عدد الزائرين اليابانيين للصين من عام ١٩٥٢ – الي عام ١٩٥٧ من ٥٠ إلي ١,٢٤٣ زائر.

جـ – الاتصالات مع أعضاء من الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم : –

وعلى الرغم من أن الصين لم تؤسس روابط مع للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان خلال عقد الخمسينات معظمه فإنها بدأت مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات فى الاتصال مع عدد من شخصيات بالحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم باليابان وقد دفعها لذلك سببان أساسيان :–

أ – النزاع السوفيتى – الصينى : –

بعد تطور النزاع السوفيتى الصينى إلى امتناع الأتحاد السوفيتى عن مد الصين بما يلزمها لحركة التنمية الضخمة، ذلك بعد أن كان يمثل المتعامل التجارى الأول مع الصين، إتجهت الصين إلى البحث عن مورد آخر لحركة التنمية واتجهت إلى اليابان بدءا بإقامة اتصالات مع مسئوليين بالحزب الديمقراطى الحاكم[1]

(١) نبية الأصفهاني، الحوار الجديد بين بكين وطوكيو، السياسة الدولية، العدد ٣١، يناير ١٩٧٣، ص ١٤٧.

(ب) الانشقاق داخل الحزب الشيوعى اليابانى : -

بعد الانشقاق داخل الحزب الشيوعى اليابانى بإنضمام بعض اعضائه للجبهة السوفيتية وبعضهم للجبهة الصينية، وجدت الصين أنه من الأهمية بمكان البدء فى تطوير اتصالات مع الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم تعويضاً عن النتائج التى يمكن أن تحقق سلبياً بفعل الانشقاق داخل الحزب الشيوعى اليابانى.

أما اليابان فإنها لم تتخل عن موقفها بشأن الاعتراف بالصين الشعبية طوال عقد الستينات ولكن الحكومة اليابانية بدأت فى السماح مع بداية الستينات بالموافقة على عودة العلاقات التجارية بين الدولتين. والواقع أن هناك ضغوطاً كانت على الحكومة اليابانية قامت بها قوى اقتصادية وسياسية مؤيدة لعودة العلاقات التجارية بين البلدين أدت الى موافقة الحكومة اليابانية في عهد اكيدا على ذلك فى ١٩٦٢ وقد ضمت هذه القوى من الناحية الاقتصادية المؤسسات التجارية التى كانت تتعامل مع الصين وأهمها مؤسسة أوساكا التى كانت مركزا تجاريا ذا روابط تجارية مع الصين وقد وجدت ٢٠٠ شركة يابانية فى بداية ١٩٦٠ تتعامل تجاريا مع الصين(١)

فضلا عن ان هناك العديد من القيادات بالحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم باليابان كانت مؤيدة لعودة العلاقات التجارية بين اليابان والصين ومنها ماتسمور وكنزو الذى زار الصين فى عام ١٩٦٢ والتقى بكل من شوين لاى وشين ياى وأجرى محادثات مع عدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى. وفى نفس العام ١٩٦٢ قام أحد رجال الأعمال وهو تاكاسكى تاتسمتوك بعقد اتفاق بين الدولتين (الصين واليابان) (٢)

---

(1) Jon Holliday: Japanese Imperalism Today, op. cit., p. 72.

(٢) هادية سعيد الشربيني، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

وتضمن هذا الاتفاق :-

أ - أن حجم التبادل التجارى بين الصين واليابان - على أساس المقايضة - فى الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٧ يجب ألا يقل عن ١٨٠ مليون دولار.

ب - تقوم اليابان بتصدير الحديد والأسمدة الكيمائية والميكنة الزراعية للصين فى المقابل تصدر الصين اليها الفحم والحديد والذرة وفول الصويا والقصدير.

جـ - تصدير المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى من اليابان الى الصين لابد أن تسبقه مشاورات بين البلدين.

د - هذا الاتفاق أو اى مذكرة ملحقة به لا يتم الغاؤه إلا من خلال الإتفاق بين الدولتين.

ومع تولى إيزاكوساتو لرئاسة الوزراء فى اليابان خلفا لإكيدا عام ١٩٦٤ فإنه تبنى زيادة ودعم العلاقات التجارية مع الصين الشعبية وذلك على أساس مبدأ الفصل بين الاقتصاد والسياسة، وذلك بما يعنى أن دعم التجارة مع الصين الشعبية لن يصاحبه اعترافا بحكومة الصين الشعبية كممثل شرعى للصين فى الأمم المتحدة وان اليابان سوف تستمر فى دعم علاقاتها الودية مع تايوان ومن ثم فإن اليابان اتجهت الى تقوية روابطها مع تايوان.

وقد شهدت العلاقات التجارية بين الصين واليابان تحسناً ملحوظاً فى عهد ساتو على اثر قيام الحكومة اليابانية بتحرير الشركات اليابانية من المقاطعة التى تحكم سياستها مع الصين، فأصبحت هذه الشركات حرة فى التعامل مع الصين[١].

وعلى الرغم من التطور الايجابى فى مجال العلاقات التجارية فإن اليابان لم تتجه نحو الاعتراف بالصين الشعبية كممثلة للصين أو بحق ممثلى الصين الشعبية فى تمثيل الصين بالأمم المتحدة ففيما يتعلق بتمثيل الصين فى الأمم المتحدة فإن اليابان كانت احدى الدول التى قدمت فى عام ١٩٦١ المشروع الذى أدى الى تأخير حصول الصين على حقها فى التمثيل فى الأمم المتحدة وهو المشروع الذى عرف باسم مشروع «الدول الخمس» والذى قدمته كل من استراليا وكولومبيا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان تضمن الاقتراح بتغير تمثيل

(١) انظر المبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الصين فى الأمم المتحدة يعتبر مسألة هامة وفقا للمادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة أى أنه يتطلب أغلبية الثلثين لاقراره وخلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ صوتت اليابان بالتأييد لصالح مشروع القرار الاجرائى الخاص بالصين.

ووضعت اليابان شروطاً لتلتزم بها الصين الشعبية وذلك حتى تعترف اليابان بحكومة الصين الشيوعية كممثلة لدولة الصين وهى : -

أ - اعتراف الصين الشيوعية بمعاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان.

ب - تخلى الصين عن المطالبة بتعويضات من اليابان.

جـ - احترام معاهدة السلام بين اليابان والصين الوطنية.

د - التعهد بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لليابان بالاشتراك فى نشاط شيوعى هدام أو القيام بعدوان غير مباشر(١)

ويرى الباحث أن هذه الشروط اليابانية إجمالا لا تتسم بالمرونة التى يمكن بها إحداث دفعة فى إتجاه تطبيع العلاقات، حيث أن تلك الشروط تتناقض كلية مع الأسس التى تبنتها السياسة الصينية في علاقاتها باليابان وإن كان من الملاحظ أن هناك إعتبارات جوهرية أدت باليابان لتبنى موقف عدم الاعتراف بالصين الشعبية تمثلت أهمها فى : -

أ - الارتباط اليابانى بسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين. تبنت اليابان موقفها بعدم الاعتراف بالصين بعد نشأة النظام الشيوعى فى الصين كنتيجة لفرض الولايات المتحدة على اليابان سياستها تجاه الصين ولما استمرت الولايات المتحدة فى سياستها تجاه الصين طوال الخمسينات والستينات لم يكن من الممكن لليابان تغيير موقفها من مسألة الاعتراف بالصين الشعبية كممثل للصين.

ب - وجود جماعات داخل الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم أيدت تايوان وعدم إقامة علاقات رسمية مع الصين.

(1) Kajima, Morinosuke: Modern Japanese Foreign Policy, op. cit.,p. 39.

ظلت الجماعات المسيطرة داخل الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم مؤيدة لإستمرار الاعتراف بتايوان كممثلة لدولة الصين وكانت للمصالح الاقتصادية اليابانية مع تايوان التى تنامت خلال حقبة الستينات تأثير أساسى فى ذلك.

التحول فى الموقف اليابانى الى الاعتراف بالصين الشعبية : -

أفرزت بيئة السياسة الخارجية اليابانية فى مطلع السبعينات مجموعة من العوامل والمتغيرات التى أدت إلى التعجيل بإحداث التحول فى الموقف اليابانى. وما أن تولى كاكوى تاناكا رئاسة الوزراء فى اليابان فى يوليو ١٩٧٢ حتى بدأت اليابان فى اتخاذ خطوات متسارعة لتطبيع علاقاتها بالصين حيث قام كاكوى تاناكا بزيارة الصين فى سبتمبر ١٩٧٢ وقام بالتوقيع على بيان مع شوين لاى تضمن اتفاق البلدين على تطبيع العلاقات بينهما، على أن يتبع ذلك الإتفاق اتفاقات نوعية بين الحكومتين اليابانية والصينية فى مجالات التجارة والطيران ومجالات اخرى عديدة[1] وواقع الأمر يرى الباحث أن أهم العوامل التى دفعت اليابان للاتجاه الى تطبيع علاقاتها بالصين تشمل: -

أ - التغير فى العلاقات الأمريكية الصينية بين أمريكا والصين والذى بدأ فى منتصف عام ١٩٧٠. مع زيارة هنرى كيسنجر السرية للصين ثم زيارة نيكسون للصين ثم موافقة الولايات المتحدة على أن تحصل حكومة الصين الشعبية على مقعد الصين فى الأمم المتحدة بدلا من تايوان تصاعدت الضغوط السياسية على الحكومة اليابانية للصين من قبل معظم الجماعات السياسية والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقات القوية بالصين لتطبيع العلاقات بين اليابان والصين.[2] ويمكن القول أن مبادرة الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها بالصين قد حلت اليابان من القيود الصارمة التى جعلت تعاملاتها من الناحية الرسمية مع الصين صعبة للغاية وذلك نظراً للترابط الوثيق بين السياسة الخارجية لليابان والولايات المتحدة.

(٢) أن المؤسسات المالية والاقتصادية التى لها مصالح فى الصين وجدت أن مصالحها تقتضى عودة العلاقات الرسمية بين اليابان والصين، وقد قامت هذه المؤسسات بسحب تأييدها من ساتو رئيس الوزراء اليابانى الذى رفض تطبيع العلاقات مع الصين؛ مما أدى

(١) نبيه الاصفهانى، الحوار الجديد بين بكين وطوكيو، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره ص ١٤٩.

(2) Morris, B, Jansen, Japan and China, op cit P. 504.

إلى هزيمته أمام تاناكا المؤيد للصين فى انتخابات رئاسة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم.

(٣) أن الصين أستطاعت من خلال الاتصالات التى اقامتها المشاركة فى خلق مناخ عام فى اليابان يؤيد تطبيع العلاقات معها.

ففى عام ١٩٧١ كانت الصين ترتبط باتصالات مع معظم القوى السياسية فى اليابان والتى شملت الحزب الاشتراكى وحزب الكوميتو أيضا الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم الذى لم يكن يؤيد عودة العلاقات بين البلدين من قبل باستثناء الأجنحة الموالية لساتو وباستثناء الحزب الشيوعى اليابانى الذى انفصل عن الحزب الشيوعى الصينى بعد خلافات بينهما. وقد أيدت كل القوى السابقة تطبيع العلاقات بين اليابان والصين.

يمكن القول أن العوامل السابقة قد شكلت مناخا عاماً فى اليابان يدفع إلى تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية فى عام ١٩٧٢ وإنهاء نمط العلاقات غير الرسمية مع الصين وبداية عهد جديد بالعلاقات الرسمية.

وتوضح بنود الإتفاق الذى تم التوصل إليه بين كل من تاناكا وشوين لاى أن كلاً من الطرفين قد أبديا مرونة تجاه الطرف الآخر ففيما يتعلق بالمطالب الصينية من اليابان فإن اليابان اعترفت بالصين الشعبية كممثل شرعى وحيد للصين. وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بتايوان كما وافقت اليابان على إلغاء المعاهدة التى وقعتها مع حكومة تايوان عام ١٩٥٢[(١)]، ولكن اليابان لم تعترف صراحة بأن تايوان هى مقاطعة تابعة للصين، وإن كانت قد أقرت بأنها تحترم مطالب الصين فى تايوان – ولم يحتج الصينيون على ذلك – فضلا عن ذلك فإن الصينيين لم يعترضوا على وجود علاقات اقتصادية بين اليابان وتايوان (الصين الوطنية)[(٢)]

(١) نبيه الاصفهانى، الوفاق الصيني الياباني، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

(2) Alan lawrance: China Foreign Policy Since 1949: (Boston, Roulledge Kegan Pauld) 1975, p. 228.

أما فيما يتعلق بالمطالب اليابانية من الصين. فإن الصين نفذت المطلب اليابانى بعدم المطالبة الصينية بتعويضات من اليابان عن مدة الاستعمار اليابانى – وإن كان المسئولون اليابانيون قد أبدوا اعتذارهم عن المسؤلية اليابانية عن خسائر جسيمة حدثت للصين خلال تلك الفترة، وإذن فمن ناحية اليابان فإنها تنازلت عن مطلبها الخاص باحترام الصين الشعبية للمعاهدة المعقودة بينها وبين تايوان.

أما الصين فقد تنازلت عن مطلبها الخاص بشأن اعتراف اليابان بأن تايوان هى مقاطعة من مقاطعات الصين – والغاء العلاقات التجارية بين اليابان وتايوان. فضلاً عن ذلك فإن الصين تخلت عن مطالبها الخاصة باستقلال اليابان عن السياسة الأمريكية بل أنها على العكس من ذلك. فإنها بدأت فى التصريح بتأييدها لتحالف اليابان مع الولايات المتحدة ويرجع ذلك لنزاعها مع الأتحاد السوفيتى.

الخلاصة :-

تبنت اليابان منذ نشأة حكومة الصين الشعبية عام ١٩٤٩ موقفاً يرتكز على الاعتراف بحكومة تايوان كممثل لدولة الصين ومقاطعة حكومة الصين الشعبية سياسياً وعدم إقامة علاقات تجارية معها، ويرجع ذلك أساسا لتبعيتها للولايات المتحدة بفعل وضعها كدولة محتلة أمريكيا. غير أن الموقف اليابانى طرأ عليه تحول جزئى مع مطلع عقد الستينات تضمن الاتجاه الى تخفيف المقاطعة الاقتصادية للصين الشعبية بتوقيع أول إتفاق تجارى معها، وقد نتج ذلك عن الدور الذى مارسته بعض جماعات المصالح الاقتصادية اليابانية المرتبطة بالصين الشعبية، وبعض أحزاب المعارضة. أما التحول الكامل فى الموقف اليابانى بالاعتراف بحق الصين الشعبية كممثل لدولة الصين وقطع علاقاتها بتايوان فيعود إلى تكامل تأثير جملة من الاعتبارات يبرز منها التغير فى السياسة الأمريكية تجاه الصين الشعبية فضلا عن أن الصين الشعبية قد أستطاعت أن توجد رأى عام داخل اليابان مؤيد للاعتراف بها كممثلة لدولة الصين، وهو مايظهر فى مواقف جماعات رجال الأعمال - وعديد من الأحزاب السياسية باليابان.

الملاحظ بشكل أساسى هو الدور المركزى لرئيس الوزراء اليابانى فى توجيه مسار الموقف اليابانى من قصة وحدة الصين وينطبق ذلك على كل من رئيس الوزراء ايزّا اكوساتو الذى تبنى فصل السياسة عن الاقتصاد فى التعامل مع الصين، وترجم ذلك عملياً الى توقيع أول اتفاق تجارى بين اليابان والصين وينطبق ويشكل أكثر وضوحا على رئيس الوزراء كاكوى تاناكا الذى قام بالمبادأة واتخاذ خطوات متسارعة لتطبيع علاقات اليابان مع الصين الشعبية وإن كانت جملة من الاعتبارات الأخرى ايضا قد تكاملت لاحداث التحول فى الموقف اليابانى.

المبحث الثانى

الموقف اليابانى من النزاع السوفيتى الصينيى

نشأة النزاع وتطوره :-

أدى الاختلاف الايدلوجى إلى بدء قيام نزاع بين الدولتين فى عام ١٩٥٦ . وذلك عندما ألقى خروشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى فى ذلك الوقت خطاباً أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى والذى تضمن تحولاً عن المبادئ اللينينية ومنها مبدأ حتمية الحروب، فقد كان الموقف السوفيتى الجديد تجاه هذا المبدأ هو أنه قد وضع وقتما كانت الإمبريالية نظاماً شاملاً للعالم وكانت القوى الاجتماعية والسياسية التى تعمل لإحلال السلام يومئذ مازال ضعيفة وعاجزة عن إجبار الإمبرياليين عن التخلى عن الحروب، لكن بعد أن أصبح المعسكر الإشتراكى ذا قوة جبارة - كما نمت فى كل مكان حركة تعمل من أجل السلام العالمى[1] - فى مثل هذه الظروف فإنه لم يعد مكان لمبدأ حتمية الحروب. أما الرد الصينى على هذا الموقف السوفيتى فتمثل فى أن الاحداث التى استجدت فى العالم منذ أن وضع لينين هذا المبدأ قد تكون فى مجموعها لصالح الشيوعية، لكن ذلك لايعنى أن تعاليم لينين قد فقدت بعض قيمتها على نحو مايريد السوفيت أن يوهموا بذلك، فضلاً عن ذلك فإن التقدم التكنولوجى الذى طرأ على المجتمعات البشرية لايمكن أن يقرر وحده السلام ذلك أن الإنسان لا التكتيك هو الذى يقرر مصير الإنسانية والحرب هى النتيجة الحتمية لكل نظام قائم على الاستغلال، وبالتالى ستكون الحروب العصرية دائما فى صنع النظم الإمبريالية وحدها، وسيظل احتمال قيام الحرب ماثلا طالما وجدت هذه النظم على وجه الأرض.

وبالإضافة إلى المبدأ السابق فإن الدولتين اختلفتا حول تطبيق مبدأ التعايش السلمى حيث حاول خروتشوف فى خطابه أن يسوغ ضرورة إحلال التعايش السلمى بين الأنظمة المختلفة محل الحروب - عن طريق تحويل الدول الرأسمالية إلى دول شيوعية عن طريق منافسة سلمية قائمة بين النظامين تؤدى إلى انتصار الشيوعية فى النهاية[2]. أما الصين فإنها لم ترفض مبدأ التعايش السلمى ولكنها رأت أنه من الخطأ الارتقاء بالتحول السلمى إلى الاشتراكية

---

(١) نيبة الاصفهانى، أبعاد النزاع الصينى السوفيتى، السياسة الدولية، العدد ١٧، ١٩٦٩، ص ١٣٦.

(2) Deak Barweet: China and Major Power in East Asia, op. cit., p. 32.

الى مستوى المبدأ العام الذى يطبق فى كل مكان لأن أية إمكانية لتحقيق هذا التحول لن تتم إلا على ضوء ظروف كل دولة وفى لحظة من لحظاتها التاريخية.

وعندما قامت الصين بنشر مجموعة مقالات بعنوان «فلتحيا اللينينية» فى ١٩٦٠ التى تضمنت آراء القيادة الصينية فى التطور العالمى والمسائل الأساسية الإستراتيجية للحركة الثورية وتكتيكها، كان ذلك بمثابة إعلان للعالم عن بداية الخلاف الفكرى والسياسى بين الحزبين الشيوعيين فى الاتحاد السوفيتى والصين.[١] كما وضحت الخلافات بين البلدين مع تدشين الصين لبرنامج القفزة الكبرى ومناداتها بإمكانية تجاوز جميع البلدان الرأسمالية خلال فترة قصيرة، وقد تأثرت بتطور النزاع العلاقات الإقتصادية والعسكرية بين الدولتين، حيث لم يمضِ شهران على نشر الصحف الصينية مقال (فلتحيا اللينينية) المعبر عن موقف الصين العقائدى تجاه التحول السياسى الذى أجراه السوفييت حتى قام خروشوف بإصدار قرار حكومى باستدعاء جميع الخبراء السوفييت العاملين فى الصين وكان يبلغ عددهم ١٣٩٠ خبيراً والكف عن إمداد الصين بالتجهيزات والمعدات[٢] وبدأت الصادرات السوفيتية للصين تسجل هبوطاً صارخاً، وتأثرت العلاقات العسكرية سلبيا برفض الاتحاد السوفيتى مساندة الصين فى محاولتها لاسترداد فرموزا فى ١٩٥٨. مما أدى إلى إنهزام الصين نظراً إلى تفوق القوات الأمريكية الجوية عليها، وأدى ذلك بالصين إلى الاتجاه إلى تكوين جيش وطنى خالٍ من الملامح السوفيتية يستلهم ديناميكيته من الفلسفة الثورية التى وضعها ماوتس تونج لبلاده، وتم تطهير الجيش من العناصر الموالية للسوفييت، فى صيف ١٩٦٣ الذى شهد نشر الصيغة الموسعة لمنهاج القيادة الصينية العسكرى والسياسى الخاص وبداية تطبيقه بدأت مرحلة جديدة من العلاقات اتسمت بتناقض خط بكين مع الخط السوفيتى وأصبح يتسم التناقض بتغلغل شامل فى جميع أنحائها على المسرح الدولى[٣] كما تحولت مشكلة الحدود بين البلدين إلى

(١) د. محمود عبد المنعم مرتضي، المراحل الخمس للعلاقات الصينية السوفيتية (١٩٤٩-١٩٨٤) السياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ٨٤، ص ٥٦.

(٢) نبية الاصفهاني، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(3) Herbert J. Ellison: (Editor) the Sino Soviet Conflict (Washington: university of Washington Press) 1982,P65

نزاع بشأن مطالب حدودية متعارضة بين البلدين، ولكن مخاطر التطور السلبى للعلاقة إلى قيام حرب بينهما لم تصل إلى ذروتها إلا فى عام ١٩٦٩ عندما حدثت مصادمات بين القوات العسكرية للدولتين فى ٢ مارس، ١٥ مارس فى جزر دافنسكى ونهر أشورى، ثم تصادم آخر فى أغسطس ١٩٦٩، وإن كان الجانبان قد اتجها لتهدئة التوتر بالإتفاق على عقد إجتماع اللجنة المشتركة للحدود النهرية بينهما[1].

تطور سياسات كل من الصين والأتحاد السوفيتى تجاه اليابان:-

منذ قيام الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩ تحالف كل من الصين والاتحاد السوفيتى فى مواجهة اليابان، وذلك كما يظهر فى المعاهدة الموقعة بينهما عام ١٩٥٠.

وعلى الرغم من أنّ الجانبين (الأتحاد السوفيتى والصين) أعلنا عن رغبتهما فى تطبيع العلاقات مع اليابان فى عام ١٩٥٣ فإن الأتحاد السوفيتى إتجه إلى عقد معاهدة سلام بينه وبين اليابان، أمّا الصين فقد ربطت بين عقد معاهدة سلام مع اليابان وتطبيع العلاقات معها من ناحية واعتراف اليابان بالصين الشعبية كممثال شرعى ووحيد للصين وإلغاء معاهدة الصداقة اليابانية التايوانية من ناحية أخرى. وواقع الأمر أن معاهدة السلام التى كان مزمع عقدها بين الأتحاد السوفيتى واليابان لم يتم عقدها بسبب رفض الأتحاد السوفيتى إعادة جزر الكوريل الأربع لليابان وأصبحت هذه المشكلة حجر عثرة أمام تحسين العلاقات اليابانية السوفيتية فضلا عن أن تحسين العلاقات مع الصين واجه مشكلة عدم اعتراف اليابان بالصين الشعبية واعترافها بتايوان وإصرار الصين على عكس ذلك كممثل شرعى وحيد للصين، ومع بداية السبعينات وضح وجود تنافس بين كل من الصين والأتحاد السوفيتى فى مجال علاقة كل منهما مع اليابان وواقع الأمر أن هناك عوامل أساسية دفعت الطرفين لوجود مثل هذا التنافس وهى التى تفسر أهمية اليابان للصين والاتحاد السوفيتى فى إطار النزاع بينهما[2].

---

(١) د. محمود عبد المنعم مرتضى، المراحل الخمس للعلاقات الصينية السوفيتية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠

(2) Paul Langer: Changing Japanese security Perspective, in Richard H., Solomon, (Editor) Asian security in 1980 (Cambridge: GVnn Hain Publisher inc) 1979, p. 77.

أ- العامل الإقتصادى:- بعد التقدم الاقتصادى الكبير الذى حققته اليابان وأصبحت الدولة الثالثة فى العالم من حيث القوة الاقتصادية فى عام ١٩٧٠ فإن البلدين نظرا لليابان باعتبارها مصدراً رئيسياً يمكن الحصول منه على رأس المال والتكنولوجيا والخبرة.

ب- وضع اليابان فى تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل وثيق جعلها تدخل بشكل عضوى فى الجانب الآسيوى من لعبة القوى الكبرى.

جـ- انتقال التركيز الجغرافى للصراع الصينى - السوفيتى إلى أسيا وظهر ذلك عندما حدث نزاع الحدود الصينى - السوفيتى عام ١٩٦٩ مما جعل الاتحاد السوفيتى يجعل من أولوياته عسكريا احتواء الصين، ومحاولة الصين تدعيم علاقاتها مع كل من اليابان والدول الغربية وذلك لموازنة التفوق العسكرى السوفيتى[١].

وببداية السبعينات كانت هناك ثلاث قضايا أساسية تمحور حولها تفاعل اليابان مع القوتين فى إطار النزاع بينهما وهى:-

أ- مشكلتا الحدود بين الاتحاد السوفيتى واليابان من ناحية حول جزر الكوريل، وبين اليابان والصين حول جزر سيكوكو من ناحية أخرى.

ب- المفاوضات بشأن عقد المعاهدة اليابانية الصينية.

جـ- العلاقات الإقتصادية بين اليابان والأتحاد السوفيتى من ناحية واليابان و الصين من ناحية أخرى.

أ- **مشكلتا الحدود**

النزاع على جزر الكوريل بين اليابان والأتحاد السوفيتى:

جزر الكوريل هى مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة بمساحة ١٢٠٠ كيلومتر فى خليج أخوتسك وتقع بين جزيرة هوكايدو فى أقصى الطرف الشمالى للحدود اليابانية وبين شبه

---

(2) Donald, C Hellman, op. cit., p. 66.

جزيزة كماشكا ويستلزم فهم طبيعة النزاع وأبعاده الإلمام بالخلفية التاريخية لعلاقة الدولتين بشأن هذه الجزر.

الخلفية التاريخية للنزاع

إعترفت روسيا فى المعاهدة التى وقعتها مع اليابان فى عهد الإمبراطور ميجى عام ١٩٧٥ بملكية اليابان لجزر الكوريل حيث تضمنت المعاهدة مبادلة جزر ستخالين بجزر الكوريل بحيث تحصل روسيا على الجزر الشمالية وتصبح جزر الكوريل ملكية خالصة لليابان وعززت تلك المعاهدة بمعاهدة بورتشموت التى وقعت فى الخامس من سبتمبر ١٩٥٠ لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، حيث نصت على ملكية اليابان لهذه الجزر.

ولما تولى الشيوعيون الحكم واعترفت اليابان بالحكومة الشيوعية للأتحاد السوفيتى فى المعاهدة التى وقعت بين البلدين فى عام ١٩٢٥ نصت المعاهدة على احترام الاتحاد السوفيتى لكافة تعهدات دولة روسيا السابقة بما فيها معاهدة بورتشموت أى أن الاتحاد السوفيتى اعترف بعد قيامه بملكية اليابان لجزر الكوريل الأربع، هابوميش، شيكوتان، كونشير، ايتوروفور[1].

وبدأت المشكلة فى التبلور مع قيام الحلفاء بتسوية الأوضاع الدولية فى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد نص إعلان القاهرة على نية الحلفاء على ردع ومعاقبة العدوان اليابانى وتجريد اليابان من كل الجزر التى إغتصبتها أو إحتلتها منذ بداية الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ ومن كل المناطق التى أخذتها بالعنف وقد ارتبط بذلك موافقة الأتحاد السوفيتى على الدخول فى الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء ضد دول المحور مقابل الحصول على الثمن وهو جزر الكوريل وجنوب ستخالين.[2] وواقع الأمر أن الولايات المتحدة وافقت على أن تؤول جزر الكوريل وجنوب ستخالين للأتحاد السوفيتى فى نهاية الحرب العالمية الثانية ووافقت أيضاً بعد الإصرار السوفيتى على أن يكون الجزء الخاص منذ إتفاق يالتا بموضوع الجزء سرياً،

---

(1) Fuji kamay: The Northern Territorey Dispute, inDonald Zagorai (editor) Soviet Policy in East Asia (London: Yale university Press) 1982, p. 89.

(2)Kathleen Newland, International Relation of Japan, op. cit., p. 95.

وقد تكرس هذا الموقف في اجتماع بوتسدلم عندما اتفق رئيس وزراء بريطانيا ورئيس الولايات المتحدة ترومان أن اليابان بعد الحرب سوف تضم فقط جزر هونشي وهوكايدو يدو وكوشيو وشيكوكو.

في نفس اليوم الذى أعلن فيه استسلام القوات اليابانية فى ٢ سبتمبر ١٩٤٥. أعلن ستالين أن جزر الكوريل لن تعود قاعدة للهجمات اليابانية على شرق الاتحاد السوفيتى، ولكنها ستصبح رابطة للاتحاد السوفيتى بالمحيط كقاعدة دفاعية ضد العدوان اليابانى.

ولما تم توقيع اتفاقية سان فرانسيسكو ١٩٥١ تنازلت اليابان فيها عن كل مطالبها فى جزر الكوريل على الرغم من أن الوفد اليابانى أشار إلى أن اليابان حصلت على هذه الجزر بموجب معاهدة ١٨٧٥ فى مقابل ستخالين ولم يعلق أحد من أعضاء الدول الأخرى فى المؤتمر(١).

واستمر الإصرار اليابانى على أن ملكية جزر الكوريل لليابان أثناء تفاوض الأتحاد السوفيتى واليابان فى لندن عام ١٩٥٥ لعقد معاهدة سلام بينها، فقد قدم الأتحاد السوفيتى لليابان صفقة تتضمن أن تستمر جزيرتا هايوميش و شايكوتان تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى فى حين تعود باقى جزر الكوريل وجنوب ستخالين لليابان، ولكن رفضت اليابان هذه الصفقة حيث إنه خلال تلك المحادثات حدث تطور داخلى فى اليابان وهو اندماج الحزبين الديمقراطى والليبرالى فى حزب واحد والحزب الليبرالى الديمقراطى وبذلك توحد الاتجاه المحافظ فى اليابان، مما جعل الجبهة المعارضة للتسليم بالمطلب السوفيتى أقوى مما كانت، وبالتالى لم توافق اليابان على هذا المطلب. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى وافق فى عام ١٩٦٢ على إعادة الجزر إلى اليابان فإن المقابل كان مطلب الاتحاد السوفيتى إنهاء اليابان لتحالفها العسكرى مع الولايات المتحدة ولم تقبله اليابان نظراً لاشتداد أوار الحرب الباردة.

(1)Fujui, Kamay, op. cit., p. 90.

مشكلة الجزر المتنازع عليها كأحدى قضايا النزاع السوفيتى الصينى وانعكاسات ذلك على العلاقات مع اليابان:-

مع بداية السبعينات وتحسن العلاقات بين اليابان والصين وقيامهما بتطبيع العلاقات معاً والوفاق الصينى الأمريكى وجد الاتحاد السوفيتى أنه مواجه بتهديد بإحتمال قيام تحالف صينى - يابانى - أمريكى يمكن أن يدمر فرص قيام مفاوضات بين الأتحاد السوفيتى واليابان لعقد معاهدة سلام بينهما ومن ثم فإن الأتحاد السوفيتى تحرك بهدف إبعاد اليابان عن الإشتراك فى تحالف ضده،(١) لذا فقد بدأ يبدى بعض المرونة فى موقفه تجاه قضية الجزر حيث تضمن البيان الختامى لزيارة كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان للاتحاد السوفيتى علم ١٩٧٣ أن هناك قضايا لم تحل حتى الآن منذ الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن البيان لم يتناول بالتحديد مشكلة الجزر فإن مسؤلين يابانيين قالوا إن اليابان لم تقبل أن تنتهى المحادثات إلى بيان مشترك إذا لم يتعهد الاتحاد السوفيتى بشأن هذه الجزر فضلاً عن ذلك فإن رئيس وزراء اليابان تاناكا ضغط على الاتحاد السوفيتى لإعادة الجزر مقابل اشتراك اليابان فى تعمير منطقة سيبريا بالاتحاد السوفيتى.(٢)

وقد بدأ تدخل الصين فى هذه القضية مع قيام وفد صينى بزيارة هوكايدو باليابان وقيامه بانتقاد موسكو لرفضها إعادة الجزر الشمالية لليابان فضلا عن ذلك فإن الصين - أبدت تأييدها لموقف اليابان من مشكلة الجزر واستعدادها للتدخل العسكرى إذا لزم الأمر.(٣)

أما اليابان فإنها انتقدت التدخل الصينى فى هذه المشكلة وكانت وجهة نظر ميزاوا وزير خارجيتها أن قضية الجزر الشمالية مسألة ثنائية بحتة بين اليابان والأتحاد السوفيتى - ومن هذا المنظور فإن التدخل من جانب دولة أخرى لن يقدم نفعاً ولن يساعد للتوصل إلى تسوية للنزاع.

---

(1) Donald C Hellman: The Impact of Sino-Soviet Dispute on North East Asia, in Herbert J. Ellison (editor) the Sino, Soviet conflict (Seattle and London: university of Washington Press) 1982, p. 78.

(2) Fujui, Kamay, op. cit., p. 90.

(3) Donald: CHellman; The Impact of The Sino-Soviet dispute, op. cit., p.176 .

وواقع الأمـر أن تدخل الصين فى هذه المشكلة كـان من شـأنه أن يؤدى لإثارة الأتحـاد السوفيتى ودفعه لتبنى موقف متشدد بشأن هذه المشكلة ويؤدى لتدهور لعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى وذلك لسبب أساسى وجود نزاع على الحـدود بين الاتحاد السوفيتى والصين فى منطقة باكيل آمورى.

وقد خشى الاتحاد السوفيتى من أن خضوعه للمطالب اليابانية بعد التدخل الصينى بشأن هذه المشكلة سوف يؤدى الى تشجيع الصين للضغط من أجل مطالبها الحدودية مع الأتحاد السوفيتى وقد ظهر ذلك فى المسلك السوفيتى. حيث أنه فى مواجهة الصين – كرد فعل لما قامت به بشأن مشكلة الحدود بينها وبين اليابان والاتحاد السوفيتى – أثار الأتحاد السوفيتى مشكلة إقليم سيكوكو المتنازع عليه بين الصين واليابان والصين الوطنية. ويبدو أنه إستهدف إحداث توتر فى العلاقات اليابانية الصينية – بعد أن استطاعت الصين إحداث توتر فى علاقات اليابان والأتحاد السوفيتى.

وقد تلى التدخل الصينى تراجع الأتحاد السوفيتى عن بداية التحول فى موقفه منذ ١٩٧٣، حيث أكد الأتحاد السوفيتى لليابان عندما زار وفد سياسى اليابان – عام ١٩٧٣ أنه ليس هناك إلتزام بإعادة منطقة الجزر – عن ذلك فقد قام الأتحاد السوفيتى لتأكيد سيطرته على الجزر بنشر قوات تضم عدة الآف من الجنود على هذه الجزر المتنازع عليها. فى مؤتمر الجزب الشيوعى السوفيتى ١٩٧٦ نعت ليونيد بريجينيف الموقف اليابانى بأنه مطالب حدودية غير قانونية، قامت موسكو بمد حدودها البحرية إلى ٢٠٠ ميل وقامت بزيادة عدد أفراد حرس الحدود فى العام ١٩٧٩، نقل عدد كبير من الدبابات جواً للجزر[١]

أما فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها بين اليابان والصين، فقد استطاعت اليابان الحصول على تعهد من الصين باسقاط مطالبها فى هذه الجزر مقابل توقيع اليابان على معاهدة الصداقة والسلام مع الصين ولكن هذا التعهد لم يتم تنفيذه فعلياً

(١) جمعة عبد الله الحاج، الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية (الكويت، العدد ٩٥ صيف ١٩٩٤، ص ٢١.

الخلاصة : -

أن السياسة السوفيتية اتجهت إلى الربط بين تقديم تنازلات فى قضية جزر الكوريل، عدم إشتراك اليابان فى تحالف صينى يابانى أمريكى قد يكون موجها ضدها. فضلا عن أن لا يؤدى تقديم تنازلات لليابان إلى تجدد نزاعها مع الصين بشأن الحدود بينهما- وهو ما لم يتحقق فعليا أما السياسة الصينية فقد إتجهت إلى تعميق التوتر فى العلاقات اليابانية السوفيتية بشأن الجزر فضلا عن الربط بين حل مشكلة جزر سيكوكو بينها وبين اليابان وتوقيع اليابان للمعاهدة اليابانية الصينية التى كانت مصدراً لإحداث التوتر بالنسبة للإتحاد السوفيتى.

يمكن القول فإن الإعتبارات الناتجة عن الصراع السوفيتى- الصينى أسهمت فى عرقلة حصول اليابان على أهدافها بشأن نزاع الجزر بينها وبين الاتحاد السوفيتى، فى حين أن مشكلة الجزر سيكوكو بينها وبين الصين الشعبية لم تحل من الناحية الفعلية.

ب – المفاوضات بشأن عقد معاهدة السلام والصداقة اليابانية الصينية

اتسم مسلكا كل من الاتحاد السوفيتى والصين بالتشدد بشأن تحقيق الأهداف الخاصة لكل منهما فيما يتعلق بالمعاهدة اليابانية الصينية، فالسياسة السوفيتية استهدفت عدم عقد المعاهدة مطلقا أو كحد أقصى عقدها بشرط ألا تتضمن بند عدم الهيمنة. أما الصين فقد حرصت على عقد هذه المعاهدة وتضمينها هذا البند وفى مقابل هذين المسلكين ومنح حرص اليابان على تحقيق التوازن بين عقد المعاهدة لما تحققه من فوائد جمة لها وعدم تضمين المعاهدة لمثل هذا البند حتى لا تتم إثارة الاتحاد السوفيتى. بدأت المفاوضات بين الصين واليابان فى ١٩٧٤ لعقد معاهدة السلام والصداقة اليابانية الصينية، ذلك كما نصت الفقرة ٧ من البيان المشترك للدولتين فى ١٩٧٢ عقب تطبيع العلاقات بين الدولتين، يمكن القول أن الصين كانت تهدف من سعيها **لعقد هذه المعاهدة لتحقيق هدفين:-**

١ – الاستفادة اقتصاديا من رأس المال والتكنولوجيا اليابانية لصالح التنمية فى الصين، وقد وجدت الصين أنه من الضرورى الاستفادة من الاقتصاد اليابانى كمصدر أساسى بعد أن أصبحت اليابان ثالث أكبر قوة إقتصادية فى العالم فى أوائل السبعينات ورغبت فى تقنين ذلك فى شكل معاهدة.

٢ – كانت الصين ترغب فى المعاهدة مع اليابان كجزء من استراتيجية دولية لتنظيم إئتلاف دولى ضد ما أسمته الصين فرض النفوذ السوفيتى(١)

أما بالنسبة لليابان، فإن فوكودا رئيس الوزراء اليابانى فى ذلك الوقت كان ينظر إلى هذه المعاهدة باعتبارها وسيلة للإحتفاظ بوجوده كقائد سياسى وتدعيم مكانته عن طريق حل المشكلة الطويلة الأمد بين الصين واليابان والتوصل للمعاهدة اليابانية الصينية(٢) فضلا عن ذلك فإن دوائر رجال الأعمال فى اليابان كانت تهدف إلى الدخول للسوق الصينى وذلك كان يمثل أهمية قصوى بالنسبة لها بسبب ظروف الكساد الاقتصادى فى ذلك الوقت.

(1) Asian security (Tokyo: Research institute For peace and security, Bresway Defence Publisher) 1979, p. 65

(2) Ibid P 58.

ومع بداية المفاوضات – أثناء زيارة نائب وزير الخارجية الصينى لليابان وضح اصرار الصين على أن تتضمن المعاهدة بند رفض ممارسة النفوذ، قد استمرت الصين فى مطلبها خلال مفاوضات أجريت فى سنة ١٩٧٥ بالتبادل بين طوكيو وبكين(١) أما الموقف اليابانى وقد تمثل فى أن مبدأ مثل معارضة فرض النفوذ الذى يفرض التزامات غامضة على الأطراف المتفقين عليه – يجب الا تضمه وثيقة مثل المعاهدة التى يجب أن تحدد حقوق الأطراف المتفقين عليها والتزاماتهم – بدقة ووضوح – وفى مقابل الاصرار الصينى على تضمين المعاهدة لمثل هذا البند فإن الإتحاد السوفيتى وجه هجوماً على المعاهدة باعتبارها جزء من جهد صينى لإحتواء وعزل الأتحاد السوفيتى فى آسيا والعالم، من ثم فقد بدأ الاتحاد السوفيتى فى إثارة مسألة هذا البند وفى المحادثات بين الاتحاد السوفيتى– واليابان قام بنشر وطبع مشروع المعاهدة المقترحة بين اليابان والصين والتهديد بالإنتقام لو تم توقيع هذه المعاهدة، قام الاتحاد السوفيتى بزيادة ودعم إنتشار القوات البحرية فى آسيا السوفيتية. فى الواقع كان الاتحاد السوفيتى يرغب فى إثناء اليابان عن المضى قدما فى تطوير علاقاتها بالصين – ونموها وذلك بعد تطبيع العلاقات بينهما.

وبسبب الإصرار الصينى على أن تشمل المعاهدة مثل هذا البند من ناحية، ورغبة اليابان فى عدم إثارة الأتحاد السوفيتى بتضمين المعاهدة لهذه الفقرة، فقد توقفت المحادثات بين الجانبين الخاصة بالإتفاق على بنود المعاهدة فى ١٩٧٥ وعلى الرغم من أن مباحثات الجانبين بشأن الإتفاق على المعاهدة قد توقفت، فإن اليابان ابدت استعدادها لقبول وجود هذا البند فى المعاهدة فى حالة موافقة الصين على أربع نقاط أساسية طرحها كيشى ميزاوا وزير خارجية اليابان علم ١٩٧٥ وهى : –

١ – ان بند عدم فرض النفوذ فى المعاهدة يجب ألا يفرض التزاما بقيام البلدين بعمل مشترك لمواجهة فرض النفوذ.

٢ – يجب أن لا يكون هذا البند موجها ضد دولة ثالثة بالتحديد.

٣ – انه لا يجب الا يكون هذا البند منافيا لروح ميثاق الأمم المتحدة.

(1) Kawan Ha yim: China since Mao (London: Macmillan Press) 1980, p. 48.

٤ – انه تطبيق هذا البند لا يجب أن يكون محدوداً بمنطقة آسيا الباسفيكى على وجه الخصوص.

يمكن القول أن اليابان قصدت من اشتراطها الالتزام بالشروط الأربعة السابقة أساسا طمأنة الاتحاد السوفيتى بأن هذه المعاهدة ليست موجهة ضده.

ولم يكن ذلك ليرضى الصين التى اعتبرت أن الشروط الأربعة التى وضعها ميزاوا وزير خارجية اليابان فى عام ١٩٧١ تعد تراجعا من اليابان عن الموقف الذى وضعته – فى البيان المشترك في عام ١٩٧٢ – أما الاتحاد السوفيتى فقد أصر على أنه لا يوافق بقوة على المعاهدة اليابانية الصينية متضمنة البند المتعلق بعدم فرض النفوذ – وقد عبر عن ذلك وزير خارجية الاتحاد السوفيتى لطوكيو فى ١٩٧٦ – أندريه جروميكو.

وعلى الرغم من أن اليابان أبدت استعدادها لعقد المعاهدة مع الصين، فإنها استمرت فى رفضها لتضمين المعاهدة اليابانية الصينية البند السابق ذكره ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:-

أ – أن بند عدم فرض النفوذ سوف يكون له دلالة بالنسبة للصراع السوفيتى الصينى واليابان ترغب أن تكون محايدة.

ب – أن اليابان خشيت من أن يؤدى توقيع هذه المعاهدة مع الصين الى تراجع الاتحاد السوفيتى عن مرونته التى كان قد أبداها بشأن عودة جزر كوريل الأربع لليابان.

جـ – أن دستور دولة الصين ١٩٧٥ يتناول رفض الصين لعدم الهيمنة من كلتا القوتين العظمتين وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وقد خشيت اليابان أن يؤدى توقيعها على المعاهدة الى الفهم انها راغبة فى معارضة الوجود الأمريكى فى اليابان الذى تراه ضروريا لها.

ولما استؤنفت المفاوضات بين البلدين بشأن عقد المعاهدة فى نوفمبر عام ١٩٧٧.

أكدت اليابان للصين أنها لا يمكن أن توقع معاهدة يمكن أن تكون معادية للاتحاد السوفيتى فى حين أن الصين أصرت أن بند عدم الهيمنة بالتحديد يقصد به الاتحاد السوفيتى.

وواقع الأمر أن اليابان سعت الى تحقيق التوازن بين رغبتها فى عدم إثارة الاتحاد السوفيتى بأن تضمن المعاهدة ذلك البند، بين رغبتها فى المضى قدما فى طريق عقد المعاهدة بينها وبين الصين وخاصة بعد أن قدمت لها الصين تنازلا فيما يتعلق نزاعهما حول منطقة جزر سيكوكو – التى كان يتنازع على ملكيتها كل من اليابان، الصين، الصين الوطنية – تضمن التنازل – تخلى الصين عن مطالبتها بهذه الجزر وعدم تكرار الحوادث بين مواطنين من الصين واليابان فى هذه المنطقة، فضلا عن أن الصين تعهدت لليابان بأنه لن يتم تجديد معاهدة ١٩٥٠ بين الصين، الاتحاد السوفيتى والتى نصت على أن اليابان تمثل تهديداً لكلا الدولتين، ولذا فقد اقترحت اليابان فى المفاوضات تجعل الهيمنة أو عدم السيطرة معنى أكثر عمومية بحيث لا يقصد بذلك الاتحاد السوفيتى. ووافقت الصين على هذا الاقتراح حيث نصت المعاهدة اليابانية والصينية ١٩٧٨ على رفض الهيمنة ولكن لم تتناول بالتحديد دولة يرفض هيمنتها من كلتا الدولتين اليابان أو الصين[1].

وهناك ملاحظة أساسية وهي أن اليابان نجحت في تحقيق هدفين رئيسيين لها.

أ – أن يتم عقد تلك المعاهدة والاستفادة بما تحققه لها المعاهدة من مزايا عديدة علي مستويات متعددة.

ب – أن لا يتضمن نص المعاهدة بند رفض الهيمنة الذي كان يرفضه الاتحاد السوفيتي بشدة وتصر الصين في نفس الوقت علي أن تشمله المعاهدة مما أدي إلي تأجيل عقدها.

العلاقات الاقتصادية

أ – العلاقات الاقتصادية بين اليابان، الاتحاد السوفيتى

اتجه الاتحاد السوفيتى. منذ نهاية الستينات الى اشراك اليابان فى مشروعات تنمية منطقة سيبيريا التى كانت تتمتع بوجود موارد طبيعية هامة قابلة للاستغلال مثل الغاز الطبيعى والبترول وكان الاتحاد السوفيتى يهدف من مشاركة اليابان فى مثل هذه المشروعات الى تحقيق أهداف اقتصادية متعددة منها الاستفادة بالتكنولوجيا اليابانية المتقدمة للإسهام أو

(1) Kawan Ha yim: China since Mao, op. cit., p. 88.

التعجيل بتنمية الموارد الطيعية الموجودة فى منطقة سيبيريا ثم الاستفادة من بيع المواد الخام لليابانين من أجل الحصول على موارد مستقرة للنقد الأجنبى(١).

أما اليابان فقد كان يدفعها للرغبة فى المشاركة فى تنمية منطقة سيبريا الحاجة للبترول والموارد الطبيعية من أجل الصناعات اليابانية(٢)، فضلا عن أن كثير من رجال الأعمال اليابانيين فى قطاعات مختلفة منها صناعة الصلب كانت لديهم الرغبة فى المشاركة فى تنمية سيبريا تحقيقا لكثير من المكاسب والأرباح من الناحية الاقتصادية – ومن الناحية السياسية كانت اليابان راغبة فى استخدلم تعاونها الاقتصادى مع الاتحاد السوفيتى كوسيلة للضغط عليه من أجل استعادة الجزر الشمالية ذات الأهمية الإستراتيجية لليابان(٣) ومن ثم فقد بدأت مفاوضات اقتصادية بين اليابان والاتحاد السوفيتى انتهت بتوقيع عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية خط أنابيب فى عام ١٩٦٨ ثم اتفاقية إنشاء ميناء رانجلر فى سنة ١٩٧٠ ثم بدأت بعد عامين مفاوضات سلمية بين الجانبين للقيام بمشروعات اقتصادية على نطاق واسع بين البلدين لإنتاج البترول، الغاز الطبيعى، فحم الكوك، النحاس، وبدأ تنفيذ المشروع الرئيسى لانتاج موارد الطاقة فى منتصف عام ١٩٧٠ وكان يتضمن تقديم اليابان لقروض حكومية للمشاركة فى المشروع وقد تحركت الصين لوقف المشاركة اليابانية المتنامية فى مشروعات تنمية سيبريا، وذلك من منطلق اعتبارين أساسين : –

أ – الإعتبار الأول يتعلق بنزاعات الحدود بينها وبين الاتحاد السوفيتى – حيث كانت منطقة باكيل آمورى والتى كانت اليابان قد اتجهت للمشاركة فى اقامة مشروع خط سكك حديدية بها منطقة متنازع عليها بين الصين والاتحاد السوفيتى.

ب – الإعتبار الثانى إعتبار إقتصادى هو التنافس بين الصين والاتحاد السوفيتى للحصول على الإستثمارات اليابانية لتنمية الاقتصاد فى كل منهما – حيث نظرت كل منها لليابان

(١) نبية الأصفهاني، الحوار الجديد بين بكين، طوكيو، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(2) Kathleen Newland, International Relations of Japan, op.cit. P. 58.

(٣) د/ مصطفي علوي التحرك الياباني والتوازن الجديد في آسيا : السياسة الدولية، العدد ٥١، أبريل ١٩٧٩، ص ٨٧.

باعتبارها مصدر رئيسى لرأس المال، التكنولوجيا، ومن ثم فلم يكن ليرضى الصين انخراط اليابان فى المشروعات الكبيرة فى الاتحاد السوفيتى.

وفى جولة للياوشينج شين رئيس جمعية الصداقة اليابانية الصينية استمرت شهراً فى اليابان فى عام ١٩٧٣ م. ركز على أنه من الضرورى عدم التقليل من الخطورة العسكرية لمشروع خط بيوقين للبترول – ليس ضد الصين بل ضد اليابان ايضا، ذلك عن انه يقوى القدرة العسكرية السوفيتية فى الشرق الأقصى، وعرضت الصين بديل للمشاركة اليابانية فى مثل هذه المشروعات وهو المشاركة فى تطوير مواد البترول الهائلة الموجودة فى خليج بوهى الصغير[١].

الرؤية اليابانية

أما اليابان فإنها مع رغبتها للإشتراك فى المشروعات الإقتصادية مع الاتحاد السوفيتى لتحقيق منافع اقتصادية لها، فإنها أرادت أن توفر لنفسها ضمانة من جانب الولايات المتحدة لمنع الاتحاد السوفيتى من إستغلال المشاركة فى مشروعات اقتصادية من ناحية ورفض الصين للإشتراك فى هذه المشروعات ولكن الولايات المتحدة رفضت المشاركة. ومن ثم فإن اليابان توقفت عن المشاركة فى هذه المشروعات – التى لم تكن لتقدم عليها إلا فى ظل مشاركة أمريكية، وواقع الأمر أن التحذيرات الصينية لقيت استجابة من بعض قيادات الحزب الديمقراطى الليبرالى التى نظرت للاتحاد السوفيتى تقليديا كعدو لليابان فى أى حرب، فضلا عن أجهزة الاعلام وقد اتجهت اليابان بعد توقفها عن الاشتراك فى مشروعات تنمية سيبريا للاتحاد السوفيتى الى الاستفادة من الفرص التى قدمتها لها الصين للمشاركة بالاستثمار بها – كبديل عن مشروعات الاتحاد السوفيتى، وقامت الصين بامداد اليابان بمليون طن من البترول عام ١٩٧٣ ووعدت بزيادة تلك الكمية فى السنوات التالية، وقد مكن الصين من ذلك زيادة انتاجها من البترول – بحيث أصبحت لها القدرة على تزويد اليابان بنفس القدر الذى كان ستستفيد به من مشروع بتيومين – أكثر من ذلك – حيث تحولت الصين فى عام ١٩٧٣

(١) محمد نعمان جلال، العلاقات اليابانية – الصينية، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ٥١١.

جدول رقم (٨)

تطور التجارة بين اليابان وكل من الاتحاد السوفيتي والصين في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٩ (بالمليون دولار)

الدولة / العام	الاتحاد السوفيتي	الصين
١٩٧٠	٨٢٢	٨٢٣
١٩٧١	٨٧٥	٩٠١
١٩٧٢	١,١١٦	١,١١٨
١٩٧٣	١,٥٦٦	٢,٠١٥
١٩٧٤	٢,٥١٢	٣,٢٨٧
١٩٧٥	٢,٧٩٥	٣,٧٨٧
١٩٧٦	٣,٤٢٣	٣,٠٣٩
١٩٧٧	٣,٣٨٤	٣,٥١٥
١٩٧٨	٤,١٠٣	٥,٢٤٠
١٩٧٩	٤,٤١١	٦,٧١٢

Source, Donald C., Hellman: The impact of Sino Soviet Dispute on Japan in Herbert J Ellson, the Sino Soviet Dispute (Washinghon: Universty of Washinghon press) 1982 P 82.

لتصبح الدول الحادية عشر فى العالم فى إنتاج البترول، بلغ إنتاجها ٥٠ مليون طن[١] منه وفى نفس الوقت الذى تزايدت فيه المصالح الاقتصادية بين الصين، اليابان، فإن اليابان لم تتوقف عن تدعيم تجارتها مع الاتحاد السوفيتى والاستفادة الاقتصادية من ذلك. وإن لم يكن ذلك بنفس القدر الذى زادت فيه معدلات التجارة بين اليابان والصين – نظراً لتمتع الصين ببعض المزايا التجارية فى التعامل معها عن الاتحاد السوفيتى. على الرغم من توقف مشروعات سيبريا بين اليابان والاتحاد السوفيتى فان التجارة تزايدت بنسبة ٤٤٪ خلال السنوات الخمس ١٩٧٠ – ١٩٧٥ ويوضح الجدول الآتى تطور التجارة بين اليابان والصين من ناحية – اليابان/ الاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى

يوضح هذا الجدول :–

(أ) أن الإتجاه العام للتجارة بين اليابان وكل من الاتحاد السوفيتى، الصين هو الزيادة المستمرة.

(ب) أن انه رغم أن التجارة بين اليابان وكل من الاتحاد السوفيتى، الصين كانت بنفس الحجم خلال العام ١٩٧٠ فإن زيادة التجارة بين اليابان والصين كانت بقدر أكبر من زيادة التجارة بين اليابان والاتحاد السوفيتى خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩.

يمكن القول أن هناك حوافز ومزايا دفعت إلى زيادة اليابان لتجارتها مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين. غير أن الحوافز والمزايا لدفع التجارة بين اليابان والصين كانت أقوى من مثيلاتها الخاصة بالتجارة بين اليابان والاتحاد السوفيتى.

تقييم الموقف اليابانى :–

ونخلص مما سبق الى أن اليابان سعت الى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية من تعاملها مع القوتين فى اطار النزاع بينهما:–

أ – الحصول على مطالبها فيما يتعلق بمشكلتى الجزر بينها وبين الاتحاد السوفيتى من ناحية، الصين من ناحية أخرى، وبالأخص مشكلة جزر الكوريل بينها وبين الاتحاد السوفيتى.

ب – تحقيق أقصى المنافع الاقتصادية لها.

جـ – عدم إثارة أى من القوتين ضدها، بالإنضمام بشكل كامل لمطالب احدى القوتين منها فيما يتعلق بعلاقاتها بالقوة الاخرى. وقد ظهر ذلك بشكل أساسى أثناء المفاوضات لعقد المعاهدة اليابانية – الصينية.

يمكن القول أن أهم المكاسب التى حققتها اليابان من تعاملها مع القوتين فى إطار النزاع بينهما كانت المكاسب الإقتصادية، وإن لم تكتمل هذه المكاسب بالمشاركة فى مشروعات تنمية سيبريا بالاتحاد السوفيتى، فضلا عن انها استفادت بعقد المعاهدة اليابانية الصينية رغم الجهود السوفيتية لعدم عقدها. وفى المقابل فإن اليابان لم تستطع الحصول على مطالبها بشأن مشكلتى الجزر بينها وبين الاتحاد السوفيتى وبينها وبين الصين. والملاحظ أن تدخلات كل من الصين والاتحاد السوفيتى لمنع الطرف الاخر من الحصول من جانبه على مكاسب فى مواجهة الطرف الاخر بشأن علاقاته مع اليابان – فى إطار النزاع بينهما – قد عرقلة تحقيق اليابان لأهدافها كاملة ويجب الإشارة الى ملاحظتين أساسيتين : –

أ – أهمية العامل الأمريكى فى تحديد موقف اليابان من قضايا النزاع السوفيتى – الصينى، فبشكل عام نظرت اليابان الى العامل الامريكى باعتباره الضمانة الأساسية لها فى التعامل مع القوتين وذلك كما ظهر فى موقفها من مفاوضات المعاهدة اليابانية – الصينية، المشاركة فى مشروعات اقتصادية بسيبريا.

ب – أن عوامل التقارب مع الصين من جانب اليابان ظلت أقوى من مثيلاتها مع الاتحاد السوفيتى نظراً للروابط التاريخية والثقافية بين اليابان والصين وتفضيل جماعات اقتصادية التعامل مع الصين لمزاياه النسبية عن الاتحاد السوفيتى فى حين أن مشكلة الجزر أعاقت تطوير العلاقات اليابانية – السوفيتية.

المبحث الثالث

الموقف اليابانى
من قضية فيتنام

تطور المشكلة :

كان للولايات المتحدة فى الشرق الاقصى فى منطقة جنوب شرق آسيا مصالح هامة ومتعددة سياسية وإستراتيجية نشأت هذه المصالح نتيجة لسياسة الولايات المتحدة التوسعية منذ أواخر القرن التاسع عشر عن طريق سياسة الباب المفتوح فى الصين ونتيجة للحرب الأسبانية الأمريكية.

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين هددت اليابان هذه المصالح بطريقة مباشرة وخطيرة بحيث أدت كواحدة من أهم الأسباب الى تدخل الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية، وبنجاح الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩ وتحت وطأة الحرب الباردة بين المعسكرين السوفيتى الأمريكى أصبحت المصالح الأمريكية فى الشرق الأقصى مهددة من جديد وقد أقامت الولايات المتحدة جهازا ضخما ومتكاملا من القواعد والاحلاف العسكرية لحماية مصالحها فى مواجهة الخطر السوفيتى أو بالاحرى الخطر الصينى[١] ومن وجهة النظر الأمريكية أن حرب فيتنام هى اختبار لمدى قدرة الشيوعية على الانتشار وكسب مناطق جديدة فى العالم وقد وجدت الولايات المتحدة ان استيلاء الشيوعيين على الحكم فى فيتنام الجنوبية سيؤدى الى اتساع نطاق القوى الشيوعية وحدها الى هذه الدولة، كما أن الدول التى تتاخم فيتنام الجنوبية ستتعرض لتهديدات خطيرة من جراء هذا النمو فى قوى الشيوعية فى فيتنام، ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة أن تقمع بأى ثمن حركة جبهة التحرير الوطنى فى فيتنام الجنوبية وأن تقمع جمهورية فيتنام الشمالية، وقد انعكست هذه الأبعاد السياسية والاستراتيجية على مدى التدخل الأمريكى فى فيتنام وذلك من خلال عملية التصاعد- والتى تمثلت فى القرارات الهامة التى اتخذتها الولايات المتحدة منذ فبراير ١٩٦٥ ومنها بدء القصف الجوى لفيتنام الشمالية وإشراك قوات امريكية محاربة وان كان قد تم ذلك فى البداية على شكل محدود نسبيا ثم بدأ يتسع تدريجيا فيما بعد[٢] وتقتضى نظرية التصاعد الاستراتيجى

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، أزمة فيتنام والسلام، السياسة الدولية، العدد ١، يوليو ١٩٨٥، ص ٧٨.

(٢) عبد العزيز العجيزي، فيتنام والاستراتيجية الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية، ١٩ يناير ١٩٧٠، ص ١١٨.

بتوجيه ضربات للعدو تقابل أعماله العسكرية وعملية انتقامية يتدرج بمقتضاها كل طرف من النزاع من هدف الى هدف آخر أكبر الى ان يصل - إذا لزم الأمر - الى عملية القمع الكبرى باستخدام الاسلحة النووية وقد استهدفت الولايات المتحدة من عملية التصاعد - التى تبنتها - الى منع تدفق المعونات التى تأتى عن طريق فيتنام الشمالية الى جبهة التحرير الوطنى فى الجنوب وذلك لإضعاف هذه الجبهة عسكريا، فضلا عن رفع الروح المعنوية لقوات فيتنام الجنوبية بعد أن انهارت هذه الروح تحت وقع ضربات قوات جبهة التحرير الوطنى، فضلاً عن الضغط على فيتنام الشمالية لحملها على التفاوض بمقتضى الشروط الأمريكية بالإضافة إلى إحراز نصر عسكرى كامل لإقناع الدول الآسيوية بمقدرة الولايات المتحدة على حمايتها من أى عدوان شيوعى فى المستقبل.

أبعاد الموقف اليابانى من الحرب إبان بدايتها : -

إتسمت اتجاهات الرأى العام والقوة السياسية المهتمة بقضية فيتنام بالتناقض الشديد مع الموقف الرسمى للحكومة اليابانية المؤيد للولايات المتحدة فى الحرب، رغم انه تأسس على عدد من الاعتبارات الجوهرية المرتبطة بالاستفادة الاقتصادية لليابان وعلاقاتها بالولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية. وقد كان لتلك الاتجاهات المعارضة تأثير على الموقف اليابانى تمثل فى اتجاه اليابان الى محاولة لعب دور الوسيط.

لم تكد تبدأ ضربات القصف الجوى الأمريكى لفيتنام الشمالية حتى ظهرت اتجاهات يابانية شديدة المعارضة لتدخل اليابان فى هذه الحرب، وواقع الأمر أن هذه الاتجاهات تضمنت جيل الشيوخ من المحافظين فى اليابان، فضلا عن قطاعات واسعة من المثقفين والرأى العام اليابانى(1).

شملت اتجاهات المعارضة لتورط اليابان فى الحرب الجيل القديم من المحافظين اليابانيين الذين تأثروا بالتجربة اليابانية القاسية فى منشوريا وشمال الصين فى الفترة من ١٩٣١ حتى

(1) Selig S. Harrison: The widening Gulf (New York Macmillan Publishing Co Inc) 1978, p.88.

١٩٤٥ فعندما تم تأسيس نظام متسيكو فى سبتمبر عام ١٩٣١ قامت القوات اليابانية بقهر وكبت نحو ٣٦٠ ألف من رجال حرب العصابات فى منشوريا وعندما لم يظهر أى خضوع من جانبهم فى عام ١٩٣٤ بدأ الجيش حملته المكثفة – وجمع أكثر من ٥,٥ مليون شخص فى نحو ١٠,٦٠٠ حصن خلال السنوات الست التالية وقد كانت منشوريا تجربة عنيفة لليابان وأكثر دموية مع وجود مقاومة وطنية خلال السنوات ١٩٣٧ حتى ١٩٤٥.

ودلالة تجربة اليابان فى منشوريا وشمال الصين بالنسبة للجيل القديم من المحافظين هى انه لا جدوى من القوات النظامية فى مواجهة قوات حرب العصابات، كما أن لديهم اعترافا واضحا بأن الوطنية غير قابلة للإخماد والقمع باستخدام القوة المسلحة[1].

وقد قام السفير الأمريكى فى طوكيو وقت بدأ القصف فى عام ١٩٦٥ بتسجيل ملاحظاته التالية:

إن اليابانيين ردوا بانفجار من الغضب والتشاؤم واعتقدوا أن أمريكا أصبحت محكومة من قبل العسكريين غير العاقلين كما كانت طوكيو عام ١٩٣٠.

أننا من المحتمل ذاهبون الى الدخول فى حرب مع الصين الشيوعية، وأن اليابانيين يحسون أنهم سيتورطون فى الحرب بسبب قواعدنا التى فى أوكيناو – وشعروا انها دخلت فى حرب لا امل فيها مع الوطنيات الآسيوية، كما كانوا هم خلال الثلاثينات والأربعينات فى الصين – أن الحكومة من جانبها عبرت عن تفهمها للموقف الأمريكى ولكنها لم تقم بشىء تجاه الناس.

بالإضافة للجيل القديم من المحافظين فإن انتقاد الحرب امتد ليشمل بعض المسئولين فى الحكومة اليابانية ومنهم السفير اليابانى شينساى ماتيسهونو الذى قام بجولة فى الهند الصينية خلال الفترة من ١٨ مارس حتى ١١ أبريل ١٩٦٥ انتقد فيها وهاجم بشدة الدور الامريكى فى فيتنام وفى شهادته امام لجنة الشئون الخارجية بمجلس نواب الشعب اليابانى (الدايت) قال ان الحركة الفيتنامية على الرغم من أنها ليست بعيدة عن الشيوعية وأنها فى الحقيقة تتلقى

(1) Shibsaw Masohide: Japan and Asia Pacific Region, op. cit., p. 45.

مساعدات من شمال فيتنام فإن جوهرها لاشيء سوى الوطنية الشديدة فى فيتنام الجنوبية. أنه متشكك ان مزيد من القصف الأمريكى - سيدفع الصين والاتحاد السوفيتى للتدخل ضد الأمريكين.

وعلى الرغم من الاتجاهات المعارضة لتدخل اليابان فى هذه الحرب فإن رئيس الوزراء اليابانى «ايزاكوساتو» المعروف بتبنيه سياسات مؤيدة للولايات المتحدة الامريكية والأجنحة المخالفة معه فى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم - رأى تأييد الولايات المتحدة فى هذه الحرب، من ثم فإن اليابان أيدت الولايات المتحدة فى هذه الحرب، وتظهر المشاركة اليابانية مع الولايات المتحدة فى هذه الحرب فى قيام السفن الحربية الامريكية بالحصول على تسهيلات من الموانىء اليابانية وذلك للأسطول السابع الأمريكى، شحن المواد اللازمة للحرب من القواعد الامريكية فى اليابان(١) واستخدام القواعد الأمريكية فى اوكيناوا للمساهمة فى شن هجمات جوية امريكية ضد فيتنام الشمالية، فضلا عن ذلك فإن اليابان قامت بإمداد فيتنام الجنوبية بالمساعدات الاقتصادية، إرسال فرقة طبية لها ويمكن القول أن هناك اعتبارات أساسية دفعت اليابان للمشاركة فى تأييد الولايات المتحدة فى هذه الحرب

أ - العامل الاقتصادى : عددت دراسات كثيرة جوانب الاستفادة الاقتصادية التى يمكن ان تحققها اليابان من تأييدها للولايات المتحدة الامريكية فى الحرب، ذلك من خلال الاستفادة من الإنفاق العسكرى الامريكى فى الحرب الفيتنامية، التصدير لدول جنوب شرق آسيا وصادرات اليابان للولايات المتحدة نتيجة لنقص بعض السلع فيها بسبب الحرب وواقع الأمر ان اليابان حققت استفادة كبيرة من تأييدها للولايات المتحدة فى الحرب والمشاركة فى أنشطة إقتصادية مرتبطة بالحرب ومن أهم أوجه الاستفادة اليابانية من الناحية الاقتصادية الإنفاق العسكرى الامريكى فى فيتنام

يوضح الجدول التالى حجم الانفاق العسكرى الامريكى فى كل من اليابان وفيتنام خلال سنوات الحرب من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٩.

(1) Geogre Friedman and Meredith Bard: the coming War with Japan (New York: Martin's Press) 1991, p. 46.

جدول رقم (٩)

تطور حجم الاتفاق العسكري في كل من اليابان وفيتنام في الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٩

(بالمليون دولار)

العام	اليابان	فيتنام
١٩٦٤	٣٢١	٦٤
١٩٦٥	٣٤٦	١٨٨
١٩٦٦	٣٨٤	٤٨٠
١٩٦٧	٥٣٨	٥٦٤
١٩٦٨	٥٨١	٥٥٨
١٩٦٩	٣٢٠	٣٣٠

Source: Jon Holliday, Japanese imperialism Today (New York: Monthly Review Press) 1985, p. 88.

يوضح هذا الجدول أن حجم الانفاق العسكري للولايات المتحدة في اليابان فاق حجمه في فيتنام خلال أعولم (٦٤، ٦٥، ٦٨، ٦٩) .

وفيما يتعلق بالإستفادة اليابانية إقتصاديا من الحرب - فإن هناك احصائيات اكدت أن الإستفادة اليابانية من الحرب فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٢ بلغت حوالى ١١,٥ مليار دولار على الأقل وشمل ذلك التصدير للقوات الأمريكية فى فيتنام ومبيعات السلع اليابانية للولايات المتحدة فى الباسفيك فضلا عن ذلك فقد حقق رجال الأعمال اليابانيون في الحرب مكاسب تقدر بحوالي ٢ بليون دولار..

ب – اعتبار يتأسس على السياسة الامريكية التى اتجهت لدفع اليابان لتأييدها فى الحرب، ذلك من خلال الضغوط التى مارستها عليها إضافة الى الاغراءات التى قدمتها اليابان بوعدها لها بالتنازل عن اوكيناو فى مقابل تأييد اليابان للولايات المتحدة فى الحرب(١).

أكدت الولايات المتحدة انه من الأفضل بالنسبة لليابان جنوب شرق آسيا غير شيوعى، وأن اليابان تريد هند صينية غير شيوعية من أجل أن تستمر اقتصاديا وتهرب من الوقوع من المحيط الشيوعى مع زيادة التدخل الأمريكى فى الحرب وركزت الولايات المتحدة على أن تصور اليابانيين للفشل الأمريكى فى فيتنام سوف يحمل مزيداً من التدمير المباشر للعلاقات الأمريكية اليابانية.

وفيما يتعلق بجزيرة اوكيناوا فإن الولايات المتحدة حرصت على الاحتفاظ بهذه الجزر عن طريق جعل الاختصاص الادارى بها للولايات المتحدة – أصبحت لوزارة الدفاع الأمريكية السلطة الكاملة التى خولت لها Over their despostion

وقد توسعت الولايات المتحدة فى إقامة القواعد العسكرية فى جزر الأريكواس – وأصبحت أوكيناو اكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة فى منطقة شرق آسيا(٢).

---

(١) جزيرة اوكيناو هى واحدة من جزر ريكواس التى كانت تمتلكها اليابان قبل الحرب العالمية الثانية، واوكيناو هى اكبر هذه الجزر وعاصمة مجموعة جزر ريكواس – وكان مواطنو اوكيناو أقل أصحاب للدخول فى اليابان – يعتمد اقتصادها على الزراعة بنسبة ٦٠٪ من إجمالى الدخل القومى، وقد احتلت الولايات المتحدة أوكيناو ومجموعة الجزر فى يونيو ١٩٤٥ أثناء الحرب العالمية الثانية، ووضعت الولايات المتحدة الجزر تحت إدارة عسكرية أمريكية مباشرة وظهرت الأهمية الاستراتيجية لجزر الاريكواس مع ظهور مناخ الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عقب الحرب العالمية الثانية ونجاح الشيوعين فى السيطرة على الحكم فى الصين عام ١٩٤٩ سبب ذلك القرب الجغرافى لاوكيناو من شنغهاى بالصين حيث ان فترة الطيران من اوكيناو لشنغهاى فى الصين لا تتعدى ٣٠ دقيقة

انظر Lawrence, Olson, The Dimension of Japan, p. 363.

(2) Donald C Hellman: Japan and East Asia, op. cit., p. 136.

مع تصاعد الحرب فى فيتنام فإن البيت الأبيض اوضح بشكل مطرد أن موقفا ايجابيا من جانب اليابان فى الحرب سوف يكون مساعداً له على فتح الحوار حول وضع اوكيناوا، وذلك فى عام ١٩٦٧ ، وعندما زار رئيس الوزراء الياباني ساتو الولايات المتحدة فى نوفمبر عام ١٩٦٧ أكد تأييده للسياسة الأمريكية فى فيتنام.

كتب أحد المراسلين المرافقين لساتو فى ذلك الوقت أن تعاطف ساتو مع الولايات المتحدة فهم على انه جزء من التأكيد لما امل هو أن يكون تعهداً امريكيا بشأن أوكيناو ، والربط بين التوقعات بعودة اوكيناو والمسألة الفيتنامية تسبب فى الاصرار على مزيد من السياسات شديدة التأييد لأمريكا من جانب كيسو شامودا السفير الأمريكى فى واشنطن فى ذلك الوقت.

(جـ) العلاقات اليابانية بفيتنام الجنوبية : -

أثر تقسيم فيتنام فى مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ أقامت حكومة طوكيو علاقات دبلوماسية كاملة مع حكومة جنوب فيتنام ودخلت فى مفاوضات مع هذه الحكومة لدفع التعويضات لها دون حكومة هانوى ومع منتصف عام ١٩٦٠ أصبحت اليابان مرتبطة ارتباطا قوياً سياسياً واقتصاديا بفيتنام الجنوبية[1] لذا فقد ارتبطت كلية بالموقف الأمريكى من قضية فيتنام.

وقد وضحت سياسة اليابان المؤيدة للولايات المتحدة أثناء وذلك فى الخطاب الذى ألقاه ساتو رئيس الوزراء اليابانى أمام الدورة ٤٩ العادية للدايت اليابانى - فى أغسطس عام ١٩٦٥ حيث ذكر الآتى : -

١ - على الرغم من أن القصف لشمال فيتنام هو أمر يؤسف له فإن من المؤكد حقيقة أن الولايات المتحدة تقاتل ضد عدوان شيوعى فى نفس الوقت ومن المعترف به أن الولايات المتحدة معنية بالوصول الى التسوية على مائدة التفاوض.

٢ - لا تعتقد اليابان أن انسحاب الولايات المتحدة من سوف يقدم حلا للمشكلة.

---

(١) أنظر بالتفصيل الفصل الثالث.

وقد واجه موقف الحكومة اليابانية المؤيد تماماً للموقف الأمريكى فى الحرب معارضة شديدة من قطاعات عديدة من الشعب اليابانى امتدت لتشمل حتى بعض أعضاء من الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم الذين تضمهم الجماعة الآفروآسيوية داخل الحزب والتى انتقدت بحدة الدور الأمريكى فى فيتنام وطالبت بموقف يابانى دولى أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، كما أثار الحزبين الشيوعى والاشتراكى في البرلمان مسألة استخدام قاذفات القنابل الامريكية فى اوكيناو للهجوم على فيتنام وحذرت أحزاب المعارضة الرأى العام من أن الولايات المتحدة تستغل علاقاتها الدفاعية الخاصة باليابان لتوريطها فى فى مغامراتها الاستعمارية فى آسيا(1).

لكن الحكومة أوضحت وجهة نظرها وهى ان اقلاع الطائرات الامريكية القاذفة من القواعد فى أوكيناو لا يمكن التساؤل عن شرعيته لأن الولايات المتحدة لها الحقوق الادارية فى أوكيناو، وان كانت الحكومة قد تعهدت بأنها ستحث الولايات المتحدة بالامتناع عن اقلاع اخر مراعاة للمشاعر الوطنية فى اليابان.

وعندما تطور الصراع زادت الانتقادات للحكومة اليابانية من جانب قطاعات كثيرة من المجتمع اليابانى ومنها الاكاديمين للعدوان من جانب الولايات المتحدة الامريكية وبرز منهم ماساماشى انواكى وهو اكاديمى بارز رأى أن معاهدة الدفاع اليابانية الأمريكية فقدت إلزامها بالنسبة لليابان لان السياسة الامريكية الآسيوية تجاه الصين منذ ولدت فشلا بعد الاخر.

ودعا قائد جماعة السوكا البوذية داساكى اكيرا لوقف إطلاق النار فى فيتنام وانسحاب امريكى معتبراً أن الحرب أصبحت على أعتاب إشعال حرب أخرى بين الولايات المتحدة والصين. وواضح استطلاع ستكرشامبين أن ٧٣٪ من المعارضة للحرب الفيتنامية مرتبطة باستخدام تسهيلات للقواعد الامريكية وواقع الأمر أن اتجاهات المعارضة المتنامية داخل اليابان لتأييد اليابان للولايات المتحدة فى هذه الحرب بما يعنى تورطها فيها كان دافعاً للحكومة اليابانية الى الاتجاه الى محاولة إيجاد حل سلمى للأزمة، وفى الدورة الطارئة لمجلس

(1) Kajima, Morinosuke: Modern Japanese Foreign Policy, op cit p 65.

الأمن التابع للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٦ طلبت الولايات المتحدة بمناقشة المسألة الفيتنامية فى هذه الدورة التى كانت رئاستها للسفير اليابانى اكيرا ماتسوى - وكنتيجة للمعارضة الشديدة من الاتحاد السوفيتى - لمناقشة القضية فى مجلس الأمن - حاول السفير ماتسوى أن يقوم الرئيس باصدار بيان يلخص فيه التعهدات القصوى للدول الأعضاء - ولكنه جوبه برفض من جانب الأتحاد السوفيتى وفرنسا، فضلا عن أن الولايات المتحدة وجدت أنه لن تكون هناك نتائج مفيدة من عرض هذه المسألة على مجلس الأمن، ومن ثم فإنه تم التراجع عن الخطط التى تضمنت دعوة مجلس الأمن لمناقشة المسألة.

وفى ٢٦ من فبراير انهى ماتسوى جهوده بإرسال خطابات للأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء يعلمهم فيها أنه لازالت هناك رغبة قوية لإيجاد تسوية سلمية، ورحبت الولايات المتحدة ببيان ماتسوى، ولكن الاتحاد السوفيتى قد رفضه وارسلت فرنسا مذكرة اعتراض وهاجم المندوب السوفيتى فى مجلس الأمن اليابان مركزا على أن اليابان قامت بادراج قضية فيتنام فى مجلس الأمن كنتيجة للضغط الأمريكى[1] .

أعلنت فيتنام الشمالية أنه إذا كان رئيس الوزراء اليابانى ساتو جاداً في العمل على التوصل لحل سلمي للمشكلة الفيتنامية فعليه أن يكف عن مساندة الولايات المتحدة في أعمالها العدوانية[2].

الموقف اليابانى فى مرحلة الاتجاه للتسوية السلمية للمشكلة

شابت الإستراتيجية الأمريكية فى فيتنام والتى قامت على تشديد الضغوط على قوات الفيت كونج وفيتنام الشمالية الى الحد الذى يجعلها مقتنعة باستحالة الإستمرار وعدم قدرتها على الإستمرار فى الحرب وانسحابها منها نقاط ضعف عديدة من أهمها:-

---

(١) هادية سعيد الشربيني، السياسة الخارجية لليابان تجاه الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٢) الأهرام، ١٩٦٥/٦/١٥.

١ - عدم التحديد الواضح لما يمكن اعتباره بالحد غير المقبول من الخسائر من وجهة نظر هانوى.

٢ - الاستراتيجية الأمريكية لا تقوم على استيعاب الطبيعة الحقيقية لحرب العصابات إذ أن هذه الحرب الأخيرة تختلف فى أساسها عن الحرب النظامية فهى لا تستهدف السيطرة على الإقليم محل الصراع إنما تستهدف بالدرجة الأولى السيطرة على السكان وهى تستخدم فى ذلك أدوات التأثير السيكولوجى التى غالبا ما تنتج استجابات وردود فعل نفسية تدعم من امكانات هذه السيطرة[١]

وقد أدى هجوم تت Tet الذى قامت به قوات الفيت كونج على نطاق واسع وخطير، الذى احتل فيه قوات الفيت كونج عواصم اكثر من ٢١ مقاطعة فيتنامية، امكنهم فيه ان يجعلوا من إعداد كبيرة من المتعاونين مع سايجون الى هز أسس استراتيجية الحرب الأمريكية فى فيتنام من جذورها أثبت مرة أخرى عدم الملائمة مع استراتيجية حرب التحرير التى يخوضها الثوار الفيتناميون، ومن ثم فقد ظهرت اتجاهات قوية تطالب الولايات المتحدة بأن تنهج على نحو أكثر واقعية وذلك من خلال إعادة التزامها فى الحرب الفيتنامية وكان التغيير لابد وأن يتناول جوانب ثلاثة أساسية :-

(أ) وقف تصاعد الحرب الفيتنامية عن طريق التمركز فى بعض القواعد الاستراتيجية وعدم الاتساع حيث ان طبيعة الأرض غير مواتية بالمرة ووقف القصف الجوى لفيتنام الشمالية وأن يرتبط ذلك بالمفاوضات أو الى هدف آخر.

(ب) العمل على صبغ الحرب بالطابع الفيتنامى وأبعادها عن طابعها الأمريكى وذلك من خلال التحويل التدريجى لاعباء القتال الى الفيتنامين الجنوبين أنفسهم، حيث إن ذلك كان يشكل الدعامة التى يمكن أن يرتكز عليها التوصل الى سياسة ذات قيمة.

(جـ) العمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية فى حكومة فيتنام الجنوبية وكذلك العمل على تبنى برامج اصلاحية إيجابية تستطيع استقطاب الفيتنامين الى جانب الحكومة.

---

(١) د. إسماعيل صبري مقلد، أزمة السياسة الأمريكية في فيتنام، السياسة الدولية، العدد ٢١، يوليو ١٩٧٠، ص ٣٢.

ونتيجة للضغط الأدبى والسياسى المزايد على الحكومة الأمريكية للانسحاب من الحرب الفيتنامية ونتيجة لاحساس كبار المسئولين العسكرين الامريكين أنه لم يكن هناك مناص من التفكير فى الحل بعدم جدوى الاستمرار فى هذه الحرب فى الجانب السياسى كبديل اكثر واقعية لما فشلت أمريكا تحقيقه على مسرح القتال فقد أعلن الرئيس الأمريكى استعداد أمريكا للتفاوض من أجل انهاء الحرب الفيتنامية(١).

التصور الأمريكى للدور اليابانى خلال مرحلة التسوية السلمية : - بعد اقتراح الرئيس الأمريكى نيكسون فى منتصف عام ١٩٧٠ بوقف إطلاق نار فورى فى الهند الصينية يتم مراقبته بواسطة فريق دولى، أعلن وزير الخارجية الأمريكى روجرز أن اليابان بالاضافة لماليزيا وأندونيسا لها المصلحة من المشاركة فى مثل هذا الفريق - بدا من الواضح أن الولايات المتحدة مع تخفيض تواجدها العسكرى فى منطقة الهند الصينية تتجه لدفع اليابان للمشاركة فى مثل هذا الفريق.

وبشكل عام فإن خبراء الاستراتيجية فى الولايات المتحدة ركزوا على أن التحالف المستمر مع اليابان ينتقل الى مرحلة جديدة تتحول فيه اليابان - بفعل تزايد قوتها الاقتصادية والانسحاب الأمريكى - إلى شريك مسئول بشكل أكبر من خلال قدرات دفاعية تقليدية متزايدة(٢) فضلا عن المشاركة فى البنية الاقتصادية فى مرحلة التسوية السلمية غير أن اليابان لم تعرض المشاركة فى فرق حفظ السلام وإن تعهدت بالمشاركة فى التعمير الاقتصادى فى مرحلة التسوية السلمية ففى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الآسيوى سنة ١٩٧٠ أعلنت اليابان انها سوف تقدم المعونة لفيتنام الجنوبية واقترح كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان عقد مؤتمر يضم الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادى، وذلك لبحث وسائل المحافظة على السلام وإعادة بناء الهند الصينية بعد توقف حرب فيتنام وبدأت اليابان فى إتصالات مع فيتنام الشمالية حيث قام وفد ثقافى من فيتنام الشمالية بزيارة اليابان، كما قام فريق السلام اليابانى - الذى

(١) عبد العزيز العجيزي، التسوية السياسية والتسوية العسكرية لحرب فيتنام، السياسة الدولية، العدد ٣١، عام ١٩٧٣، ص ١٠٨.

(2) Donald, C Hellman, Japan and East Asia, op. cit., p. 112.

يضم مجموعة من الشباب اليابانى بزيارة المنطقة للمشاركة فى الخدمات التطوعية لأعمال الزراعة والتمريض(١).

إلا أن اليابان ظلت متشككة إزاء سيطرة نظام سايجون على الحكم وذلك كما ظهر فى تقرير إعادة البناء الذى أعده فريق من منظمة رجال الأعمال اليابانيين زار الجنوب عام ١٩٧٠ ظلت اليابان بعيدة عن التدخل فى انتظار الوقت الذى يصبح فيه نظام سايجون مقبولا لنظام هانوى. لذا أصبح من الأهمية تحسين علاقاتها بهانوى وركزت اليابان على تحسين علاقاتها بنظام بهانوى – وقامت بعقد اتصالات معه – واتفقت معه على اقامة علاقات دبلوماسية فى سبتمر ١٩٧٣ ولم يبدأ التطبيق العملى لهذا الاتفاق الا بعد حل مشكلة التعويضات اليابانية لفيتنام الشمالية عن فترة الاحتلال اليابانى لها(٢)

ويذكر تقرير لوزارة الخارجية اليابانية انه بعد دخل اتفاق السلام فى منطقة الهند الصينية موضع التنفيذ فإنه على الدول المعنية أن تشارك فى مراقبة تنفيذ إتفاق السلام – وأحد المهام الأساسية للسياسة المستقبلية لليابان أن تقوم بإمداد المعونة الإنسانية اللازمة لتعمير وتنمية المنطقة بناء على طلب دول المنطقة(٣).

(١) محمد عيسي. دور اليابان في آسيا، السياسة الدولية، العدد ١٦، أبريل ١٩٦٩.

(2) Toshio George Tsukahira: International Relation of Japan, in Frederica M bunge , Japan: A country study, op. cit., p 333.

(3) White Paper of Japan (Tokyo Japan Institute of International Affairs) 1973, p35.

الخلاصة : -

أن موقف اليابان من قضية فيتنام أثناء الحرب قد اتسم بالتأييد المطلق للولايات المتحدة انطلاقا من جملة اعتبارات تتعلق بالإستفادة الاقتصادية لليابان من الحرب وعلاقاتها بكل من الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية، إن كانت اتجاهات الرأى العام المهتمة بأزمة فيتنام قد استطاعت احداث تعديلات الموقف اليابانى شملت إجمالا بعدين..

أ - الإتجاه لحث الولايات المتحدة على عدم إستخدام اوكيناو.

ب - محاولة لعب دور الوسيط بين طرفى النزاع، وإن كان الموقف اليابانى لم يلق قبولا دوليا لتحيزه للولايات المتحدة الأمريكية.

الملاحظ بشكل أساسى هو أن الموقف اليابانى من التسوية السلمية فى فيتنام قد اظهر اختلافات جوهرية عن الموقف الأمريكي وذلك بخلاف موقفها وقت القتال وهو ما يتضح من أمرين : -

أ - عدم الاشتراك فى قوات حفظ السلام.

ب - الإسراع فى تطبيع العلاقات مع فيتنام وهو ما لم تلجأ اليه الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن القول أن الضغوط والإعتبارات الناتجة عن البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية قد استطاعت أحداث تمايزات بين الموقفين الامريكى واليابانى.

المبحث الرابع

الموقف اليابانى من قضية الوحدة الكورية

أصول المشكلة الكورية (تقسيم كوريا)

كان الموقع الإستراتيجي لكوريا فى منطقة شمال شرق آسيا عاملاً أساسيا لتنافس القوى العظمى للحصول عليها فى القرن التاسع عشر، فبعد أن انتصرت اليابان على الصين فى عام ١٨٩٥ تنافست مع روسيا للسيطرة على كوريا واقترحت روسيا أن تقوم كل من روسيا واليابان بتقسيم كوريا إلى منطقتين لنفوذ كل منهما عند خط عرض ٣٨ ورفضت اليابان الاقتراح. ثم اقترحت اليابان نفس التقسيم عند خط عرض ٣٩[1] ورفضت روسيا - أيضاً - فنشبت الحرب الروسية - اليابانية بسبب الصراع بين الدولتين حول الحصول على كوريا ومنشوريا (١٩٠٤ - ١٩٠٥) وبعد انتصار اليابان على روسيا فى هذه الحرب أُجبرت اليابان كوريا على توقيع معاهدة تتضمن جعل كوريا محمية يابانية ثم فى عام ١٩١٠ أعلنت اليابان ضم كوريا إليها، وظلت اليابان تحتل كوريا حتى الحرب العالمية الثانية، وعندما بدأ الحلفاء فى عام ١٩٤٣ فى دراسة السياسات التى يجب اتباعها بعد انتهاء الحرب بشأن الدول التى تحتلها دول المحور، كان الاتجاه الأساسى لهذه الدول الحليفة هو وضع كوريا تحت الوصاية الدولية وهو الاتجاه الذى تبنته الولايات المتحدة الأمريكية ووافقت عليه الدول الأخرى، ففى مؤتمر طهران عام ١٩٤٣ - بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا - إقترح الرئيس الأمريكى روزفلت وضع كوريا تحت الوصاية الدولية لمدة أربعة عشر عاماً قبل حصولها على الإستقلال الكامل.[2] وفى مؤتمر قمة يالتا الذى حضره كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا عام ١٩٤٥ اقترح أن يتم وضع كوريا تحت الوصاية ويقوم بتنفيذ ذلك ممثلون من كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين - وفى مؤتمر يالتا نفسه وافق الحلفاء على الإعتراف بحقوق الاتحاد السوفيتى فى منشوريا قبل عام ١٩٠٤ وذلك مقابل دخوله الحرب ضد اليابان، قام الأتحاد السوفيتى بذلك فى ٨ أغسطس عام ١٩٤٥ حيث اشتبكت القوات

---

(1) Donald Stone Macdonald, Koreans: Contemporary Politics and Sociey (Oxford: westive Press) 1988, p. 49.

(2) Ibid., p.42.

اليابانية مع القوات السوفيتية في كوريا في اليوم التالي لدخول الأتحاد السوفيتي الحرب، واستسلمت القوات اليابانية في ١٥ أغسطس ١٩٤٥.

وواقع الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تتوقع استسلام القوات اليابانية للقوات السوفيتية بمثل هذه السرعة السابقة خشيت من أن يؤدي هذا الاستسلام إلى سيطرة كاملة للاتحاد السوفيتي على كوريا، ومن ثم فقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم الولايات المتحدة بالاشراف على استسلام القوات اليابانية جنوب خط عرض ٣٨ وأن يقوم الاتحاد السوفيتي بالاشراف على الاستسلام شمال خط عرض ٣٨. وقد تم وضع الشكل النهائي لاقتراح الوصاية في اجتماع وزراء الخارجية في موسكو ١٩٤٥، حيث تم الاتفاق على أن يقوم كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين والولايات المتحدة بممارسة الوصاية على كوريا لمدة خمس سنوات، تقوم خلالها الدولتان اللتان تحتلان كوريا بتشكيل إدارة انتقالية في كوريا، معاً وتقوم هاتان الدولتان باستشارة الشعب الكوري في هذه المسألة، وقد قامت الدولتان كل من ناحيتها بالإشراف على استسلام القوات اليابانية في المنطقة المحددة لها، ويمكن القول أن نص الاتفاق على أن قادة الاحتلال العسكري في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عليهم مسؤليات إدارة الشئون المدنية كل في منطقة ساعد على حدوث الانقسام السياسي بين الكوريتين فقد أقامت كل قوة عظمى نظام تابع لها في منطقتها[1] واتجه الاتحاد السوفيتي إلى إقامة مجتمع شيوعي في المنطقة التي احتلها مع قطع كافة الصلات التي تربط بين شمال كوريا وجنوبها - بما فيها السفر، وتبادل الخطابات - وأسس نظاماً شيوعيا للحكم يرأسه كيم إيل سونج رئيس الحزب الشيوعي الكوري، وفيما يتعلق بتصور نظام الحكم في كوريا الشمالية فإن كوريا الشمالية تبنت موقفا يقوم على رفض توحيد الكوريتين في ظل ظروف من شأنها ألا تؤدي إلى تحويل كل كوريا الشمالية إلى الشيوعية.

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٤٥ تم الإعلان عن حكومة تمثل طبقة العمال والفلاحين في كوريا الشمالية، لكن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بتلك الدولة وإتجهت إلى مطالبة القادة

---

(1) The Dialogue Between North and South (Seoul: National unification Board) 1982, p.180.

المحافظين فى كوريا الجنوبية بتأييدها لإنشاء حكومة عسكرية تحت سيطرة الولايات المتحدة، فى حين اخفقت اللجنة المشتركة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى ١٩٤٧ فى الإتفاق على تصور مشترك لوضع كوريا، تحركت الولايات المتحدة لعرض المشكلة على الأمم المتحدة – التى قررت إجراء انتخابات عامة على كل شبه الجزيرة الكورية. لإجراء ممثلين لجمعية وطنية لها السلطة لتأسيس حكومة مستقلة وموحدة، مع انسحاب القوات الأجنبية بمجرد تأسيس الحكومة.

وعلى الرغم من رفض الاتحاد السوفيتى وكوريا الشمالية إجراء انتخابات فى كوريا الشمالية، فإن الولايات المتحدة مضت قدما فى إجراء الانتخابات بكوريا الجنوبية – تم إجراؤها فى ١٥ أغسطس ١٩٤٨، وتم حل الحكومة العسكرية، وإعلان الدولة فى كوريا الجنوبية. فى الجانب الآخر أعلنت الدولة فى كوريا الشمالية بعد إجراء انتخابات فيها، وسميت باسم (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، ولكن الأمم المتحدة لم تعترف إلا بوجود حكومة شرعية واحدة ممثلة لكوريا وهى حكومة كوريا الجنوبية، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٥ لعام ١٩٤٨،(١) وقد حاولت كوريا الشمالية توحيد كوريا بالقوة عن طريق غزو كوريا الجنوبية عسكريا، لم تنجح تلك المحاولة التى دعمها الاتحاد السوفيتى، حيث تدخلت الولايات المتحدة وبادرت بالدعوة لاتخاذ قرار من مجلس الأمن فى ظل غياب المندوب السوفيتى تضمن: أن العمل المسلح الذى قامت به كوريا الشمالية يعد تعبيراً عن عمل عدوانى ومطالبة أعضاء الأمم المتحدة بتقديم المساعدة من جانبهم بقدر مايمكن لكوريا الجنوبية لرد الهجوم المسلح، وقد قامت ١٦ دولة تحت قيادة الولايات المتحدة بالتدخل.

والخلاصة هنا أن اعتبارات التنافس بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى – واختلاف النظامين الحاكمين فى كل من الكوريتين الشمالية والجنوبية – من حيث الايدلوجية – وتبعية كل منهما لقوة عظمى – (كوريا الجنوبية للولايات المتحدة – كوريا الشمالية للأتحاد السوفيتى) – قد أدت إلى انقسام كوريا إلى دولتين.

---

(١) أماني محمود فهمى، أبعاد الأزمة السياسية في كوريا الجنوبية، السياسة الدولية، العدد ٨٥، ١٩٨٦، ص ١١٦.

تطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية :-

لم يكد يمر خمسة أشهر على توقيع معاهدة سان فرانسيسكو حتى بدأت اليابان فى أكتوبر ١٩٥١ مفاوضاتها مع كوريا الجنوبية لتطبيع العلاقات بينهما، بعد مساع قام بها القائد العام – الأمريكى الجنسية – لقوات الإحتلال. فى آسيا[1] وقد واجه الوصول إلى اتفاق بين اليابان وكوريا الجنوبية لتطبيع العلاقات بينهما عقبات تمثلت فى الخلافات بين الطرفين المتفاوضين حول بعض مسائل العلاقات بينهما – أيضا تمثلت فى رفض الأحزاب اليسارية فى اليابان لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية – باعتبار أن ذلك يؤدى إلى تكريس الانقسام فى كوريا الجنوبية.

فيما يتعلق بالخلافات بين الطرفين المتفاوضين فقد تركزت على عدد من المسائل أهمها

أ – مطالبة كل من الطرفين الطرف الآخر بتعويضات عن الفترة الاستعمارية لليابان فى كوريا الجنوبية، فقد طالبت اليابان بتعويضها عن الثروات التى تركها اليابانيون فى كوريا بعد انتهاء الفترة الاستعمارية فى المقابل طالبت كوريا الجنوبية بتعويضها عن أجور العمال الكوريين فى اليابان أثناء الفترة الاستعمارية والتى لم تدفع، ولكن الولايات المتحدة تدخلت، وطالبت الطرفين بالمضى قدما فى المفاوضات.

وقد تخلت اليابان عن مطالبها من كوريا الجنوبية بتقديم تعويضات فيها، فى حين اتفقت معها على أن تعوضها عن فترة تواجدها الاستعمارى فى كوريا الجنوبية.

ب – نطاق إختصاص حكومة الجمهورية الكورية: أصر ممثلو حكومة جمهورية كوريا فى المفاوضات على أن تنص المعاهدة التى سيتم توقيعها على أن نطاق اختصاص حكومة جمهورية كوريا يمتد إلى شمال خط عرض ٣٨ أى إلى المنطقة التى تتولى السلطة فيها

(1) Lawrence, Olson, The Dimension of Japan,op. cit., p. 424.

حكومة كوريا الشمالية ،لكن اليابان أصرت على أن يكتفى بأن حكومة جمهورية كوريا هى الحكومة الشرعية الوحيدة فى كوريا.

وبعد توقيع المعاهدة بين ممثلى الدولتين فى ١٩٦٥، واجه التصديق على المعاهدة اعتراض كل من الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى، تأسس الاعتراض على أن تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية سوف يكرس انقسام كوريا إلى كوريتين شمالية وجنوبية فضلا عن أنه يربط اليابان بالتحالفات العسكرية فى منطقة شمال شرق آسيا.

رداً على الرأى السابق طرح ايزاكوساتو رئيس الوزراء اليابانى الحجتين التاليين لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية:

١- أن عدداً كبيراً جداً من دول العالم الأعضاء فى الأمم المتحدة اعترفت بكوريا الجنوبية، وأن اليابان عقدت المعاهدة مع كوريا الجنوبية فقط بسبب الرغبة فى تأسيس علاقات ودية مع كوريا الجنوبية، وهذه المسألة ليست لها علاقة بمسألة التحالفات العسكرية.[1]

٢- أنّ هناك - فعلاً - نظاماً قائماً فى كوريا الشمالية، ولكن اليابان لم تصل بعد إلى المرحلة التى تشعر فيها أنها تستطيع أن تدخل فى مفاوضات مع هذا النظام.

ويلاحظ الباحث أن وجهة النظر التى طرحها رئيس الوزراء اليابانى ساتو تتسم بالغموض وعدم الوضوح وهى لم تحدد فعلا الإعتبارات الحقيقية الى دفعت اليابان إلى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، ومقاطعة النظام الشيوعى فى كوريا الشمالية وهى اعتبارات فى البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية والبيئة الخارجية يرى الباحث أنها تضم وجود قوى مؤيدة لتطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية رأت فى العامل الاقتصادى والعامل الامنى دافعين قويين لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية.

فضلا عن وجود شركات ومؤسسات اقتصادية يابانية كانت لها مصلحة فى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، ارتبطت هذه الشركات فى روابط مع بعض أعضاء الحزب الليبرالى الديمقراطى، المطالبين بعودة العلاقات مع كوريا الجنوبية[2] أما العامل الخارجى فقد

---

(1) Kajima Morinosuke: Modern Japanese Foreign Policy, op. cit., p. 83.

(2) Lawrence, Olson, The Dimension of Japan,op. cit., p. 244.

تمثل فى الدور الذى قامت فيه الولايات المتحدة لدفع تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية، ذلك لحماية مصالحها فى مواجهة التهديد الشيوعى فى منطقة شمال شرق آسيا.

أ- وجود قوى مؤيدة لتطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية داخل الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم، والدور الذى مارسته فى تطبيع العلاقات:-

- ضم الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم عدداً من الشخصيات من أعضائه التى طالبت بتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، من هذه الشخصيات نائب رئيس الوزراء السابق فى ذلك الوقت ميشجورو اشى، وكان لبعض هذه الشخصيات علاقات قوية بالمؤسسات الصناعية ذات المصلحة فى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، عندما شكل الحزب الليبرالى الديمقراطى لجنة لدراسة المشكلة الكورية – وكان رئيسها اشى. ضمت هذه اللجنة عدداً من الوزراء السابقين – وأوصت بتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية وكان أول ما ركزت عليه اللجنة هو أن التهديد الشيوعى لليابان هو أهم مايجب أن ينظر إليه بعين الاعتبار، وواقع الأمر أنه من منظور القوى المؤيدة لتطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا للجنوبية – أن كوريا الشمالية هى السبب وراء تقسيم الكوريتين، وذلك بعدم التزامها بقرار الأمم المتحدة باجراء انتخابات تحت إشرافها، وأنه فى ظل عدم إمكانية توحيد الكوريتين فإن من الطبيعى لليابان الدخول فى علاقات مع كوريا الجنوبية – أقرب الدول المجاورة لها – التى تربطها بها مصالح وثيقة.

وبالإضافة إلى العامل السابق فإن اللجنة اكدت على أهمية العامل الإقتصادى لتطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا للجنوبية ويرجع ذلك لوجود روابط بين بعض أعضاء هذه اللجنة - بالشركات اليابانية التى لها مصالح مع رجال الأعمال الكوريين، أولها:- مصالح تجارية مع كوريا الجنوبية – ومن أهم هذه الشركات شركة ياوتا للصلب.

وقد عبرت القوى المؤيدة لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية عن العديد من وجهات النظر بخصوص تطبيع العلاقات فى إحدى المجلات الشهرية التابعة لجمعية الصداقة بين اليابان وكوريا للجنوبية.

ب- الإعتبار الاقتصادى:- كان القيام بالاستثمار فى كوريا الجنوبية هدفاً لعدد من الشركات اليابانية الكبرى، حيث قامت بعض هذه الشركات بكتابة نشرات وتقارير حول احتمالات الاستثمار الممكنة فى كوريا الجنوبية وقد ذكرت بعض هذه التقارير أن الاستثمارات اليابانية التى يمكن القيام بها فى كوريا الجنوبية - في عدد من المجالات منها مصانع الأسمدة والغزل - تبلغ إجمالى قيمتها ٥٠ مليون دولار أمريكى، ولم يكن من الممكن القيام بتلك الاستثمارات دونما تقديم ضمانات حكومية لها مما كان يستلزم حل المشكلات السياسية بين البلدين.

جـ- الاعتبار الخارجي:-

دور الولايات المتحدة الأمريكية

استهدفت الولايات المتحدة بعد الحرب الكورية منع الاتحاد السوفيتى من السيطرة على شمال شرق آسيا، وقد ظهر خلال الحرب الكورية أهمية اليابان للمصالح الأمريكية فى كوريا حيث استخدمت القوات الأمريكية فى اليابان سواء البحرية أو الجوية القواعد الموجودة فى اليابان بشكل أساسى فى الإمداد العسكرى للقوات الأمريكية فى كوريا(١)، لذا فإن الولايات المتحدة وجدت أن من مصلحتها تحسين العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية، وتشجيع الطرفين على التعاون سياسياً واقتصاديا وأمنيا وتدخلت الولايات المتحدة فى كل المشكلات التى واجهت المفاوضات بشأن التطبيع بين الدولتين.

وقد انخرطت اليابان بعد تطبيع علاقاتها مع كوريا الجنوبية فى روابط اقتصادية كثيرة داخل كوريا الجنوبية، حيث اتجه رجال الأعمال اليابانيون للإستثمار فى كوريا الجنوبية للإستفادة من مزايا عنصر العمل الرخيص والإستفادة من الإعفاءات الضريبية التى قدمتها حكومة كوريا الجنوبية، فضلا عن أن القرب الجغرافى لليابان من كوريا الجنوبية سهل الاستثمار فيها، وأصبحت اليابان أهم شريك تجارى وأهم مصدر للإستثمارات فى كوريا الجنوبية.

---

(1) Asian Security 1984, op, cit P 43.

الحوار بين الكوريتين الشمالية والجنوبية وموقف اليابان منه خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥

بداية الحوار بين الكوريتين الشمالية والجنوبية.

بعد أقل من شهر على زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون للصين اقترح الصليب الأحمر الكورى إجراء مناقشات مع الصليب الأحمر الكورى الشمالى لمناقشة إمكانية السماح للعائلات المنفصلة عبر الحدود بين الدولتين باجراء زيارات بين أفرادها، قبل ذلك الصليب الأحمر فى كوريا الشمالية(1) وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٧١ بدأت أولى الاجتماعات بين ممثلى الصليب الأحمر فى كلتا الدولتين، وأصبحت بعد ذلك يتم إجرائها كل أسبوع بين ممثلى الصليب الأحمر، وقد تلى ذلك إصدار الدولتين لبيان مشترك فى ٤ يوليو ١٩٧٢ يتضمن أن الوحدة يجب أن تتم من خلال جهود كورية مستقلة، دونما تدخل خارجى بالوسائل السلمية.

وواقع الأمر أنه من الضرورى فهم العوامل التى دعت كلتا الدولتين إلى إجراء الحوار بينهما وهى تشمل تطورات فى السياسة الدولية مع بداية السبعينات:-

أ- التقارب الصينى الأمريكى:-

مع حدوث التقارب الصينى الأمريكى على أثر زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون للصين وجد قادة كل من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية أن مستقبل كل من الكوريتين يمكن أن يناقش بين كل من الولايات المتحدة والصين دونما أن تشمل المناقشة ممثلين من أى من الكوريتين، ولم يكن ذلك بالأمر المقبول لديهم - ومن ثم اتجهوا إلى الحوار بينهما بشكل مستقل عن القوى الخارجية وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية على وجه الخصوص، فإنها وجدت أنه مع التقارب الصينى الأمريكى يمكن - كنتيجة له - يمكن أن تفقد عنصر الأمن الذى وفرته لها الحماية الأمريكية، ومن ثم أسرعت بالمبادرة بالحوار مع كوريا الشمالية.

(1) Sambana Co Ming, A Hand Book of Korea (Seoul: Korean oversea Information Services) 1990, p.

ب- تفاقم النزاع الصينى السوفيتى :-

مع اشتداد النزاع الصينى السوفيتى مع بداية السبعينات وجدت كوريا الشمالية أن مساحة المناورة التى يمكن أن تقوم بها فى علاقاتها مع الأتحاد السوفيتى والصين أصبحت ضيقة أو محدودة للاستفادة من التعامل معهما – ولذا اتجهت كوريا الشمالية إلى أن تصبح أكثر اعتماداً على ذاتها، وتقليل الاعتماد على قوة خارجية واحدة، ذلك بتوسيع علاقاتها الخارجية، وأصبح من الأولى لها أن تحسن علاقاتها مع كوريا الجنوبية بالدخول فى حوار معها(١).

جـ- سحب جزء من القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية :-

وجدت كوريا الجنوبية أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار منفرد من جانبها بسحب فرقة عسكرية من قواتها من كوريا الجنوبية دونما الاستشارة مع كوريا الجنوبية، خاصة أن مثل هذا القرار يعد ذا أهمية قاطعة لمصالح كوريا الجنوبية، يعد تراجعا للولايات المتحدة عن تعاونها مع كوريا الجنوبية منذ الحرب الكورية والذى تدعم مع قيام كوريا الجنوبية بإرسال قوات تابعة لها للمشاركة فى القتال مع القوات الأمريكية فى فيتنام.

وقد قدمت كوريا الشمالية اقتراحا لكوريا الجنوبية فى الحوار بينهما ينص على قيام اتحاد كونفدرالى يتضمن جمعية كونفدرالية، لجنة تنفيذية لمناقشة اتخاذ القرارات بشأن الشئون السياسية ومشاكل الدفاع الوطنى، والشئون الخارجية، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، لكن كوريا الجنوبية تبنت منهجا يقوم على إرساء خطوات لبناء الثقة بين البلدين، تتدرج هذه الخطوات من صغيرة إلى كبيرة – أى أن منهج كوريا الجنوبية يقوم على وضع برنامج متدرج الخطوات.

كان للسياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا عامة هدفان أساسيان، ارتبطا بموقفها من عملية التوحيد بين الكوريتين. ومن ثم فإنه من الضرورى تناول هذين الهدفين بالتحليل والوسائل التى رأت اليابان أنها كفيلة بتحقيق هذين الهدفين – وتأثير ذلك على موقف اليابان من عملية التوحيد وهما:

(1) Shibsaw Masohide: Japan and Asia pacific region, op. cit., p. 53.

أ- الحفاظ على حالة السلم فى شبه الجزيرة الكورية بما يعنى عدم نشوب حرب بها:-

- جعل القرب الجغرافى لكوريا من اليابان القيادات فى اليابان تنظر إلى كوريا باعتبارها مرتبطة بشكل خاص بالأمن اليابانى، فأى تهديد للسلم فى كوريا يمكن أن يكون له تأثير سلبى على الأمن اليابانى، ومنذ بداية الحوار بين الكوريتين فى ١٩٧١ ركزت اليابان على أن هذا الحوار يجب أن يؤدى إلى إنهاء التوتر بين البلدين، وتحقيق سلام دائم بينهما، وواقع الأمر أن اليابان وجدت أن اندلاع صراع على شبه الجزيرة الكورية له تأثير على اليابان أكثر من أى صراع آخر فى القارة الآسيوية سواء اقتصر أطرافها على الكوريتين أو اشتركت فيها قوى خارج القارة الكورية، وذلك للآتى:-

أ- إنّ المصالح الاقتصادية التى تنامت بسرعة بين اليابان وكوريا الجنوبية - مع إطراد العلاقات بينها فى مجالات التجارة، الإستثمار، المعونة منذ تطبيع العلاقات بينهما ١٩٦٥ - يمكن أن تتدهور بفعل حالة الحرب داخل الجزيرة الكورية.(١)

ب- قيام حالة حرب فى كوريا قد يؤدى إلى تعريض مصالح اليابان الآمنية للخطر، وذلك لاحتمال اشتراك اليابان فى هذه الحرب.

جـ- قيام حالة حرب يعوق الاتجاه اليابانى لتنمية العلاقات بين اليابان من ناحية، وكل من الاتحاد السوفيتى والصين، والذى كان قد ظهر فى بداية السبعينات من ناحية أخرى.

ب- عدم سيطرة قوة شيوعية على شبه القارة الكورية بأكملها:-

يقصد بذلك ألا يتم توحيد كوريا تحت سيطرة قوة شيوعية سواء كان الاتحاد السوفيتى أو كوريا الشمالية أو الصين منفردين أو مجتمعين، ويتبنى ذلك الهدف كل من الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان، أيدته الدوائر الصناعية المالية فى اليابان ذات المصالح مع كوريا الجنوبية والتى قامت منذ تطبيع العلاقات بيهما.(٢)

(1) Asian security, 1985, op. cit., p. 42.

(2) Bung Joan Ahn, The Role of U.S. in Korean Japanese Relations in Sung Joo Han, (Editor) Continuity and change in Korea American relations (Seool: The Asiastic Reseacher Center, Korean Univeristy) 1982, p53

وقد تأسس ذلك علي حجتين أساسيتين : -

١ - أن ذلك يمكن أن يثير مشاكل أمنية داخل اليابان مع الأقلية الكورية القاطنة بها، والتى يؤيد أغلبيتها كوريا الشمالية.

٢- أن ذلك سوف يؤدى إلى إرغام اليابان على إعادة تقدير موقفها من استخدام القوة العسكرية، وذلك لمواجهة الدولة الشيوعية.

يعارض الرؤية التى يتبناها الحزب الديمقراطى الليبرالى الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى فبالنسبة لهما فإن الدول الشيوعية لايستطيع أن تكون لها نوايا عدوانية - تجاه الدول الأخرى. وحتى فى حالة سيطرة كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، فإنها لاتمتلك النوايا أو القدرات التى تمكنها من تهديد اليابان - كما أن اليابان تعايشت مع الأتحاد كجار لها أكثر من عقدين من الزمان[١].

ولتحقيق هذين الهدفين رأت اليابان اتباع الوسائل الآتية:-

أ- الاعتماد على الولايات المتحدة لتحقيق الأمن لكوريا الجنوبية بهدف مواجهة القوى الشيوعية فى شبه الجزيرة الكورية ومنع توحيد كوريا تحت راية الشيوعية- حيث أن وجود تهديد أساسي لكوريا الجنوبية فى منظور اليابان من جانب كوريا الشمالية يستلزم تعاون اليابان مع جهود الولايات المتحدة وفقاً لاتفاقية الأمن المعقودة بينهما فى عام ١٩٥٢ والتى جددت فى عامى ١٩٦٠، ١٩٧٠.

(1) Young C.Kim: Japanese Policy Towards Korea in young C.Kim (Editor) Korea And Major Power (Maryland: Reacher Institute on Korea Affairs) 1972, p33.

ب - دعم كوريا الجنوبية من الناحية الاقتصادية والتعهد بتخفيف بعض الآثار الناتجة عن مرحلة الاحتلال :-

منذ تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية دخلت الدولتان فى علاقات واسعة اقتصادية بينها شملت التجارة والاستثمارات والمعونات[1]

وقد وافقت اليابان فى عام ١٩٧١ على تقديم قروض لكوريا الجنوبية وذلك لانشاء احدى الطرق ودعمت الخطة الخمسية الثالثة لكوريا الجنوبية، ومن جانب آخر اتجهت السياسة اليابانية الى تقديم التعهدات إلى بالتخفيف من بعض المسائل الناتجة عن فترة الاحتلال اليابانى لكوريا الجنوبية- والتى يمكن تقسيمها الى مسألتين رئيسيتين

١ - مسألة أوضاع المعاملة التميزية للكوريين فى اليابان : -

حاولت كوريا الجنوبية الحصول على تعهد من طوكيو لانهاء المعاملة التمييزية التى يتعرض لها نحو ٦٧٠ الف مواطن كورى يعيشون فى اليابان ويشكلون أكبر أقلية فيها لا يحق لهم التمتع بمزايا الضمان الاجتماعى كما ينص القانون أن يحملوا معهم بطاقات تسجيل الأجانب ومع بلوغهم سن السادسة عشر كان يتم اخذ بصمات أصابعهم . وقد كان لتلك المسألة تأثير سلبى على صورة اليابان لدى الرأى العام فى كوريا الجنوبية ففى أحد استطلاعات الرأى العام أظهرت النتائج أن اليابان هى ثانى دولة بعد كوريا الشمالية تحظى بالكراهية من جانب الكوريين الجنوبيين وهم مازالوا ينظروا للشعب اليابانى كشعب قاتل استعمارى يفعل أى شيء يرى فيه مصلحته[2] أما اليابان فقد أبدت تصميمها على بذل أقصى الجهود لحل مشاكل الجالية الكورية فى اليابان - بيد أن خطوات فعلية لم تتخذ فى هذا الصدد[3]

---

(١) أنظر بالتفصيل الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٢) عطية عيسوي، الأهرام، ١٩٨٤/٩/٧.

(٣) أظهرت اليابان بعض التغيرات الإيجابية في مطلع التسعينات بخصوص هذه المسألة حيث تم الغاء نظام أخذ بصمات الأصابع.

٢ - فضلا عن ما سبق فقد طالبت رابطة كوريا الجنوبية لضحايا القنبلة وهم الكوريون الذين كانوا موجودين فى اليابان فى هيروشيما ونجازاكى وتعرضوا للإضرار بفعل الانفجارات النووية الحكومة اليابانية بتقديم تعويضات عن خسائر الحرب لاعضائها على حين أن موقف الحكومة اليابانية اتسم بالإصرار على أنها قامت بالتزاماتها حين دفعت لحكومة كوريا الجنوبية تعويضات عن مرحلة الاحتلال[١]

جـ - تحسين بعض أوجه العلاقات مع كوريا الشمالية، ذلك دونما استثارة كوريا الجنوبية المتحالفة مع اليابان :-

شجع فتح الحوار بين الكوريتين على قيامها بتحسين بعض أوجه العلاقات بينها وبين كوريا الشمالية وقد هدفت اليابان الى أن ذلك من شأنه أن يؤدى الى تدعيم مناخ السلام بين الكوريتين، وعدم التوحيد عن طريق الحرب وهو أحد الهدفين الأساسين لليابان تجاه كوريا، وقد زارت اليابان فى عام ١٩٧٨ بعثة من جمعية الصداقة بين كوريا الشمالية واليابان، التى ضمت بعض أعضاء الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم، وناقشت بعض المشاكل المتعلقة بالصيد[٢].

يجدر بالذكر أنه كان قد اثيرت مسألة تقديم تعويضات للكوريين الشمالين والمقيمين فى اليابان غير أن موقف الحكومة اليابانية ارتكز على أن تقديم التعويضات يكون للكوريين الشمالين الذين يرغبون فقط - فى العودة لكوريا الشمالية ومنذ هذا الوقت وصلت المفاوضات بين كوريا الشمالية واليابان الى طريق مسدود واجمالا فلم يتم حسم التعويضات اليابانية لكوريا الشمالية عن مرحلة الاحتلال خلال فترة الدراسة.

والخلاصة هنا أن اليابان وجدت أن مصالحها الأمنية والاقتصادية فى شبه الجزيرة الكورية تتطلب منها تحقيق هدفين أساسين ارتبطا برؤيتها للوحدة بين شطرى كوريا، هذين

---

(١) الأهرام، ١٩٨٥/٨/٥.

(2) Asian Security 1981, op. cit., P. 141.

الهدفين هما عدم الإخلال بالسلم فى شبه الجزيرة الكورية عدم سيطرة قوة شيوعية على شبه الجزيرة الكورية. ارتباطاً برؤية اليابان للوسائل التى تم بها تحقيق الوحدة والوضع النهائى فى شبه جزيرة كوريا بعد التوحيد من حيث الايدلوجية التى تتبناها الدولة الموحدة - فإن اليابان رأت أن الوحدة لا يجب أن تتم بما يمكن أن يؤدى لتهديد السلم فى شبه الجزيرة الكورية - والإخلال به، فضلا عن عدم توحيد الكوريتين تحت راية الشيوعية سواء كانت الصين أو الاتحاد السوفيتى أو كوريا الشمالية، تحقيقاً لما استهدفته اليابان اتجهت الى الاعتماد على التواجد العسكرى الأمريكى فى كوريا الجنوبية فضلا عن دعم كوريا الجنوبية اقتصاديا بما يمكن معه تقويتها ومحاولة تحسين بعض أوجه العلاقات بينها وبين كوريا الشمالية بما يمكن معه تشجيع كوريا الشمالية على الحوار واللجوء للسلم فى التعامل مع كوريا الجنوبية.

وهناك ملاحظتان أساسيتان بخصوص الموقف اليابانى من قضية الوحدة الكورية:-

الملاحظة الأولى :-

ان بناء وتنفيذ منظومة من الأهداف والوسائل ترتبط بالموقف اليابانى من القضية الكورية لم يصاحبه توجه يابانى فعلى يهدف الى انهاء المشكلات المختلفة عن مرحلة الإحتلال اليابانى لكوريا والحرب العالمية الثانية- وهى التى كانت المقوم الرئيسى للمناخ المعادى لليابان فى كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية رغم أن التكلفة الإقتصادية لحل مثل هذه المشكلات كانت ستكون محدودة مقارنة بما سوف يؤدى له من تحسين صورة اليابان لدى هاتين الدولتين، فضلا عن انعكاسات ذلك الإيجابية على دور اليابان فى شبه القارة الكورية.

الملاحظة الثانية : -

أن السياسة اليابانية ركزت على أن الإعتماد على الولايات المتحدة هو أساس تحقيق الأمن فى شبه القارة الكورية، لم تطور بدائل قد تعوض ولو جزئيا الفراغ الذى تحقق بفعل الانسحاب الأمريكى المتزايد من شبه القارة الكورية منذ مطلع السبعينات وحتى منتصف الثمانينات.

المبحث الخامس

الموقف اليابانى
من قضية كمبوديا

تطور الصراع بين كمبوديا وفيتنام نتيجة لعاملين أساسيين: -

أ - نزاع الحدود بين كمبوديا وفيتنام : -

تم ترسيم خط الحدود بين فيتنام وكمبوديا بواسطة فرنسا خلال الحقبة الاستعمارية وذلك سنة ١٩٣٧ ولم يقبل هذا الترسيم كل من كمبوديا وفيتنام، وأثناء الحرب الفيتنامية تحركت قوات فيتنام داخل هذا الخط، وعندما انتهت الحرب رفضت قوات فيتنام التى يبلغ عددها ٧٠ ألف جندى مغادرة المنطقة، وعندما اقترحت هانوى على حكومة بنوم بنه التفاوض حول تحديد الحدود بين البلدين وفق الخريطة التى رسمها الفرنسيون الهند الصينية رفضت حكومة بنوم بنه التفاوض[١] وبدأت قوات بول بوت عمليات هجومية واسعة النطاق على طول خط الحدود مع فيتنام وتصاعد القتال بعنف حتى ديسمبر ١٩٧٧ عندما قطعت كمبوديا علاقاتها مع فيتنام[٢].

(ب) - تأثير النزاع السوفيتى الصينى : -

بعد أن عاد بول بوت ورئيس وزرائه من فرنسا خلال حقبة السبعينات شاركوا فى تأسيس الحزب الشيوعى الكمبودى وقاموا بتنظيم الحزب على النمط الشيوعى الصينى، أما فيتنام فقد فضلت المبادىء السوفيتية، وعندما تعمق العداء السوفيتى الصينى أرغم هذا الجانبين على التحيز للطرف الموالى له (كمبوديا للصين وفيتنام للأتحاد السوفيتى) وقد أيدت كل من الصين كمبوديا فى نزاعها مع فيتنام عندما كان يتم أى اشتباكات بين الدولتين، أما الاتحاد السوفيتى فقد انخرط فى تقديم للمساعدة العسكرية والاقتصادية لفيتنام والتى شملت مشروعات المعونات الاقتصادية، تواجد المستشارين العسكرين السوفيت فى فيتنام، وبلغت المساعدة السوفيتية لفيتنام ٢,٥ مليون دولار يومياً[٣].

---

(١) نادية محمود حمزة، الحروب الشيوعية فى جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد ٥٧، ١٩٧٩، ص ١٥٣

(2) Asian Security, 1979, p. 33.

(٣) اللواء حسن البدرى،حرب الأسبوع الفيتنامية الكمبودية، السياسة الدولية العدد ٥٦، ١٩٧٩، ص ١٩٧ .

وقد وصل الصراع الى ذروته بالغزو افيتنامى لكمبوديا فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨، احتلالها ثم تأسيس المجلس الشعبى الكمبودى الثورى بقيادة هانج سامرين الموالى لفيتنام، اعتمدت فيتنام على المعونة السوفيتية بعد قطع المعونة الصينية لها بسبب تحيزها لفيتنام، عقد الاتحاد السوفيتى اتفاقيات تجارة، ومعونة، نقل جوى، مع نظام هانج سامرين في المقابل فقد اعتمدت فصائل بول بوت المناهضة لنظام هانج سامرين الجديد على المعونة الصينية فى مجال التسليح فضلا عن ذلك فقد تكونت عدة جماعات للإطاحة بنظام هانج سامرين شملت جبهة التحرير الوطنى الشعب الخمير والتى تكونت من رجال لوندلول رئيس الوزراء الأسبق وحركة التحرير الوطنى الكمبودى واتحاد الخمير الحمر برئاسة سيهانوك.

سلوكيات السياسة الخارجية اليابانية عقب الغزو الفيتنامى لكمبوديا

قامت اليابان بمجموعة من السلوكيات المتتابعة على النطاقين الدبلوماسى والاقتصادى أبرزت وضع اليابان كدولة ذات مصالح رئيسية فى منطقة جنوب شرق آسيا ووضع علاقاتها المتميز مع دول الآسيان والذى أنعكس على رفضها لتأييد نظام هانج سامرين الموالى لفيتنام.

حيث قامت اليابان بعد الغزو الفيتنامى لكمبوديا بوقف معوناتها لفيتنام كما أنه عندما حاول نظام هانج سامرين تمثيل كمبوديا فى الأمم المتحدة وذلك فى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٠ عندما حاولت ١٣ منها فيتنام الحصول على تقرير يتضمن الاعتراف الدولى بنظام هانج سامرين(١).

اشتركت اليابان مع دول الآسيان فى بذل جهود دبلوماسية لمنع تمثيل نظام هانج سامرين وبعد أن تم عرض الاقتراح للتصويت لم يحصل على الأغلبية، حيث لم يؤيده سوى ٣٥ دولة، ورفضته ٧٤ دولة، وغابت ٣٢ دولة عن التصويت، خلال جولة لوزير خارجية اليابان شملت كل من الهند وباكستان وبورما وتايلاند تعهد فيها بوقوف اليابان بجانب دول الآسيان لاستمرار موقع الكمبودى الديمقراطية فى تمثيل كمبوديا فى الأمم المتحدة.

(1) Asian Security, 1980, p. 79.

ومع تفاقم الصراع تعرضت اليابان لنوعين من الضغوط.. ضغوط من جانب دول الآسيان طالبتها بالتدخل لإيجاد تسوية سلمية للأزمة والمشاركة فى حل مشكلة اللاجئين، فضلا عن مطالبة الولايات المتحدة لليابان ببذل جهود كل الأزمة، أما اليابان فقد وجدت أن مصالحها تتعرض للخطر فى حالة استمرار تدهور الموقف، لذا فقد تدخلت لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة كمبوديا.

أ - ضغوط دول الآسيان على اليابان : -

مع تطور الصراع بزيادة كثافة القتال انتشرت قوات بول بوت قرب الحدود التايلاندية الفيتنامية، وشن حملات متمردين من الأراضى التايلاندية والغارات الفيتنامية داخل أراضى تايلاند لمطاردة قوات بول بوت أصبحت دول الآسيان تعانى من مشكلتين أساسيتين:

١ - نزوح اللاجئين من فيتنام وكمبوديا إليها وبخاصة تايلاند التى عانت منذ سقوط بول بوت من وصول ٣٠ ألف كمبودى إليها تابعين للخمير الحمر والأهالى - على الرغم من أن تايلاند فتحت حدودها منذ البداية أمام الكمبوديين القادمين، إلا انها غيرت من موقفها بفعل ما يمثله هؤلاء من عبء اجتماعى وسياسى، الخوف من مطاردة القوات العسكرية الفيتنامية لقوات بول بوت عبر الحدود الفيتنامية[1].

٢ - وجود تشكيلات عسكرية فيتنامية كبيرة قرب الحدود التايلاندية نتيجة لما سبق فضلا عن غارات فيتنام داخل تايلاند - وضعت تايلاند قواتها على أهبة الإستعداد فى ٢٧ أبريل ١٩٧٩ وأمرت قواتها بمنع أى غارات فيتنامية داخل تايلاند، نتيجة لما سبق بدأت دول الآسيان فى حث اليابان على لعب دور فى الأزمة الكمبودية كلها وذلك بما يمنع استمرار التوتر الشديد بينها وبين دول الهند الصينية بما يؤدى لتدخل الأتحاد السوفيتى، الصين بشكل كامل فى جنوب شرق آسيا بما يؤدى لجعل الموقف أسوأ.

---

(١) يوسف ميخائيل يوسف، كمبوديا وخريطة الصراعات الآسيوية، السياسة الدولية، العدد ٥٩، ١٩٨٠، ص ١٢٧.

أما اليابان فقد وجدت أن مصالحها تقتضى التدخل لكى يحل السلام والإستقرار فى منطقة جنوب شرق آسيا ككل بين دو الآسيان، الهند الصينية، تشمل تلك المصالح الإقتصادية حيث تعد دول الآسيان مصدراً للمواد الخام، تصريف السلع اليابانية المصنعة - او الاستثمارات أو المعونات[1] ومن خلال هذه المنطقة يتم نقل العديد من المواد الخام والطاقة، حيث تضم طرق تجارية رئيسية، تربط اليابان بمناطق إمدادها بالطاقة فى الشرق الأوسط، مناطق إمدادها بالحديد فى استراليا، الغربية.

ب - فيما يتعلق بالضغوط الامريكية : -

فقد أدى تغيير موقع الولايات المتحدة فى جنوب شرق آسيا، انسحابها العسكرى من هذه المنطقة إلي دفع اليابان أن تتجه لممارسة دور فى تدعيم التفاهم المتبادل بين دول الهند، الصينية دول الآسيان، وتعويض الفراغ الذى تركه اتجاه الولايات المتحدة للإنسحاب من هذه المنطقة.

أصبح موقف اليابان الأساسى هو أن المشكلة الكمبودية يجب أن يتم تسويتها مبكراً بقدر الإمكان، يجب أن يحل التعايش السلمى بين دول الآسيان، الهند الصينية لكى يعم السلام، الإستقرار فى منطقة جنوب شرق آسيا، لذا فإن اليابان وجهت سياستها للبحث عن تسوية سياسية شاملة على أسس إنسحاب كافة القوات الأجنبية من فيتنام، قدمت مبادراتين دبلوماسيتين لحل المشكلة[2].

وهما مشروع النقاط الأربع، مشروع النقاط الثلاث ويمكن تقسيم الدور اليابانى فى القضية الكمبودنية الى عنصرين أساسين وذلك طبقاً للأداة المستخدمة (دبلوماسية/ اقتصادية)

أ - المبادرات الدبلوماسية

بدأت اليابان تدريجيا بزيادة اتصالاتها مع هانوى فى علم ١٩٨٣ وفى عام ١٩٨٣ ديسمبر قام مدير مكتب الشئون الآسيوية بوزارة الخارجية اليابانية بزيارة فيتنام، أعقب ذلك حواراً

---

(1) Diplomatic Blue Book, 1984: Tokyo: (Ministry of Foreign Affairs) 1984, p63.

(2) Asian Security, 1984, p. 78.

بين نائب وزير الشئون الخارجية فى فيتنام، مسئولين كباراً فى وزارة الخارجية اليابانية منهم وزير الخارجية شنتارو أبى فى يونيو سنة ١٩٨٤ عقدت مباحثات بين وزير الخارجية اليابانى، الفيتنامى، تم الاتفاق على توسيع المبادلات بين البلدين، عرضت اليابان على فيتنام مساعدات طبية تقدر قيمتها بـ ٢٨ مليون دولار مجانا، ثم قدمت اليابان اقتراح الثلاث نقاط فى مليون ١٩٨٤ – لفيتنام وتضمن ذلك الإقتراح : –

أ – تقوم اليابان بتمويل تكاليف منطقة آمنة، إعطاء معونات إنسانية لكمبوديا.

ب – تقديم التجهيزات اللازمة للإنتخابات بعد إنسحاب القوات الفيتنامية.

جـ – تقديم المساعدة التكنولوجية، الإقتصادية لإعادة بناء الهند الصينية، أعلنت اليابان عن نيتها لاستئناف المعونة الإقتصادية لفيتنام لو إنسحبت من كمبوديا، لكنها لن تفع ذلك فى الوقت الحاضر مادامت القوات الفيتنامية لازالت تحتل كمبوديا.

ويلاحظ ما سبق أن اليابان قامت بتقديم مساعدات لفيتنام، ثم قدمت عروض بتقديم التمويل الإقتصادى لمتطلبات التسوية السلمية للأزمة الكمبودية سعت الى تشجيع فيتنام على الوصول الى تسوية سلمية، بعرض اليابان لها استئناف معوناتها الإقتصادية والتى أصبحت ذات أهمية للإقتصاد الفيتنامى وذلك بعد تضاؤل المعونة المقدمة لها من الاتحاد السوفيتى – والتدهور فى اقتصاد فيتنام الى الحد الذى يمكن أن يجعلها تعتمد على التمويل والمعونات من اليابان.

ثم قدمت اليابان مشروع النقاط الأربع فى مؤتمر وزراء خارجية دول الآسيان يتضمن أسس لتسوية شاملة لمشكلة كمبوديا وتشمل : –

أ – انسحاب كافة القوات الأجنبية من فيتنام.

ب – حق تقرير المصير لشعب كمبوديا.

جـ – تأييد الإئتلاف الكمبودى الديمقراطى.

د – استمرار الحوار مع فيتنام وذلك لتشجيعها على اتخاذ موقف أكثر مرونة تجاه هذه المشكلة.

وفى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوليو ١٩٨٥ تبنت اليابان مع دول الآسيان مشروع قرار ينادى بتسوية شاملة للمشكلة الكمبودية وعرضت اليابان المشاركة فى أنشطة صنع السلام وذلك كما يتطلبها إتفاق دولى.

هناك ملاحظتان أساسيتان على مبادرات السلام التى قدمتها اليابان:-

أ - إن عرضها بالمشاركة فى تسوية شاملة لقضية كمبوديا قد اتسم بغلبة المكون الإقتصادي عليه حيث ركز على تقديم المعونات الإقتصادية والتمويل الاقتصادى اللازم لعملية التسوية على حين لم تعرض اليابان المساهمة بقوات حفظ سلام يابانية فى عملية التسوية.

ب - أن مضمون المبادرات الدبلوماسية لليابان يكشف عن التوازن بين وضعها كدولة مؤيدة للكمبوديين الديمقراطيين ومتحالفة مع دول الآسيان من ناحية ووضعها كوسيط يسعى الى تشجيع فيتنام على الدخول فى حوار مع كمبوديا وقبولها للحل السلمى وذلك بالتعهد بتقديم المساعدة لها فى حالة الإنسحاب. وهو ما يعطى مصداقية لمبادرات اليابان الدبلوماسية ووضعها كوسيط لحل المشكلة.

٢ - المعونات اليابانية للاجئين : -

نظرت اليابان لمعوناتها اللاجئين فى كمبوديا باعتبارها وسيلة لدعم اللاجئين الكمبودين فى مواجهة الهيمنة الفيتنامية، وقد قدمت اليابان للاجئين معونات بلغت ٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٣ ثم ٤٤ مليون دولار لعام ١٩٨٤[١]، مثلت هذه المعونة ٤٠٪ من قيمة إجمالى المعونة الدولية للاجئين الكمبودين فى هذا العام، كما قامت اليابان فى علم ١٩٨٥م بزيادة مساعداتها المالية للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، على الرغم أن اليابان كانت قد قامت بتخفيض مدة تأشيرات الدخول التى تمنحها اللاجئين الكمبودين فى عام ١٩٧٧ من عام الى ستة أشهر لـ ٩٠٠ طالب من كمبوديا، لاوس، فيتنام - لم يتم اعطائهم صفة اللاجئين، لكن هذه الاجراءات تم تغييرها وتم السماح لهم بإقامة دائمة وتزايد عدد اللاجئين الذين سمح لهم بالإقامة كلاجئين فى اليابان من ١٠٠٠ عام ١٩٨٠ الى ٣٠٠٠ عام ١٩٨١ ثم الى ٥٠٠٠ عام ١٩٨٣.

---

(١) الاهرام ١٩٨٤/٥/٣١

فى عـام ١٩٨٥ تم زيادتهم الى ١٠ آلاف بناء على قـرار من مـجلس الوزراء اليـابانى، يرجع ذلك إلى أن دول شرق، جنوب شرق آسيا والتى كـانت قد قبلت إعـدادا كـبيـرة من اللاجئين أصبحت أقل استعداداً لقبولهم بعد تواجدهم باعداد كبيرة فى معسكرات داخل هذه الدول.(١)

ويلاحظ على الموقف اليابانى من قضية كمبوديا ملاحظة أساسية. وهى أن ذلك الموقف اليابانى فى عناصره قد اتفق مع توجهات الرأى العام اليابانية المهتمة بقضية كمبوديا – والتى اتسمت بالدعـوة للتدخل باستـخدام الوسـائل الاقتـصادية، الدبلوماسـية دونما التـدخل العسكرى. وذلك كما عبرت عن تلك التوجهات القطاعات المشاركة فى منظمة قارب السلام اليابانى – والتى ضمت مواطنين يابانين من مهن صحفين وأطباء وأساتذة جامعات ومهن أخرى – حثت على استخدام الوسائل الإقتصادية فى حماية اللاجئين ومساعدتهم مع عدم اللجوء للتدخل العسكرى الذى كان سمة رئيسية للتوسع الاستعمارى اليابانى.

تقييم الموقف اليابانى من قضية كمبوديا

يتميز الموقف اليابانى من قضية كمبوديا عن مواقفها من قضايا شرق آسيا الاخرى السياسية بالتوسع فى استخدام أدواتها الإقتصادية ثم الدبلوماسية لممارسة دور فى هذه القضية وذلك مقارنـة بالقضايا الاخرى، حـيث قدمت اليابان المعونات لدعم اللاجئين الكمبـودين، مساعدة دول الآسيان التى تستوعبهم وبلغ قيمتها إجمالى ٤٠ ٪ من قيمة المعونات المقدمة للاجئين من دول العالم فضلا عن تقديم مبادرات دبلوماسية لحل المشكلة – ويعكس الإهتمام اليابانى بممارسـة دور فى هذه القـضـيـة إدراك اليابان أهـميـة التـدخل ضـمـاناً لمصـالحـهـا الاقتصادية، الاستراتيجية فى منطقة جنوب شرق آسيا وذلك فى ظل تطورات أساسية منها الفراغ الذى تركه إنسحاب الولايات المتحدة من المنطقة غير أن التحرك اليابانى ظل مقيداً بالحدود التى فرضتها إتجاهات الرأى العام والقوى السياسية المؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية المتمسكة بعدم التدخل عسكريا فى القضية والإكتفاء بالدعم للاجئين الكمبودين.

---

(1) Asian Security 1985, op cit 141.

الفصل الثالث

الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية وخصائص التعامل اليابانى مع الدول الأسيوية

تتناول الدراسة فى هذا الفصل الأدوات الإقتصادية للسياسة الخارجية فى شرق آسيا وذلك فى ثلاثة مباحث هى التجارة والإستثمار والمعونات.

وترجع أهمية تناول الأدوات الإقتصادية للسياسة الخارجية لليابان فى شرق آسيا إلى إعتبارين أساسيين:-

أ- أن الجوانب الإقتصادية من السياسة الخارجية لليابان تجاه شرق آسيا - ويقصد بها الأدوات الإقتصادية للسياسة الخارجية - كانت هى أكثر الأدوات التى إستخدمتها اليابان من بين أدوات السياسة الخارجية فى تعاملاتها مع دول شرق آسيا.

ب- أن تلك الأدوات لم تستخدمها اليابان بغرض تحقيق أهداف إقتصادية فقط ولكنها استهدفت أيضا تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية وذلك بشكل أساسى فى إطار التحرك اليابانى للتوسع فى ممارسة دور أسيوى خلال عقدى السبعينات والثمانينات ويتضح التطبيق العملى لذلك بوجه خاص فى سياسة المعونات اليابانية تجاه دول شرق آسيا.

وقد قسم الباحث كل مبحث إلى مطلبين المطلب الأول يتناول الفترة من ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٠، والثانى يتناول الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥، وذلك باعتبار أن المرحلة الثانية هى التى أصبحت فيها اليابان هى المتعامل الأول مع دول المنطقة فى مجالات التجارة والإستثمار والمعونات، حيث حلت محل الولايات المتحدة كصاحبة النفوذ الإقتصادى فى تلك المنطقة، وذلك بخلاف الفترة الأولى التى كانت فيها اليابان واحدة من أهم المتعاملين مع دول المنطقة. ويهدف ذلك إلى اختبار سلوك اليابان خلال فترة تعتبر فيها القطب الإقتصادى بين دول المنطقة. وذلك لبحث ما إذا كانت اليابان قد أصبح لها دور سياسى مصاحب للنفوذ الإقصادى لها ومدى التناسب بين الدور السياسى لليابان وبين نفوذها الإقتصاى فى تلك المنطقة.

المبحث الأول

التجارة اليابانية

مع دول شرق آسيا

مقدمة :-

تأسست أهمية التجارة اليابانية مع منطقة شرق آسيا على توافر العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية، فضلا عن الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات اليابانية بدول المنطقة... غير أن توزيع تجارة اليابان مع دول شرق آسيا فى الفترة الأولى تحدد أساساً بالسياسة الأمريكية التى دفعت اليابان إلى مقاطعة الصين الشعبية تجارياً فى حين دعمت تجارة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا غير الشيوعية، بإعتبار أن التجارة اليابانية مع تلك المنطقة هى أحد الأدوات الإقتصادية لمواجهة الشيوعية فيها. وفى مطلع السبعينات أصبحت اليابان هى التاجر الأول مع دول منطقة شرق آسيا إجمالا، والملاحظ أن اليابان إستمرت خلال السبعينات والثمانينات من فترة الدراسة – وهى الفترة الى أصبحت فيها أكبر المتعاملين تجارياً مع دول شرق آسيا – فى الإلتزام بحظر التجارة فى السلع الإستراتيجية مع الدول الشيوعية، ودخلت فى نطاق ذلك الدول الشيوعية بمنطقة شرق آسيا. أى أنها استمرت فى الإلتزام بوضعها فى نطاق التحالف الغربى عموما ووضعها كحليف للولايات المتحدة بشكل خاص.

ويمكن القول أن القاسم المشترك الأعظم فى علاقات اليابان التجارية بدول شرق آسيا هو العجز التجارى لصالح اليابان فى مواجهة هذه الدول وقد أدى إلى ذلك بشكل أساسى إعتبارات ناتجة عن طبيعة اقتصادات تلك الدول وإن كان الملاحظ أن المقترحات التى قدمتها اليابان لحل إشكالية العجز التجارى لم تمنع بشكل جوهرى من تفاقم تلك الإشكالية.

المطلب الأول

المرحلة الأولى وتمتد من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠

أهمية التجارة الخارجية للتنمية الإقتصادية فى اليابان:-

تأسست أهمية التجارة الخارجية للتنمية الإقتصادية فى اليابان على عوامل أساسية أهمها:(أ) الحاجة إلى المواد الخام.

إعتمد نمو الإقتصاد الياباني بمعدل عال خلال هذه الفترة على القطاع الصناعى وبشكل أساسى فى الصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة[1]، وبلغت قيمة الإستثمار فى الآلات فى عام ١٩٦٥ ١٥,٧ بليون دولار زادت إلى ٤٢,٩ بليون دولار بنهاية الستينات ولم يكن من الممكن الإعتماد على المواد الخام المتواجدة باليابان نظراً لفقر اليابان فى المواد الخام اللازمة لتلك الصناعات، وقد ادرك رجال الأعمال أن نقص المواد الأولية يشكل عائقا لنجاح التصنيع الثقيل.. ولذلك فقد أصبح واضحا أن تجارة اليابان الخارجية تقدم دعماً أساسيا للنمو الاقتصادى وامداد الاسواق بالانتاج الصناعى، وعلى الرغم من التقدم فى التكنولوجيا التى زادت من الكفاءة المتزايدة التى حولت بها الصناعة المعادن إلى المنتجات النهائية، فإن طبيعة النمو الاقتصادى اليابانى إستلزم كميات أكبر كثيراً من المعادن كل عام عن العام الذى يسبقه.

(ب) المنافسة بين الشركات اليابانية فى الإقتصاد اليابانى

أدى الوضع التنافسى داخل الإقتصاد اليابانى إلى خلق ضغوط ملموسة للتوسع فى التصدير، فقد كان هناك عدد محدود من الشركات اليابانية لها السيطرة على معظم الصناعات اليابانية - وكانت هناك منافسة شديدة فيما بينها وأصبحت هناك حاجة لهذه الشركات للتوسع فى التصدير للأسواق الدولية لتصدير منتجاتها. وقد شجعت الحكومة عملية التصدير وذلك بتأسيس مجلس التصدير بهدف تخطيط وزيادة الصادرات، وقامت الدولة فى اليابان بدعم الصادرات عن طريق التمويل قصير الأمد، والتمويل طويل الأمد.[2]

(1) Herman Kahn and Thomas Pepper: The Japanese Challenge (New York: Thomas Crowell, Publishers) 1979, p. 208.

(2) Fujiwara Sadao: Foreign Trade Investment and Industrial in Postwar Japan, in T Morris Suzuki and Ts eyama, (Editors) Japanese Capitalism since 1945 (New York: M.e. Sharp inc) 1989, p320.

توزيع التجارة اليابانية مع دول شرق آسيا خلال هذه الفترة

التجارة مع الصين الشعبية

اتسمت العلاقة بين تجارة اليابان مع الصين الشعبية والبيئة السياسية لعلاقات الدولتين بالحساسية الشديدة من جانب حجم التجارة بين البلدين للتطورات فى البيئة السياسية لعلاقات الدوتين وبشكل أساسى فيما يتعلق بقضية وحدة الصين وموقف اليابان منها. حيث تغير حجم التجارة صعوداً وهبوطاً وفقا لمحدد أساسى وهو اتجاه سياستى البلدين بشأن قضية وحدة الصين.

والتزمت اليابان فى تجارتها مع الصين بقرار الحظر على تصدير السلع الإستراتيجية للصين ولم يتعدى اجمالى حجم تجارتها مع الصين ٠,٤ ٪ من إجمالى تجارتها الخارجية.[1]

ولكن على الرغم من ذلك فإن قطاعات عديدة من رجال الأعمال اليابانيين كانوا مدفوعين بالامكانيات الهائلة للأسواق الصينية الواسعة، وتمشى ذلك مع تقديم الصين حوافز اقتصادية لليابان لتصدير سلع رخيصة الثمن وعالية الجودة من المصنوعات اليابانية.. وذلك فى إطار الدبلوماسية الشعبية التى تبنتها الصين مع اليابان وقد أدى ذلك لإرتفاع نسبة التجارة مع الصين إلى ١,٨ ٪ من إجمالى التجارة اليابانية، إلا أن معدل التجارة اليابانية مع الصين بدأ فى التدهور عام ١٩٥٩ . وذلك بعد الغاء الصين لكل الطلبات اليابانية فى الإتفاق الإقتصادى الذى كان موقعا عليه حديثا بين الدولتين، ذلك نتيجة لرفض حكومة اليابان فى عهد كيشي الإعتراف بالصين الشعبية وهذا مايتضح فى المبحث الأول من الفصل الثانى من هذه الدراسة وقد أدى ماسبق لتدهور العلاقات التجارية بين البلدين وادى كذلك لإنقاص قيمة التجارة بين الدولتين بحيث لم تتعدى عام ١٩٥٩ ٠,٣ من إجمالى الجارة اليابانية، وعام ١٩٦٠ ٠,٣ عام ١٩٦١ ٠,٥ و ٠,٨ عام ١٩٦٢ .. ولكن بعد توقيع اتفاق التجارة بين الدولتين فى عام ١٩٦٢ تزايد اجمالى قيمة التجارة بين الدولتين بدرجة محسوسة، بحيث زاد ٣

(1) Donald C, Hellman, Japan and East Asia, op. cit., p. 115.

أضعاف عام ١٩٦٣ عن عام ١٩٦٢ من ٤٨,٥ مليون دولار إلى ١٣٧,٥ مليون دولار ثم تبع ذلك الزيادة المطردة لقيمة التجارة ونسبة التجارة بين اليابان والصين من إجمالى التجارة اليابانية خلال الأعوام ١٩٦٣ و٦٤ و٦٥، ٦٦....

ولكن هذه التجارة عادت للانخفاض عام ١٩٦٧ بعد قيام الثورة الثقافية فى الصين، حيث انخفضت نسبة التجارة مع الصين إلى إجمالى التجارة اليابانية من ٣,٢٪ إلى ٢,٥٪ ثم ٢,١٪ ثم عادت للارتفاع بمعدل ٣٪ فقط خلال عام ١٩٦٩.

جدول رقم (١٠)

تطور التجارة بين اليابان والصين فى الفترة من ١٩٥٨-١٩٧٠ (بالمليون دولار)

العام	الصادرات	الواردات	الاجمالى	النسبة من الصادرات اليابانية	النسبة من الواردات اليابانية	الاجمالى
١٩٥٨	٥٠.٨	٥٤,٤	١٠٥.٢	١,٨	١,٨	١,٨
١٩٥٩	٣,٧	١٨,٩	٢٢,٦	٩,١	٠,٥	٠.٣
١٩٦٠	٢.٧	٢٠,٧	٢٣,٤	–	٠,٥	٠,٣
١٩٦١	١٦,٧	٣٠,٩	٤٧,٦	٠.٤	٠,٥	٠,٥
١٩٦٢	٣٨.٥	٤٦.٠	٤٨.٥	٠,٨	٠.٨	٠.٨
١٩٦٣	٦٢,٤	٧٤,٦	١٣٧,٠	١,١	١,١	١,١
١٩٦٤	١٠٢.٧	١٥٧,٨	٣١٠,٥	٢,٣	٢٪	٢,١
١٩٦٥	٢٥٤,٣	٢٢٤,٧	٤٧٠,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩
١٩٦٦	٣١٥,٢	٣٠٦,٢	٦٢١,٤	٣.٢	٣.٢	٣,٢
١٩٦٧	٢٨٨,٣	٢٦٩,٥	٥٥٧,٨	٢.٨	٢,٣	٢.٥
١٩٦٨	٣٢٥.٥	٢٢٤,٢	٤٧٩,٨	٢,٥	١,٧	٢,١
١٩٦٩	٣٩٠	٢٣٤.٥	٦٢٥,٣	٢,٤	١,٦	٢.٥
١٩٧٠	٥٦٨.٩	٢٥٣,٨	٨٢٢,٧	٢,٩	١,٣	٢,٢

Source: Donald C Hellman, Japan and East Asia (London: Breager Press) 1971, p. 58.

التجارة مع دول جنوب شرق آسيا:

استفادت تجارة منطقة جنوب شرق آسيا مع اليابان من عاملين أساسيين أولهما تمتع منطقة شرق آسيا بوجود بعض المواد الخام التى تحتاجها اليابان وثانيهما وضع تجارة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

(أ) تمتعت منطقة جنوب شرق آسيا بوجود بعض المواد الخام التى أحتاجها اليابان لتنمية اقتصادها ومن أهمها الخشب، حيث إن اليابان تحتاج إلى الخشب أكثر من أى دولة أخرى على سطح الأرض وذلك لاستهلاكها كميات كبيرة من الورق فضلاً عن أن العديد من المنازل اليابانية مصنوعة من الخشب. وقد زادت أهمية الخشب المستورد من جنوب شرق آسيا بسبب فرض الولايات المتحدة وكندا سياسات نقدية على صادرات الورق والخشب هو ثانى أهم الواردات اليابانية بشكل عام بعد البترول خلال هذه الفترة.(1)

وبشكل عام فقد زادت مشاركة اليابان فى صادرات دول جنوب شرق آسيا من ٨,٣ ٪ فى عام ١٩٥٥ إلى ١٤,٦ ٪ فى عام ١٩٦٣م. زادت الصادرات اليابانية لدول المنطقة بمعدل سنوى ١٨ ٪ بينما زادت وارداتها من هذه المنطقة بمعدل ١٠,٤ ٪ فقط.

(ب) وقد جاء المحفز الأساسى لزيادة التجارة اليابانية مع دول منطقة جنوب شرق آسيا غير الشيوعية كنتيجة للسياسة التى تبنتها الولايات المتحدة لدعم تجارة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا، حيث وجدت الولايات المتحدة فى دور اليابان الاقتصادى دعامة لها ضد الشيوعية فى شرق آسيا. وخلال الفترة من ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٤ اتجهت الولايات المتحدة لدفع التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا، ففى أبريل ١٩٥٠ تبنت وزارة الخارجية الامريكية مؤتمر طوكيو الاقتصادى - التجارى الذى أستهدف دفع التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا- وفى عام ١٩٥١ تم تشكيل لجنة بوزارة الخارجية الأمريكية لتنسيق تجارة المواد الخام من جنوب شرق آسيا مقابل المنتجات اليابانية لها، كما استخدمت الولايات

---

(1) Jon, Holliday, Japanese Imperalism Today, op. cit., p. 56.

المتحدة برنامج معونة الدفاع المتبادل لتحريك التجارة بين اليابان وجنوب شرق آسيا بتقديم المعونة لها[1].

الفلبين :

حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كصاحبة أكبر نصيب من الصادرات الفلبينية خلال العام ١٩٧٠ قبل اليابان. حيث بلغت واردات الولايات المتحدة من الفلبين ٣٢٧ مقابل ٢٩٨ واردات اليابان من الفلبين ولكن اليابان أصبحت خلال هذا العام (١٩٧٠) المورد الأول للفلبين حيث بلغ حجم صادراتها للفلبين ٢٤٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ مقابل ٢٦٦مليون دولار عام ١٩٦٩ وكانت الصادرات اليابانية الأساسية هى الآلات والمعدات والسلع المصنعة. وقد حدث تحول فى ورادات الفلبين من الولايات المتحدة إلى اليابان بسبب فرض الفلبين تدريجياً تعريفات جمركية على السلع الأمريكية[2].

سنغافورة

وصلت تجارة سنغافورة مع اليابان إلى ٤٠٠ مليون دولار وقد أرسلت اليابان بعثات تجارية بشكل منتظم إلى سنغافورة لدعم تجارتها معه رأس إحداها رئيس بورصة طوكيو للنقد الأجنبى.

التجارة مع أندونيسيا :

اشترت اليابان عام ١٩٦٨ ما قيمته ١٧٢ مليون دولار من المواد الأولية وهو يمثل أكثر من ربع اجمالى الصادرات الأندونيسية وثلث الصادرات الأندونيسية إلى منطقة شرق آسيا والتى بلغت ٣٥٨ مليون دولار. أما السلع اليابانية المصدرة لأندونيسيا فهى تقدر بنصف إجمالى الواردات الأندونيسية وثلثين وارداتها الآسيوية وتشترى اليابان معظم البترول

(1) William Nester: Japan's growing power over East Asia and the World, op. cit., p.44.

(2) Irwin Isnberg, Japan as Asian Power, op. cit., p133.

الأندونيسى كما تشترى خمسة ملايين متر من الخشب. والصادرات اليابانية لأندونيسيا بلغت ١٥٩ مليون دولار عام ١٩٦٨ مقابل ٢٢٦ مليون دولار فى عام ١٩٦٩ أما الواردات اليابانية من أندونيسيا فقد وصلت اجمالا عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٩,٦ مليون دولار وهو ثلثى صادرات اندونيسيا.(١)

التجارة مع فيتنام الجنوبية:

أدى أقتصاد الحرب فى فيتنام الجنوبية إلى جعل اليابان تحقق مكاسب من التصدير. وقد كان تدفق السلع اليابانية إلى فيتنام للجنوبية كبيراً لدرجة أن قيمته قدرت بـ ٣٠٪ من اجمالى عجز ميزان المدفوعات فى فيتنام الجنوبية خلال السنوات الأخيرة من هذه المرحلة وتمثلت الصادرات اليابانية لفيتنام فى الصمنوعات والآلات والالكترونيات.

وبالنسبة لفيتنام الجنوبية اتسمت الصادرات اليابانية بخصيصة رئيسية وهى رخص سعرها وسرعة نقلها لفيتنام.

التجارة مع تايلاند

جدول رقم (١١)

التجارة بين اليابان وتايلاند فى عامى ١٩٦٩-١٩٧٠ (بالمليون دولار)

قيمة التجارة / العام	صادرات اليابان	واردات اليابان
١٩٦٩	٤٤٣,٢	١٦٧,٤
١٩٧٠	٤٤٩,٩	١٨٩.٦

Source: Irwin Isnberg, Japan as Asian power (New York: The Wilon company) 1977, p. 150.

(1) Irwin Isnberg, Japan as Asia power, Ibid., p. 149.

يلاحظ وجود عجز لتجارة اليابان مع تايلاند لصالح اليابان خلال عامى ١٩٦٩ و١٩٧٠.
وقد كان من نتيجة هذا العجز ظهور احتجاج من جانب أحزاب المعارضة السياسية وبعض الكتاب والدوائر المالية على طريقة الحكومة لحل هذه المشكلة لكن كان الإجراء الوحيد الذي أتخذته الحكومة هو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية خلال عام ١٩٧٠ وفشلت الحكومة ووزير الشئون الاقتصادية فى الحصول على موافقة اليابان على وضع خطة تجارية بين البلدين لتخفيض العجز فى ميزان التجارة بين البلدين عاماً بعد عام وفى ١٩٧٠ قام بعض طلاب الجامعة بتأسيس نادى المناهضين لليابان بتأييد عدد من الأساتذة وفضلاً عن ذلك تم تأسيس أندية للشباب بهدف التمرد على الغازى اليابانى "Nippon imvader" لكن القنوات الرسمية اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادى الخارجى لم تظهر أى علامات اعتراض على التوسع الاقتصادى اليابانى فى العلاقات التجارية.

وقد كانت المعدات والآلات هى أهم عناصر الصادرات اليابانية لتايلاند تبعتها المنتجات المعدنية وبالأخص الصلب.

التجارة مع كوريا الجنوبية:

اتسمت العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية خلال هذه الفترة بتبادل التأثير والتأثر بين الإعتبارات والعناصر الأساسية للسياسة والاقتصاد فى هذه العلاقات - حيث أن جماعات رجال الأعمال اليابانية إنطلاقاً من مصالحها الاقتصادية المتنامية مع كوريا الجنوبية قامت بالدور الرئيسى فى صياغة الإتفاق الاقتصادى الذى كان جزءاً من اتفاق تطبيع العلاقات وقد أدى توقيع إتفاق تطبيع العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٥ إلى توسع الدور اليابانى بشكل سريع فى كوريا الجنوبية فى المجالات الاقتصادية والتجارية: وحتى نهاية هذه المرحلة كانت اليابان هى ثانى شريك تجارى مع كوريا بعد الولايات المتحدة. وتعتمد الصناعات فى كوريا الجنوبية على استيراد الآلات فى اليابان، بدلاً من الولايات المتحدة وذلك بسبب الشروط الأسهل للإئتمان التجارى فى اليابان علاوة على التكلفة الأكثر إنخفاضا للواردات من اليابان عنها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثانى

المرحلة الثانية من ١٩٧١ – ١٩٨٥

التجارة اليابانية مع الصين الشعبية:

تكاملت مجموعة من الإعتبارات والعوامل فى احداث التأثير الإيجابى على تجارة اليابان مع الصين الشعبية حتى أصبحت اليابان هى الشريك التجارى الأول للصين الشعبية – والملاحظ بشكل أساسى هو العلاقة الإيجابية بين تغير مناخ العلاقة بين البلدين بالإعتراف اليابانى بالصين الشعبية وتطبيع العلاقات بينها من ناحية والتوسع فى التجارة بينهما من ناحية أخرى.

كان توقيع اتفاق التجارة الطويل الأجل بين اليابان والصين بالتوازى مع معاهدة السلام والصداقة التى وقعت عام ١٩٧٨ بمثابة دعامة لتحقيق مستويات عالية من التبادل التجارى بين البلدين وإطار مؤسسى يقدم تفضيلات للتجارة بين اليابان والصين حيث نص على تمتع كل من البلدين بحق الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالضريبة على الواردات[١] وقد ساعد التغير فى السياسة الاقتصادية للصين، فضلا عن قربها الجغرافى من اليابان ساعد ذلك اليابان على تحسين علاقاتها الإقتصادية بالصين.

وقد أصبحت اليابان الشريك الاقتصادى الأول للصين حيث تمدها بالمنتجات المعدنية والآلات والمعدات عالية التكنولوجيا. فى حين تستورد اليابان من الصين المنسوجات والمنتجات الزراعية[٢].

وبشكل عام فإن الاشكالية الرئيسية التى واجهت العلاقات التجارية بين اليابان والصين قد تمثلت فى تزايد العجز التجارى بين البلدين لصالح اليابان، حيث تزايد هذا العجز إلى أن بلغ

---

(١) الاهرام ١٣/١٢/٧٣.

(2) Asian security 1979, op. cit., p. 115.

٧ مليارات دولار عام ١٩٨٥.

وفى إجتماعات اللجنة الاقتصادية اليابانية الصينية عام ١٩٨٥ أوضحت الصين أن تزايد العجز التجارى من شأنه أن يهدد نمو العلاقات التجارية بين اليابان والصين وأنه من الضرورى إتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة هذا العجز[١].

ونتيجة لعدم إتخاذ اليابان خطوات لإصلاح العجز فإن الصين أقدمت على فرض قيود على دخول بعض المنتجات اليابانية إلى الصين[٢]. وقد ترتب على فرض الصين لقيود على الواردات اليابانية وبخاصة فى مجال السيارات أن انخفضت الواردات الصينية من اليابان بمقدار ١,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٦[٣].

التجارة اليابانية مع تايوان :-

شكلت صادرات اليابان إلى تايون ما يعادل ٤ ٪ من اجمالى صادرات اليابان، تشمل الصادرات اليابانية لتايوان منتجات الحديد والصلب والآلات والمعدات والكيماويات. والمشتريات اليابانية من تايوان تشمل بشكل أساسى السمك، بلغ الفائض التجارى لليابان مع تايوان ٢,٩ بليون دولار.

وقد أظهرت تايوان شعورها بالظلم فيما يخص ميزانها التجارى مع اليابان وفى فبراير ١٩٨٢ فرضت حظراً على ٥٠٠ سلعة يابانية مندرجة تحت بند واردات تايوان من اليابان.

ويوضح أحد التحليلات عن العلاقات التجارية بين اليابان وتايوان وضع تلك العلاقة بأنه كان لزاماً على اليابانيين زيادة واردتهم من تايوان خلال هذه الفترة[٤].

---

(١) الأهرام ١٩٨٥/٧/٥.

(2) Asian security 1985, op. cit., p. 53.

(٣) الأهرام ١٩٨٦/١١/٧.

(4) Shibsaw, Masohida: Japan and East Asia Pasifism, op. cit., p. 58.

جدول رقم (١٢)

تطور التجارة بين اليابان وتايوان فى الفترة من ١٩٧٨–١٩٨٥ (بالمليون دولار)

قيمة التجارة / العام	صادرات اليابان	واردات اليابان
١٩٧٨	٣,٠٤٩	٢,٠٣٠١
١٩٧٩	٤,٣٦٧	٢,٤٧٦
١٩٨٠	٤.٧٦١	٢,٢٣٩
١٩٨٤	٥.٩٨٦	٣,٢٠٤
١٩٨٥	٥.٠٢٥	٣,٣٨٦

Source: Dick K. Kanto: International Economic Relations, In Frederica M. Bunge: A country Study (Washington: The American university) 1981, p. 223.

يوضح هذا الجدول أن حجم التجارة بين اليابان وتايون يتجه إى التزايد بالنسبة للصادرات فى الفترة من ٧٨ حتى ١٩٨٤، بالنسبة للواردات فى الفترة من ٧٨ – ٨٥. أن كان من الملاحظ أن حجم الزيادة فى الصادرات اليابانية لتايون أكبر من حجم الزيادة فى وارداتها

التجارة مع هونج كونج

جدول رقم (١٣)

تطور التجارة بين اليابان وهونج كونج فى الفترة من ١٩٧٨–١٩٨٠ (بالمليون دولار)

قيمة التجارة / العام	صادرات اليابان لهونج كونج	واردات اليابان من هونج كونج
١٩٧٨	٣,٠٨٨	٤٩٨
١٩٧٩	٣,٦٧٩	٦٦٣
١٩٨٠	٤.٧٦١	٥٦٩

Source : Dick K. Kanto: international economic Relation in Frederica M. Bung, Japan: A country Study (Washington: American university) 1981, p.338.

يوضح هذا الجدول أن الصادرات اليابانية لهونج كونج تتجه إلى الزيادة فى تلك الفترة على حين أن الواردات اليابانية وإن كانت قد تزايدت بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩، فإنها تناقصت عام ١٩٨٠ من ٦٦٣ مليون دولار إلى ٥٦٩ مليون دولار. وبشكل عام فإن حجم الصادرات خلال السنوات الثلاث يزيد عن حجم الواردات مما أدى إلى بروز اشكالية العجز التجارى بين البلدين.

التجارة اليابانية مع دول الآسيان:-

التجارة هى أهم أبعاد العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول الآسيان، وقد قامت العلاقات التجارية بين اليابان ودول الآسيان على شراء اليابان للمنتجات الأولية وتبيع فى المقابل لهذه الدول السلع المصنعة التى حلت محل الواردات التقليدية من الولايات المتحدة وغرب أوربا، وكان نمو اتجاه اليابان كسوف للمنتجات الأولية لدول الآسيان عاملا هاماً فى تحقيق مكاسب للصادرات، ونمو لهذه الدول التى تعتبر اقتصاداتها موجهة للتجارة بدرجة عالية.. وبلغ إجمالى التجارة بين اليابان ودول الآسيان فى عام ١٩٨٥ ٣٢,٧ بليون دولار.

جدول رقم (١٤)

تطورالتجارة بين اليابان ودول الآسيان بين عامى ٧٠-٨٥ (النسبة ٪)

	الصادرات لليابان		الواردات اليابان	
	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥
أندونيسيا	٪٤١	٪٤٩	٪٣٩	٪٥٨
ماليزيا	٪١٨	٪٢٥	٪١٧	٪٢٢
الفلبين	٪٤٠	٪١٩	٪٣١	٪١٤
سنغافورة	٪٨	٪٩	٪١٩	٪١٠
تايلاند	٪٢٥	٪١٣	٪٣٧	٪٣٦

Source : Saboro Okita: Japan and the developing economies (Tokyo: university Tokyo press) 1989, p. 39.

يوضح هذا الجدول أن أندونيسيا هى أكثر دول الآسيان اعتمادا على التجارة مع اليابان حيث بلغت الصادرات اليها ٤٩ ٪ عام ٨٥ والواردات منها ٥٨ ٪ فى نفس العام تليها ماليزيا ثم تايلاند ثم الفلبين وسنغافورة.

وهناك خصيصتان للتجارة اليابانية مع دول الآسيان:-

(أ) النمو المتناقص للطلب اليابانى على منتجات الموارد الأولية من دول الآسيان، حيث أصبح معدل النمو أقل كثيراً بعد عام ١٩٧٣ بسبب التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد اليابانى، من الاعتماد على صناعات مستهلكة للموارد إلى صناعات تحتاج إلى كثافة أقل فى الموارد.

(ب) أن السلع المصنعة أصبحت أساسية بشكل متزايد فى صادرات دول الآسيان.

ونتيجة للعجز التجارى فى ميزان المدفوعات بين اليابان من ناحية، ودول الآسيان من ناحية أخرى بدأت بدول الآسيان فى مطالبة اليابان باتخاذ إجراءات لسد العجز فى الموازين التجارية بينها وبين اليابان. وفى مؤتمر ١٩٨٥ - الذى ضم وزراء خارجية دول الآسيان مع اليابان طالبت دول الآسيان بزيادة وارداتها من تلك الدول من المواد الأولية والسلع المصنعة. وبالأخص خفض التعريفات على بعض الواردات مثل الدجاج والخشب وركزت على ذلك المطلب كل من أندونيسيا وتايلاند، إلا أن هذه الطلبات لم تقبلها اليابان بسبب المعارضة الواسعة القوية من جانب جماعات المصالح الاقتصادية فى اليابان، حيث لم تدخل هذه الطلبات ضمن المشروع المبكر لتخفيض التعريفات وأن كانت قد بدأت فى أخذها فى الاعتبار منذ عام ١٩٨٥ ، وبدأت اليابان فى هذا العام فى تطبيق خطة لفتح أسواقها أمام منتجات دول الآسيان[١].

سنغافورة:

قدرت فى عام ١٩٨٠ صادرات اليابان لسنغافورة بـ ٣ ٪ من إجمالى الصادرات اليابانية وثلثى صادرات سنغافورة لليابان شملت المنتجات البترولية، وتصدر اليابان لها الآلات ومعدات النقل والحديد والصلب.

---

(1) Japanese Economic Almanac, 1985, op. cit., p. 28.

جدول رقم (١٥)

تطور حجم التجارة بين اليابان وسنغافورة فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٩ (بالمليون دولار)

العام	صادرات	واردات	توازن
١٩٧٠	٤٢٢	٦٨.٩	٣٣٦,١
١٩٧٥	١,٥٢٣.٧	٣٩٩	١,١٢٤.٨
١٩٧٩	٢,٦٧٩,١	١,٤٧٣,٤	١,٢٠٥,٧

Source: Dick K. Kanto: International Economic Relation, in Frederica Bung, Japan: A country Study (Washington: The American university) 1983, p. 338.

يوضح هذا الجدول

(أ) أن حجم التجارة بين اليابان وسنغافورة يزداد بشكل مطرد فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات

(ب) أن حجم الصادرات اليابانية يفوق بشكل متزايد حجم الواردات اليابانية من سنغافورة خلال هذه الفترة مما يعنى استمرار العجز التجارى فيها لصالح اليابان وتصاعد تلك المشكلة.

تايلاند:

بلغت صادرات اليابان لتايلاند عام ١٩٨٠ ١ ٪ من اجمالى صادراتها وتشمل صادرات اليابان لتايلاند معدات الإتصالات ومنتجات الحديد والصلب.

وبعد تصاعد العجز التجارى لتايلاند مع اليابان حدثت سلسلة من المقاطعات للسلع اليابانية فى تايلاند فضلاً عن القيام بأحداث شغب ضد المشروعات اليابانية فيها.

هناك تفسيران أساسيان لحركة المقاطعة فى تايلاند ضد البضائع اليابانية

أ – التفسير الأول يرى أن هذه الحركة ترجع أساساً لتأثيرات مرحلة الاحتلال اليابانى لتلك الدول ومن المخاوف من تجدد السيطرة اليابانية على هذه الدولة[1].

ب – التفسير الثانى:

ينظر إلى عاملين فى آن واحد وهما العجز التجارى بين اليابان وتايلاند وتأثير مرحلة الاحتلال اليابانى باعتبارهما متكاملين فى التأثير على حركة البضائع اليابانية[2].

ويرى الباحث أنه وان كان العجز التجارى هو العامل المباشر الأساسى فى التأثير على موقف تايلاند فإن ذلك لا ينفى أهمية تأثير إدراك عدة قطاعات فى تلك الدولة لليابان بسبب ممارستها الاستعمارية السابقة.

ماليزيا:

واجهت اليابان شكاوى من ماليزيا حيث أنها تشترى العديد من السلع اليابانية المصنعة بدءا من السيارات حتى أجهزة التسجيل فى حين أن اليابان لا تشترى فى المقابل أى سلعة مصنعة من ماليزيا. والصادرات الماليزية لليابان مقسمة بين البترول والخشب ويقدر حجم الصادرات الماليزية لليابان بـ ٢,٥ ٪ من إجمالى واردات اليابان

أشترت ماليزيا من اليابان: منتجات الحديد والصلب ومنتجات أخرى متنوعة.

التجارة اليابانية مع الفلبين:

بعد أربع سنوات من العجز التجارى بين اليابان والفلبين أستطاعت الفلبين أن يكون لها فائض تجارى مع اليابان علم ١٩٨٠ وتمد اليابان الفلبين بالعديد من السلع المصنعة وتستورد منها السكر والموز والخشب.

---

(1) Irwin Isinbirg, Japan as Asian power, op. cit., p.153.

(2) Gavin Baya: Asia and the international system (Cambridge: Wayne Wilson) 1978, P. 72.

التجارة اليابانية مع كوريا الجنوبية:

جدول رقم (١٦)

تطورالتجارة اليابانية مع كوريا الجنوبية فى الفترة من ٧٩-٨٥

	صادرات اليابان	واردات اليابان
١٩٧٨	٦,٠٠٣	٢,٥٩١
١٩٧٩	٦,٢٤٧	٣,٣٥٩
١٩٨٠	٥,٣٦٨	٢,٩٩٦
١٩٨٤	٧,٢٢٧	٤,٢١٣
١٩٨٥	٧,٠٩٧	٤,٠٩٢

Source: Dick K. Kanto International Economic Relations, in Frederica Bung, (ed) Japan: A country Study (Washington : The American university) 1983, p. 227.

ومن هذا الجدول يتضح انه خلال الفترة من ١٩٧٨ حتي ١٩٨٥ يزداد حجم الصادرات اليابانية لكوريا الجنوبية بشكل كبير عن وارداتها منها، وهو ما يشكل اشكالية العجز التجاري بين البلدين.

وبشكل عام تعد اليابان أهم الشركاء التجاريين لكل من اندونيسيا وماليزيا وتايلاند كما أنها ثانى أكبر الشركاء التجاريين مع الفلبين

فيتنام الجنوبية :

تضاءلت الصادرات اليابانية إلى فيتنام الجنوبية إلى أقل من مائة مليون دولار عام ١٩٧١، وذلك بسبب فرض الولايات المتحدة قيوداً على إستخدام المعونة المقدمة بالدولار لشراء السلع اليابانية، كما أنه نتيجة لانقاص الصادرات اليابانية اتجهت الحكومة اليابانية لمساعدة الصناعة اليابانية باقتراح برنامج معونة.

التجارة مع الدول الشيوعية بشرق آسيا :

أظهرت حالة التجارة اليابانية مع الدول الشيوعية بشرق آسيا أن اليابان رغم تغير وضعها الإقتصادى بين دول شرق آسيا فى مطلع السبعينات باعتبارها الدولة القطب الإقتصادى فيها استمرت فى المقابل فى الإلتزام بوضعها كأحدى الدول ضمن الدول الغربية أى أن تطور اليابان إلى وضع القطب الإقتصادى لم يصاحبه تغير إلى وضع مستقل لليابان فى علاقاتها التجارية مع الدول الشيوعية أو تعاملها معها وفقاً لأسس تختلف عن أسس الدول الغربية.

لم تتعدى التجارة مع الدول السيوعية باستثناء الصين ١ ٪ من إجمالى تجارة اليابان الخارجية، حيث التزمت اليابان فى التجارة مع الدول الشيوعية بقرار اللجنة التنسيقية للسياسة التجارية بين الشرق والغرب (cocom) الذى يحظر تصدير السلع الاستراتيجية عالية التكنولوجيا للدول الشيوعية التى ضمت فى شرق آسيا كوريا الشمالية ومنغوليا وفيتنام الشمالية.

وإن كانت اليابان قد دخلت فى علاقات تجارية فى سلع أخرى مع هذه الدول شملت تصدير معدات النقل لكوريا الشمالية ومنتجات الحديد والصلب لفيتنام فى حين أستوردت من كوريا الشمالية بعض السلع مثل الفحم من فيتنام.

الخلاصة :

أنه من بين مجموع دول شرق آسيا فإن جميع دول الآسيان فضلا عن الصين وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية – قد عانت من إشكالية العجز التجارى بينهما وبين اليابان غير أن تصاعد تلك الإشكالية على أجندة العلاقات بين اليابان والدول الآسيوية قد تحدد بمحددين أساسيين وهما حجم العجز فى الميزان التجارى بين اليابان وتلك الدول حيث أنه كلما زاد حجم العجز التجارى كلما تفاقمت تلك الإشكالية وهو ما يظهر بوضوح فى حالتى الصين وكوريا الجنوبية – والمحدد الثانى هو السياسة اليابانية فى معالجة هذا العجز فالملاحظ أنه عدم إتخاذ اليابان لإجراءات حاسمة فى مواجهة هذا العجز كان من شأنه أن يدفع الدول الآسيوية لإتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من الصادرات اليابانية اليها.

المبحث الثانى

الاستثمارات اليابانية فى دول شرق آسيا

مقدمة:

مع إتجاه اليابان لزيادة إستثماراتها الخارجية آحتلت منطقة شرق آسيا المكانة الأولى من بين مناطق العالم التى أتجهت إليها الاستثمارات اليابانية وذلك كما يظهر من تطور الاستثمارات اليابانية فى الفترة من (١٩٦٥-١٩٦٨) ويمكن تفسير ذلك بالسياسات التى اتبعتها العديد من الدول الآسيوية والتى تضمنت مزايا لليابان للاستثمار فيها، وأهمها كل من تايوان وهونج كونج. يمكن القول ان هنالك علاقة طردية بين تزايد المزايا التى تمنحها الدول الاسيوية لليابان وبين زيادة حجم الاستثمارات اليابانية فى تلك الدول.

وإن كانت الاتجاهات الأجنبية المناوئة لليابان فى الفلبين قد منعت إصدار قانون لضمان الاستثمارات الأجنبية فيها تأسيساً على ممارسات اليابان فى فترة الإحتلال وبحلول عقد السبعينات أصبحت اليابان هى المستثمر الأول من بين دول العالم فى منطقة شرق آسيا. وقد أتسمت الاستثمارات اليابانية بعدة خصائص ميزتها عن الاستثمارات الخارجية للدول الأخرى، حيث أتسمت بأنها تفضل الملكية المشتركة فضلاً عن تسهيل نقل التكنولوجيا للدول المستثمر فيها.

المطلب الأول

الاستثمارات في المرحلة الاولى

من ١٩٥٠ – ١٩٧٠

خلال هذه الفترة كان إجمالى الاستثمارات اليابانية الخارجية ضئيلاً بالمقارنة بالدول الرأسمالية الأخرى فى العالم. وحتى منتصف الستينات كانت اليابان تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها، وكان التوازن يتم فقط عن طريق تدفقات رأس المال إلى اليابان ولكن مع تحول هذا العجز إلى فائض تجارى بدأت الرأسمالية اليابانية فى الإستثمار فى الخارج فضلاً عن ذلك فإنه الاستثمارات اتت كنتيجة لتطور الحاجات الداخلية للاقتصاد اليابانى وهى

أ - الحاجة للاستثمار فى المواد الأولية فقد أدى النمو الاقتصادى لليابان لمرحلة ما بعد الحرب والتغيرات التى شهدها الهيكل الصناعى إلى زيادة متسارعة فى حاجة اليابان إلى المواد الأولية الأساسية واستهلاك المواد الأولية زاد بمعدل يتجاوز معدل الزيادة فى الناتج الاجمالى القومى وبخاصة البترول الذى يمثل ٧٠٪ من استخدام الطاقة الأولية عام ١٩٥٠ وقامت شركة يابانية بالاستثمار فى مجال صناعة النحاس فى الفلبين.

ب - كانت معظم الاستثمارات اليابانية فى مجال استثمار المواد الخام فى هذه الفترة خاصة الأخشاب فى جنوب شرق آسيا، والبترول فى الخليج العربى والحديد فى الهند وأستراليا.

جدول رقم (١٧)

تطور قيمة إستثمارات اليابان فيما وراء البحار فى الفترة من (١٩٦٥-١٩٦٨) بالمليون دولار

العام / المنطقة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
أوروبا	٠,٤	٤٤,٥	-	-
أمريكا اللاتينية	٤٥,٢	٣.٧	٣٤,٥	٣٣,٥
افريقيا	١.٩	٣٣,٠	٢,٥	٤٢,٩
شرق آسيا	٣٤.٤	-	٤٢.٨	٥٠.٨
الشرق الأوسط	١٣,٠	-	١٩,٣	٢١.٩

Source: M.G. Yoshino: Japanese Foreign Direct Investment, in Frank, Isaiah, The Japanese economy in international perspective, op. cit., p. 250.

يوضح هذا الجدول أنه رغم أن منطقة شرق آسيا حصلت على حجم أقل من الاستثمارات من منطقة امريكا اللاتينية عام ١٩٦٥ ولم تحصل على أى قدر من الاستثمارات عام ١٩٦٦ فإن تلك المنطقة حصلت على الحجم الأكبر من الاستثمارات فى عامى ٦٨،٦٧ هو ما يعنى تزايد أهمية منطقة شرق آسيا للاستثمارات اليابانية خلال تلك الفترة.

فى عام ١٩٦٦ قامت تايوان بإنشاء أولى المناطق الحرة فى أحدى المناطق وتبعتها كل من كمبوديا والفلبين وأندونسيا وكوريا الجنوبية كاجراء طارئ لمواجهة مشاكل العجز فى موازين المدفوعات لهذه الدول علاوة على البطالة العامة. كما كان للتخفيضات فى المعونات الحكومية الرسمية من الولايات المتحدة بشكل كبير أثره فى تولد الحاجة لجذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية ويستفيد المستثمرون من إقامة هذه المشروعات من خلال إمدادات العمل الرخيصة والاستثناءات الضريبية والمزايا الضريبية فى الدولة التى تصدر منها السلع النهائية وكانت اللجنة التى أسسها اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية متحمسة للمشاركة فى مثل هذه المشروعات[1].

دول جنوب شرق آسيا:

الاستثمارات اليابانية فى أندونيسيا:

أتسمت الاستثمارات اليابانية فى أندونيسيا بخصيصة رئيسية وهى أن جميع العناصر والاعتبارات المؤثرة على تلك الاستثمارات سواء منها ما يتعلق بالعلاقات بين اليابان وأندونيسيا أو سياسة أندونيسيا فى تشجيع الاستثمارات قد تكاملت فى آن واحد وبالأخص خلال فترة سوهارتو لزيادة الاستثمارات اليابانية فى تلك الدولة.

من بين ٦٠٠ مليون دولار مثلت إجمالى قيمة الاستثمارات اليابانية فى اسيا خلال الفترة من ١٩٥١-١٩٧٠ استثمرت اليابان بما قيمته ١٥٠ مليون دولار أى ما يعادل الربع فى ٤٨ مشروعاً فى أندونيسيا.

(1) Chikara Higashi And G. Peter lauter: The internationalization of Japanese economy, (Boston: Kluwer academic publisher) 1987, p55.

وساعد على العلاقات القوية التى تمتعت بها اليابان مع أندونيسيا خلال تلك المرحلة القادة العسكريين الذين حكموا أندونيسيا والذين تلقوا تدريباتهم خلال فترة الاحتلال العسكرى لليابان فى الثلاث أعوام ونصف خلال الحرب العالمية الثانية على أيدى يابانيين.

وبعد تولى سوهارتو الحكم بأندونيسيا قامت اليابان بالاستفادة من ذلك بالحصول على حاجتها من النفط وخشب الغابات وحقوق الصيد والنيكل وعملت اليابان والولايات المتحدة على تحقيق الاستقرار لنظام سوهارتو بتشجيع المستثمرين الاندونيسيين ونشطت اليابان فى مجال التصنيع والنقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والسياسات العملية لعقد سهارتو والترحيب بكل العلاقات الاقتصادية مع جميع الدول فى ظل الحماية الرسمية من خلال قانون الضمان الخارجى لهؤلاء الذين يبحثون عن المشاركة فى أقتصاد أندونيسيا.

ماليزيا:

كانت اليابان فى المرتبة الرابعة فى الدول المستثمرة فى ماليزيا عام ١٩٧٠ وكان الاستقرار فى ماليزيا عاملا لدفع رجال الاعمال للاستثمار فيها وجعلتهم يعتبرونها واحدة من أفضل المناطق للاستثمار فى جنوب شرق آسيا وقد ظهرت الاستثمارات اليابانية فى الصناعات الاساسية فى ماليزيا وكانت نتائجها هامة فى تحديث الصناعة الماليزية

الفلبين:

أظهرت تنظيمات أصحاب المناجم اليابانية مصلحة متزايدة فى تنمية بعض المناجم الفلبينيةof some proving philippine mining properities دخلت أحدى هذه الشركات فى إتفاق لتنمية منجم النحاس القديم وتأسيس منطقة انتاج تعدينى.

سنغافورة:

فى ١٩٧٠ بلغ إجمالى الاستثمارات اليابانية ١٧ مليون دولار وكانت اليابان السادسة فى ترتيب الدول المستثمرة فى سنغافورة لكنه بسبب المشاعر المضادة لليابانيين فيما بعد فترة الحرب الاحتلال رفضت الفلبين تشريع قانون لضمان الاستثمارات الاجنبية فى أراضيها.

جنوب فيتنام :

هناك علاقة ايجابية بين وجود مصالح اساسية لجماعات رجال الاعمال للاستثمار في فيتنام الجنوبية واهتمام اليابان بالتوسع في الاستثمار بها.

خلال عام ١٩٧٠ ابدى مستثمرو القطاع الخاص اليابانى نشاطاً للاستثمار فى جنوب فيتنام وفي هذا العام قامت شركات يامان ماتسوبيشى - كيبوتا - واش شيرو مع رأس المال المحلى لهذه الشركات بانشاء خطوط تجميع ومنحت الشركات اليابانية المستثمرة فى جنوب فيتنام احتكاراً فى التصدير لجنوب فيتنام لموتورات الديزل الخاصة للتجميع محلياً حتى يتم تجهيز المشروع للانتاج.

وفي صيف ١٩٧٠ زارت بعثة من اتحاد رجال الاعمال اليابانيين جنوب فيتنام بقيادة المدير التنفيذى سيناماسو للنظر فى امكانية المشاركة اليابانية فى جهود التنمية لما بعد الحرب وقررت اللجنة ان إصلاح خسائر للحرب يستغرق ما بين أربعة إلى ستة أعوام وذلك لبناء اقتصاد ذاتى الموارد[1].

تايوان :

فى تايوان أصبح رأس المال الخارجى والاستثمارات عنصر أساسى فى التنمية الاقتصادية مع بداية الستينات واتبعت تايوان سياسات استهدفت جذب الاستثمارات الاجنبية وكانت قيمة الاستثمار الخارجى قد بلغت ١٦ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ ولكنه زاد بسرعة حتى أصبح ٥٠ مليون دولار بعد عام١٩٦٥ وكانت الدول المستثمرة الأساسية هى الولايات المتحدة والصين واليابان وقد أنشأت تايوان أول منطقة حرة فى العالم وبلغ إجمالى الاستثمارات اليابانية فى تايوان عام ١٩٦٦ ٢٠,٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات. أما الاستثمارات اليابانية فى هونج كونج فقد زادت من ٢٧ مليون دولار إلى ٦٠ مليون دولار عام ١٩٧٠.

(1) Jon Holliday, Japanese imperialism Today, op. cit., p. 58.

تايلاند:

تم التخطيط لصناعات بتروكيماوية ضخمة بالقرب من بانكوك وهى أول مناطق لصناعة للكيماويات فى جنوب شرق آسيا

وشاركت اليابان فى مشروعات السيارات وتصنيع السفن وكان الهدف الرئيسى من التصنيع فى تايلاند هو إحلال الواردات منذ منتصف الستينات ١٩٦١-١٩٦٦.

كوريا الجنوبية:

لم تصبح تدفقات رأس المال الاجنبى ذات أهمية حتى عام ١٩٦٦ عندما تمت إعادة صياغة قانون جذب رأس المال الاجنبى وتزامن ذلك مع عودة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان وكوريا الجنوبية فـ عام ١٩٦٥ مما أدى إلى تدفق الاستثمارات الاجنبية بخاصة اليابانية لكوريا الجنوبية.

والاستثمارات اليابانية فى كوريا الجنوبية لا يمكن فصلها عن النمو غير العادى فى كل أشكال التعاقدات الثنائية منذ تطبيع العلاقات السياسية أواخر أعوام ١٩٥٥ وعن برنامج المساعدة الاقتصادية عن طريق الحكومة والقطاع الخاص ورجال الأعمال اليابانية الكورية من أجل التشاور فى المسائل الاقتصادية والمستوى المرتفع من التجارة واستفادت اليابان بصورة كبيرة من النمو المتزايد في معدل نمو اقتصاد كوريا الجنوبية عام ١٩٦٠، كما أستفادت أيضاً من الفجوات الناتجة عن تقليل المساعدات الاقتصادية الامريكية.

المطلب الثانى

المرحلة الثانية الفترة من

(١٩٧١-١٩٨٥)

مع عام ١٩٧١ تحولت اليابان لتصبح الدولة الأولى صاحبة الاستثمارات فى منطقة شرق آسيا بدلا من الولايات المتحدة هناك عدد من العوامل أدت إلى زيادة الاستثمارات الخارجية لليابان منها زيادة الاحتياطيات الدولية لليابان فأصبحت ١٥,٢٥٣ مليار دولار مما زاد من امكانيات الاستثمارات الخارجية لليابان وقد كانت الاحتياطيات النقدية الدولية لليابان أكبر من

أى دولة صناعية أخرى باستثناء المانيا الغربية فضلاً عن ذلك كان التراكم الرأسمالى السريع داخل اليابان كما ظل الاقتصاد اليابانى معتمدا بدرجة عالية على الموارد الخارجية من المواد الأولية مما دفع الشركات اليابانية إلى الاستثمار فى عدد من مشروعات استخراج المواد المربحة وكانت الدول الأقل نموا ادت إلى توسيع سيطرتها على مواردها الطبيعية وأسعار الموارد الأولية كانت تتزايد وفضلاً عن ذلك فان اعادة تقييم الين قلل من تكلفة المشروعات الخارجية وجعل من الصعوبة أكثر تصدير السلع المنتجة فى اليابان وكان ذلك عام هام فى توسيع مشروعات الاستثمار فى جنوب شرق آسيا التى اتجهت للاستفادة من تكاليف العمل الأقل عن اليابان(1).

وخلال الفترة من عام ١٩٧١-١٩٧٥ تزايدت الأجور فى اليابان وكوريا الجنوبية بلغت تكلفة العمل ١/٧ التكلفة فى اليابان. والاستثمارات اليابانية فى شرق آسيا تتركز وتشكل الأغلبية فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وتايلاند وأندونيسيا فى حين تتفوق عليها الاستثمارات الامريكية فى الصين والفلبين وهونج كونج والمجموعة الأوربية فى سنغافورة.

كوريا الجنوبية:

منذ عام ١٩٧١ تجاوزت الاستثمارات اليابانية على الأمريكية وأصبح معدل الاستثمارات الامريكية الثلث بالنسبة لليابان وفى عام ١٩٨١ استثمرت اليابان فى كوريا ٣,١ بليون دولار أى ما يعادل ٥٧٪ من اجمالى الاستثمارات بكوريا فى حين كانت الاستثمارات الامريكية ٢٤٪ من اجمالى الاستثمارات فى كوريا الجنوبية.

الصين:

قطعت الصين شوطاً طويلاً فى الانفتاح اقتصادياً ففى ١٩٧٤ تمت الموافقة على ٧٠٠ مشروع مشترك تكلفت ١,١٤ بليون دولار، وفى عام ١٩٧٩ قامت الصين بانشاء عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة وقامت الصين بمنح الاستثمارات الاجنبية العديد من المزايا والحوافز كالحوافز الجمركية والضريبية، والتى أدت الى التزايد المطرد فى حجم الاستثمارات الاجنبية ومنها الاستثمارات اليابانية. فهناك علاقة طردية بين التزايد المزايا الممنوحة للاستثمارات اليابانية في الصين والزيادة المطردة فيها.

---

(1)William, Nester, Japan's growing power, op. cit., p. 88.

جدول رقم (١٨)

تطور الاستثمارات اليابانية فى الصين فى الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٥

	عدد المشروعات	القيمة بالمليون دولار
١٩٧٩	١	١٤
١٩٨٠	٦	١٢
١٩٨١	٩	٣٦
١٩٨٢	٤	١٨
١٩٨٣	٥	٣
١٩٨٤	٦٦	١١٤
١٩٨٥	١١٨	١٠٠

source: Jian-An chen, Japanese Firms with Direct investment and their local management, in shajiro Tokunage, Japanese Foreign investment and Asian in-economic Interdépendence (Tokyo: University of Tokyo Press) 1992 , P. 258.

يوضح هذا الجدول الزيادة الهائلة فى عدد المشروعات اليابانية فى الصين الشعبية من مشروع واحد عام ١٩٧٩ الى ١١٨ مشروع عام ١٩٨٥.

– فضلا عن الزيادة الكبيرة فى قيمة هذه المشروعات من ١٤ مليون دولار عام ١٩٧٩ الى ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥.

الاستثمارات اليابانية فى تايوان:

اتسم الاتجاه العام لتطور الاستثمارات اليابانية فى تايوان بالتزايد خلال هذه الفترة وذلك نتيجة لتكامل تأثير مجموعة من الاعتبارات يرجع بعضها إلى خصائص الاستثمارات اليابانية وبعضها إلى سياسة تايوان لتشجيع الاستثمارات اليابانية.

بلغت الاستثمارات اليابانية ٣٠,٢ ٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ وبلغت ٥٣ ٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية التى بلغت ٧٠٪ من اجمالى الاستثمارات فى بداية الثمانينات. وواقع الأمر أن تايوان اعتمدت على الاستثمارات اليابانية نظراً لأنها أكثر قدرة على المنافسة دولياً ونظراً لأن انتاجيتها كبيرة وقد بسطت سياسة تايوان عملية الحصول على الموافقة اللازمة للاستثمارات حيث سهلت الاجراءات وقدمت حوافز للاستثمارات الموجهة للتصدير مما شجع الاستثمارات اليابانية هذا فضلاً عن قربها الجغرافى من اليابان.

دول الآسيان:

رغم وجود بعض الخصائص والعناصر السلبية التى اتسمت بها الاستثمارات اليابانية فى منطقة الآسيان، فإن الاتجاه العام لهذه الاستثمارات كان فى تزايد مستمر بفعل المميزات والعناصر الايجابية التى اتسمت بها الاستثمارات اليابانية مقارنة بالدول الاخرى المقدمة للاستثمارات وأهمها الولايات المتحدة الامريكية.

حصلت دول الآسيان على ٢٠ ٪ تقريباً من الاستثمارات الاجنبية اليابانية عام ١٩٨٤ بحيث بلغت قيمتها ١١,٧ بليون دولار مقارنة بـ ٨ بلايين للاستثمارات الامريكية فى هذه الدول وقد ساعد على تحقيق ذلك عدد من العوامل منها تخفيف القيود على الاستثمارات من جانب الحكومة اليابانية للحاجة إلى ضمان الحصول على الموارد والمواد الخام والرغبة فى الهروب من التعريفات الحمائية على السلع المصنعة التى ظهرت مع استراتيجيات تصنيع واحلال الواردات.

جدول رقم (١٩)

الاستثمارات اليابانية فى دول الآسيان فى الفترة من (١٩٨١–١٩٨٥)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
أندونيسيا	٢٤٣٤	٤١٠	٣٧٤	٣٧٤	٤٠٨
ماليزيا	٣١	٨٣	١٤٠	١٤٢	٧٩
الفلبين	٧٢	٣٤	٦٥	٤٦	٦١
سنغافورة	٢٦٦	١٨٠	٣٢٢	٢٥	٣٣٩
تايلاند	٣١	٩٤	٧٢	١١٩	٤٨
قيمة استثمارات الاسيان	٣,٣٣٨	١,٣٤٨	١,٨٤٧	١,٦٢٨	١,٤٣٥
نسبة الاستثمارات بالنسبة الى استثمارات اليابان الآسيوية	٨٤,٩	٥٧,٩	٥٢,٧	٥٥,٧	٥٦,٢
نسبة الاستثمارات بالنسبة الى استثمارات اليابان العالمية	٣١,٧	١٠,٤	١١,٩	٨,٩	٧,٧

source: Soon Beng, chew, Rosalind chew, Francis k chan, Technology Transfer from Japan. To asean, in shajiro Tokunage, Japanese foreign investment and Asian economic interdependence, Tokyo: University of Tokyo Press, 1992, P. 115.

يوضح هذا الجدول

(أ) إن اندونيسيا هى أكثر دول الآسيان المتلقية للاستثمارات اليابانية خلال هذه الفترة تليها سنغافورة وماليزيا ثم تايلاند والفلبين.

(ب) ان نسبة الاستثمارات اليابانية بالنسبة الى اجمالى استثماراتها الآسيوية تعد كبيرة رغم اتجاهها الى التناقص من ٨٤,٩٪ الى ٥٦,٢٪.

توزيع الاستثمارات

ماليزيا

خلال حقبة السبعينات حل مستثمرو اليابان محل المستثمرين البريطانيين كأكبر مستثمرين. فى ماليزيا عام ١٩٧٩

وكان ٢٠,٨٪ من الاستثمارات يابانية ذلك وعلى الرغم من وجود حجم تناقص فى الاستثمارات اليابانية نظراً لمناخ عدم الاستقرار الذى سببه الانخفاض الحاد فى صادرات الشاى والحماية المتزايدة فى الاسواق المستهدفة والديون الخارجية المتزايدة .

أندونيسيا :

احتلت أندونيسيا المرتبة الأولى بين الدول المستقبلة للاستثمارات الاجنبية فى هذه المنطقة وفى أندونيسيا كانت هناك ٦٥٪ من إجمالى الاستثمارات الاجنبية فى منطقة جنوب شرق آسيا خلال الفترة من ١٩٥١-١٩٨٤.

وعلى الرغم من أن هذه الأستثمارات تزايدت فى بداية الثمانينات، فإنها إتجهت للانخفاض إلى ٢٣٪ فى نهاية عام ١٩٨٥ أقل من نصف العام ١٩٨٤ للأستثمارات فى الوظائف.

على الرغم من النسبة العالية من الأستثمار اليابانى فى مجال التصنيع فإن خلق هذه الأستثمارات نظرت اليه بعض التحليلات باعتباره يعد قليلا وبلغ ٥٠ ألف وظيفة فى كل من أندونيسيا وماليزيا و وتايلاند.

تايلاند

منذ عام ١٩٧٩ أصبحت اليابان هى المستثمر الأول فى تايلاند عام ١٩٨٥ بلغ عدد المشروعات المشتركة ١٥٦ مشروعاً خلقت ٥٥ ألف فرصة عمل محلية.

الفلبين

تفاوضت اليابان مع الفلبين على إتفاقية للإستثمارات ١٩٧٧ وبلغت استثمارات اليابان فى الفلبين ٤١٫٣ ٪ من اجمالى الاستثمارات الأجنبية وفى أحد إستطاعات الرأى وجد أن نسبة ٦٨ ٪ من أفراد العنية ترى أن اليابان إمبريالية إقتصادية وتحصل اليابان علي مزايا غير عادلة على حين أن ٢١ ٪ لايرون ذلك.

وبشكل عام تزايد معدل نمو الأستثمارات فى هذه الفترة بمعدل سريع من ١٦ ٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢٥٫٢ عام ١٩٨٤ وحصلت أندونيسيا على معظم الأستثمارات ثم هونج كونج وسنغافورة.

حصلت دول الآسيان فى عام ١٩٨١ على ٣١٫١ ٪ من إجمالى قيمة الإستثمارات للمنطقة و١٨ ٪ فى عام ١٩٨٤ ومعظم الأستثمارات فى هذه المنطقة فى مجال الصناعة، ثم التعدين والخدمات المالية.. وأكثر من ١/٣ قيمة هذه الأستثمارات فى الحديد والمعادن ومشروعات المنسوجات والكيماويات ويعكس ذلك الأهمية المتزايدة للأستثمار اليابانى التى ركزت على خدمة الأسواق المحلية والإنتاج للتصدير لدولة ثالثة وضمان إمداد المواد الخام.

وبشكل عام كان هناك خصيصتان للاستثمارات اليابانية جعلت هذه الإستثمارات أكثر قبولا فى جنوب شرق آسيا وهى:-

(أ) اتجاه اليابان إلى المشروعات المشتركة بالمقارنة بالولايات المتحدة التى تفضل الملكية الكاملة.

(ب) مشروعات الأستثمارات اليابانية من المشرعات الصناعية الصغيرة الحجم ومثلها تسهل نقل التكنولوجيا لدول الآسيان.

الخلاصة :-

بخلاف الفترة الأولى من (١٩٥٠ - ١٩٧٠) التى لم تشهد سوى فى نهايتها خلال عامى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - توسع فى الإستثمارات اليابانية لدول شرق آسيا - بسبب تحول العجز فى ميزان المدفوعات اليابانى إلى فائض وسياسات عدد من دول شرق آسيا لتشجيع الإستثمارات اليابانية - فإن الفترة الثانية شهدت فى مجملها توسع أكبر للإستثمارات اليابانية فى معظم دول شرق آسيا وبالأخص دولة الصين بعد تطبيع العلاقات اليابانية - الصينية - ثم دول الآسيان وبشكل مقارن فإن جملة المزايا التى وفرتها الإستثمارات اليابانية فى دول شرق آسيا كانت أكبر بكثير من المشكلات التى تسببت فيها.

المبحث الثالث

المعونات اليابانية لدول شرق آسيا

مقدمة :-

ركزت اليابان فى المرحلة الأولى من المعونات لدول شرق آسيا على تقديم التعويضات لها عن ممارسات مرحلة الاحتلال اليابانى لها وذلك تحقيقاً لأهداف إقتصادية وسياسية شملت إستعادة أسواق التجارة الآسيوية وتحسين مكانتها فى المنطقة والتى تدهورت بفعل إحتلالها لها. الملاحظ هو تأخر تسوية مسألة التعويضات مع عدد من دول شرق آسيا عن النطاق العام لتسوية التعويضات مع مجموع الدول الآسيوية إلى حين تسوية قضايا جوهرية فى علاقاتها مع تلك الدول، حيث لم يتم تسوية مسألة التعويضات مع الصين إلا بعد الإعتراف بالصين الشعبية كممثل لدول الصين فضلا عن فيتنام بالإعتراف بدولة فيتنام من جانب اليابان فى حين لم يتم تسوية مسألة التعويضات اليابانية لكوريا الشمالية خلال فترة الدراسة.

ومع بروز حقبة السبعينات أصبحت اليابان هى المانح الأول للمعونة لدول منطقة شرق آسيا إجمالها... والملاحظ أن المعونة اليابانية قد تم توجيهها لتحقيق جملة أهداف اقتصادية وسياسية وإستراتيجية يمكن القول بأنها أكثر توسعاً من جملة الأهداف التى اتجهت إليها المعونة فى المرحلة الأولى كما وكيفا.

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن هناك محددين أساسيين قد دفعا اليابان للتوسع فى تقديم المعونة لدول شرق آسيا وهما يشملان:-

الأول: تطور وضع اليابان كقوة إقتصادية كبرى فى منطقة شرق آسيا.

الثانى: تطور وضع اليابان فى إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية فى شرق آسيا وهذ المحدد يمكن أن نقسمه إلى عاملين فرعيين وهما توجه السياسة الأمريكية للإستفادة من المعونة اليابانية فى تحقيق بعض أهدافها وبالأخص بعد تخفيض إلتزاماتها الإقتصادية فى منطقة شرق آسيا. وإدراك اليابان لأهمية استخدام المعونة فى إطار تحالفها مع الولايات المتحدة.

المطلب الاول

المرحلة الأولى

١٩٥٠ - ١٩٧٠

ترجع أصول برنامج المعونات اليابانية إلى تعويضات ما بعد الحرب لدول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا - واستمرت حتى سنة ١٩٦٥ عندما برزت برامج المعونات الرسمية، حيث تفاوضت عشر دول من شرق وجنوب شرق آسيا مع اليابان بشأن بعض أشكال من التعويضات لهما عن فترة الإحتلال اليابانى لها، وبلغ إجمالى التعويضات اليابانية لها ٥ر١ بليون دولار، وبينما حصلت كل من بورما، وأندونيسيا، والفلبين على تعويضات فإن كمبوديا لاوس وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند حصلت على منح إقتصادية ومعونة فنية[1].

تم التوصل لتسويات مع بورما وأندونيسيا والفلبين وفيتنام الجنوبية من خلال مفاوضات ثنائية خلال الخمسينات، بينما فى العقد الذى تلاه. فإنه منح تعاون إقتصادى قد تم إعطاؤها لكل من كمبوديا ولاوس وماليزيا وسنغافورة وتايلاند... وبالنسبة لكوريا الجنوبية تم توقيع اتفاق تعويضات الحرب مع كوريا الجنوبية عام ١٩٦٥ عندما تم تطبيع العلاقات بين البلدين، ووفقا لهذا الإتفاق قدمت اليابان ٣٠٠ مليون ين كتعويض لمدة عشر سنوات وقرض حكومى طويل الأمد بمعدل فائدة ٧ر٣٪.

و طبقا لاتفاق التعويضات بين اليابان والفلبين تعهدت اليابان بأن تقوم بتزويد الفلبين بما قيمتع ٥٠٠ مليون دولار معدات رأسمالية و ٥٠ مليون دولار نقداً على فترة ممتها ٢٠ عاماً علاوة على قرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار.

ومن وجهة النظر اليابانية فإن منح قروض ومنح للفلبين يمكن أن يؤدى لتعاون اقتصادى بين الشركات فى كلتا الدولتين وزيادة حجم التعامل التجارى بينهما[2].

---

(1) Donald C. Hellman : Japan and East Asia, op. cit., p.150.

(2) Raymond Nelson: The Philippines (London: Thomson and Hudson ltd) 1968, p. 55.

جدول رقم (٢٠)

التعويضات والمنح المرتبطة بالتعويضات للدول الآسيوية

الدولة	التعويضـــــات		منح التنمية الاقتصادية	
	الفترة	القيمة	الفترة	القيمة
بورما	١٩٦٥ – ١٩٥٥	٢,٠٠	١٩٧٧ – ١٩٦٥	١٤٠,٠٠٠
كمبوديا	–	–	١٩٦٢ – ١٩٥٩	٤,٠
أندونيسيا	٧٠ – ٥٨	٢٢٣,٣	–	–
كوريا الجنوبية	–	–	٧٥ – ٦٦	٣٠٠,٠
لاوس	–	–	٦١ – ٥٩	٢.٨
ماليزيا	–	–	٧٠ – ٦٨	٨,٢
الفلبين	٧٥ – ٥٦	,٥٥٠	–	–
سنغافورة	–	–	٧٠ – ٦٨	٨,٢
تايلاند	–	–	٦٩ – ٦٢	٢٦.٧
فيتنام الجنوبية	٦٤ – ٦٠	,٣٩	–	–
المجموع	١٠١٢,٣	–	–	٤٨٩,٩

Source: Donald C. Hellman, Japan and East Asia, London: Breager press, 1971, p. 150.

إلا أن اليابان لم تقدم أى تعويضات لأى من كوريا الشمالية أو فيتنام الشمالية والصين – عن الخسائر التى سببتها اليابان للدولتين وبخاصة الصين، حيث قتلت اليابان عدة ملايين من الصينيين وتركتب ١٦ مليونا بدون مأوى وسببت خسائر لحوالى ٦٠ مليون صينى.. فى حين أن الصين أكدت حقها فى الحصول على تعويضات تبغ ٥٠ بليون دولار – كشرط مسبق للدخول فى علاقات دبلوماسية مع اليابان. وظلت هذه المشكلة مثارة إلى أن تنازلت الصين مطلبها بشأن الحصول على تعويضات.

أما فيتنام الشمالية فقد حصلت على التعويضات بموجب إتفاق عام ١٩٧٤ عندما تم تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان[1].

وبرنامج التعويضات الذى قدمته طوكيو لدول شرق آسيا إستهدف به ايجاد وسيلة لتوسع سريع للعلاقات الدبلوماسية والسياسية بشكل عام بين اليابان ودول شرق آسيا التى كانت تحتلها، فضلها عن أهداف اقتصادية تمثلت فى إستعادة أسواقها التى فقدت أكثر من ٥٠٪ من تلك الدول بفعل هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية.

وركزت المعونات اليابانية على الدول ذات الأسواق الضخمة لاستيعاب المنتجات اليابانية – بغرض دفع الصادرات أو واردات المواد الخام الحساسة من جنوب شرق آسيا علاوة على النمو الإقتصادى السريع، وبدأت اليابان فى تمويل التعاون مع دول جنوب شرق آسيا.. حيث تم تأسيس صندوق تنمية جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٨، ثم أعيد تنظيم الصندوق داخل صندوق التعاون الاقتصادى الدولى الذى كان عمله الأساسى إمداد الشركات والمؤسسات اليابانية المستوردة للسلع الأولية من الدول النامية بالتمويل.

(١) أثيرت عدد من مسائل التعويضات الأخري منها مسألة التعويضات لنساء المتعة اللاتي استخدمهن الجنود اليابانيون في خدمتهن والترفيه عنهم خلال الحرب العالمية الثانية وهن ينتمين للعديد من الدول منها سنغافورة وكوريا والفلبين والصين – لم تنظر فيها الحكومة اليابانية بغية عدم فتح المجال أمام مزيد من التعويضات وهناك تطوران نوعيان بخصوص هذه المسألة منذ مطلع التسعينات

أ – تشكلت لجنة تحقيق بشأن هذه المشكلة واعترفت اليابان بمسئوليتها بشأن هذه المسألة.

ب– اقرت لجنة التحقيق تابعة للأمم المتحدة بمسئولية اليابان عن الخسائر التي تسببت لهن

انظر الوفد ١٩٩٣/٣/٢٤

Heralde Tribune 7/2/1996.

ووضعت الخطط من جانب اليابان فى الاجتماع الوزارى الأول الخاص بالتنمية الاقتصادية لجنوب آسيا الذى تم فى أبريل ١٩٦٦ والذى شكل المبادرة الدبلوماسية الأولى التى تتخذها اليابان فى هذا المجال. فى يونيو ١٩٦٦ أصبحت اليابان عضواً مؤسسا لمجلس الدول الاسيوية المطلة على الباسفيك، وبعد عدة قروض وضمانات عاجلة لحكومة سوهارتو.. أخذت اليابان القيادة فى حل مشاكل التمويل الأندونيسيا وفى نوفمبر ١٩٦٧ ثم تأسيس بنك التنمية الآسيوى برئاسة اليابان.

ولم تظهر وكالة خاصة بالأقراض لدول العالم الثالث إلا مع بداية الستينيات عندما أسست اليابان أول وكالة للإقراض اليابان عرفت باسم وكالة التمويل للتعاون الاقتصادى فيما وراء البحار، وذلك كأول وكالة شبه رسمية تقوم بوظيفة الإقراض من أجل التنمية وتعمل تحت إشراف وكلة التخطيط الاقتصادى اليابانية(١).

ونتيجة لاكتساب اليابان ثقة الدول المانحة الأخرى استضافت طوكيو أول مؤتمر التعاون الاقتصادى والتنمية فى جنوب شرق آسيا، كما ساهمت وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار عند تأسيس أول بنك للتنمية فى آسيا عرف باسم بنك التنمية الآسيوى Asian Development Bank.

---

(١) د. خليل درويش، دراسة في دبلوماسية المعونات اليابانية، السياسة الدولية، العدد ٩٠، ١٩٩٠، ص ١٢٣.

المطلب الثانى

«المرحلة الثانية»

(المعونات فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥)

فى بداية السبعينات زادت المعونات الخارجية لليابان عامة بمعدل سنوى متزايد بلغ ٥ر١٠٪ خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٤.

كما زادت نسبة مشاركة المعونات كنسبة من الدخل من ٢٤و٠٪ من الدخل خلال منتصف السبعينات إلى ٤ر٣٪ فى عام ١٩٨٤.

والملاحظ أن منطقة شرق آسيا احتلت المركز الأول من بين مناطق العالم المستفيدة من المعونة اليابانية خلال عقد الثمانينات.

جدول رقم (٢١)

توزيع المعونة اليابانية بين مناطق العالم فى عامى (١٩٨٠-١٩٨٥)

العام / المنطقة	١٩٨٠	١٩٨٥
شرق آسيا	٧٠,٥	٦٧,٨
الشرق الأوسط	١٠,٤	٧,٩
أفريقيا	١١,٤	٩,٩
وسط وجنوب أمريكا	٠,٦	٨.٨
أوروبا ودول أخرى	١,٢	٠,٩

Source: Japanese ODA: (Tokyo Ministry of Foreign Affairs) 1986, p. 63.

ومن هذا الجدول يتضح أن منطقة شرق آسيا تحتل المركز الأول بين مناطق العالم التى تحصل على المعونة اليابانية خلال عامى ٨٠ - ٨٥، وذلك بفارق كبير عن مناطق العالم الأخرى التى تحصل على المعونة اليابانية وذلك رغم أن المعونة لهذه المنطقة قد تناقصت بفارق ضئيل من ٧٠ر٥ عام ١٩٨٠ إلى ٦٧ر٨٪ عام ١٩٨٥.

المعونة اليابانية للصين الشعبية:

بعد تطبيع العلاقات اليابانية والصين قدمت اليابان عرضا بالتعاون الاقتصادى مع الصين، وقام الصينيون فى ديسمبر باجراء مشاورات مكثفة مع المسئولين الرسميين اليابانيين ورجال الأعمال - الذين كان يرى العديد منهم أن التحسن فى مستويات الدخل الصينى سوق يؤدى لزيادة الطلب الصينى على السلع اليابانية سوف يؤدى لتحقيق فائدة لهم، يمكن القول أن هناك علاقة إيجابية بين ممارسة مجموعات من رجال الأعمال لدور أساسى فى المطالبة بتقديم المعونة للصين إنطلاقا من مصالحهم الاقتصادية من ناحية والزيادة المطردة فى حجم المعونة اليابانية للصين الشعبية من ناحية أخرى فضلا عن أن قروض التنمية المقدمة للصين سوق تكون طريقا لزيادة المنافع الاقتصادية طويلة الأمد لليابان بحيث تضمن اليابان الحصول على إمدادات متواصلة من الفحم من الصين، وتجعل لليابان موطىء قدم راسخة للمشاركة فى التنمية الاقتصادية للصين، وكانت الرؤية اليابانية أن المعونة المنظمة سوق تحقق طفرة لشركات الامدادات والتعمير اليابانية[1].

بدأت اليابان فى عام ١٩٧٩ فى تقديم معونة سنوية للصين قيمتها ٢٢٧ر٣ مليون دولار سنوياً.

وأعلنت اليابان سياستها بتقديم معونة بالإقتران بالولايات المتحدة دون أن تقدم معونة عسكرية.

ويشمل التعاون الاقتصادى اليابانى مع الصين قروض بنك الصادرات والواردات وقروض تمويل التعاون الاقتصادى علاوة على بنود للتمويل وتدريب الطلبة الصينيين فى اليابان.

(1) Asian security, 1979, op. cit., p. 75.

فى عـام ١٩٨٤ وأثناء زيارة ياسـوهيـرو ناكـسـوني للصين أعلنت المرحلة الثـانيـة من المساعدة الانمائية التى تقدر بـ ١٫٨٨ بليون دولار لمدة ٧ أعوام بدأت من عام ١٩٨٤ .

ورغم أنه كان يوجد بعض المعارضة داخل الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم. للمعونة المقترحة للصين باعتبار أنها تنتج أسلحة نووية ولكنها كانت وجهة نظر لأقلية داخل الحزب[1] واسـتمرت اليابان فى تقـدم المعونة للصين والجدير بالذكر أن الكتـاب الدبلوماسى الأزرق الصادر عن وزارة الخارجية اليابانية فى عام ١٩٨٤ قد أشار إلى أنه إدراكا من اليابان بأن العلاقات الجيدة والمستقرة بين اليابان والصين تساهم ليس فقط فى سلام واستقرار الدولتين ولكن فى سلام واستقرار آسيا، والعالم فإن اليابان تستمر فى التعاون ايجابيا مع الصين فى جهودها من أجل البناء الاقتصادى[2]

المعونة اليابانية لكوريا الجنوبية:

تعد حالة كوريا الجنوبيـة نموذجا لبروز الجانب الاستراتيجى لسياسة المعاونات اليابانية خلال عقد الثمانينات والذى تضمن استـخدام المعونات الاقتصادية من أجل ضمان الأمن والأستقرار السياسى داخل الدول المتلقيه للمعاونة، حيث نظرت الحكومة اليابانية لمعوناتها لكوريا الجنوبية باعتبارها ذات أهمية فى تحقيق الأمن والأستقرار فى شبه الجزيرة الكورية[1] .

إرتفعت المعونة اليابانية فى الخطة الخمسية الثالثة لليابان (١٩٧٢ - ١٩٧٦) عن الخطة السابقة لها (١٩٦٧ - ١٩٧٢) حيث بلغت ٣٠٪ من إجمالى الاحتياجات الرأسمالية للخطة مقابل ١٩٫٣٪ من إجمالى الخطة السابقة والتى بلغت قيمتها ٣٣٠ مليون دولار.

وفى عام ١٩٨١ طالبت كوريا الجنوبية اليابان بتقديم قروض لها قيمتها ستة بلايين دولار، إلا أن الحكومة اليابانية واجهت معارضة من أحزاب المعارضة لتقديم القرض بسبب تعاقب الحكومات السلطوية فى سول، وجدت اليابان أن الارتباط باحتياجات الأمن الكورى غير مقبول محليا، كما يحتمل أن يتعارض مع روح الدستور.

(1) Saburo okita, Japan and the pacific Basin, Journal of international affairs, vo. 21,no. 1,1980, p. 16.

(2) Diplomatic blue book, 1984: (Tokyo, Ministry of foreign affairs) p. 45.

وبعد عامين من المفاوضات الشاقة وافقت اليابان على تقديم ٤ مليارات دولار ولم تشمل القروض معونات سلعية بسبب مخاوف اليابان من استخدامها فى أهداف مرتبطة بالدفاع[1].

المعونات لدول الآسيان:

يعد قيام اليابان بتقديم المساعدة الخارجية لدول الآسيان أكثر المؤشرات ذات الدلالة على مصلحة اليابان والتزامها بالتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى لدول الآسيان.

وخلال عقد السبعينات فان أكثر من ٤٥ ٪ من المساعدات الخارجية لليابان توجهت لدول الآسيان . على الرغم من أن دول الآسيان حققت مستويات دخل تعتبر متوسطة، فإنها استمرت فى الحصول على ٣٠ ٪ إلى ٣٥ ٪ من المعونة الاقتصادية ويعتبر ذلك دلالة على أهمية البعد الاستراتيجي والسياسى فى تقديم المعونة اليابانية لدول الآسيان فى عام ١٩٨٢ قدمت اليابان ٢٫٦٨٤ بليون دولار كمساعدة لدول الآسيان التى أصبحت منطقة هامة لسلام واستقرار اليابان.

ويلاحظ أن حوالى ٧١ ٪ من إجمالى المعونة التى تحصل عليها دول الآسيان تأتى من اليابان، بينما ١٤ ٪ من المعونات المقدمة لتلك المنطقة تقدمها الولايات المتحدة.

ويوضح الجدول التالى أنه فى عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ - كانت الدول الست الأولى التى حصلت على المعونة اليابانية من دول شرق آسيا.

---

(1) Robert Morr, Japanese foreign Aid, The rising sun journal of inter Affairs, vol. 41, n1, summer 1987, Trsutte colomia university,P. 52.

جدول رقم (٢٢)

أهم الدول الحاصلة على المعونة اليابانية عام ١٩٨٥

أندونسيا	١١,٤
كوريا الجنوبية	٦,٧
تايلاند	٦,٢
الصين	٥,٩
الفلبين	٥,٨
ماليزيا	٢,٦

Source: Robert Morr: Japanese Foreign Aid, The rising sun, journal of International Affairs, vol., 41, n.1, Summer 1987, p. 54.

ومن هذا الجدول يتضح أن الدول الست الأولى التى تحصل على معونات يابانية هى دول من منطقة شرق آسيا وهى أندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين، ماليزيا - من بينها أربع دول من دول الآسيان.

جدول رقم (٢٣)

المعونة اليابانية لأندونيسيا

العام / الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
اليابان	١٢٨,٨	٢٠٩,٦	٤٢٦,١	٢٨٦,٣
الولايات المتحدة	١٩٥,٠	٩٨,٠	١٤٦,٠	١١٤

Source: Saburo okita, the developing economies and Japan, (Tokyo: university of (Tokyo press) 1989, p. 223.

ويلاحظ أن المعونة اليابانية اتجهت بشكل عام للزيادة فى حين أن المعونة الأمريكية لأندونيسيا تتجه إجمالا للانخفاض ولكن تناقصت المعونة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ وإن لم يؤدى ذلك إلى تراجعها لصالح المعونات الأمريكية يرجع ذلك لاتجاه اليابان إلى موازنة معوناتها لدول الآسيان مع الزيادة فى المعونة المقدمة للصين.. كما أن الصعوبات التى واجهت أندونيسيا نتيجة لإنخفاض دخول النفط حدت من قدرة اليابان على المشاركة فى تمويل مشروعات المعونة.

هذا وقد زادت المعونة اليابانية لأندونيسيا خلال السبعينات بشكل أساسى نتيجة لسياسة اليابان بعد أزمة النفط - ولزيادة الإنتاج وتصدير المواد الخام الأولية كما هو الحال بالنسبة لمشروع البتروكيماويات، ومشروع استخراج الألومنيوم الخام فى أندونيسيا لتأمين مصادر المواد الخام.

ماليزيا:

على الرغم من أن متوسط الناتج الإجمالى القومى يعد عالياً نسبياً - فإنه فى عام ١٩٨٥ كانت ماليزيا من بين الدول التى جاءت فى المقدمة فى الحصول على المعونة اليابانية(١).

(1) William Nester, Japane's growing power over East Asia and the world, op. cit., p.156.

يمكن القول أن هناك مجموعة من الاعتبارات الرئيسية الاستراتيجية والسياسية أدت إلى استمرار مكانة ماليزيا على قائمة الدول الحاصلة على المعونة اليابانية وذلك رغم التحسن الاقتصادى لها.

وهي تشمل الموقع الاستراتيجي لماليزيا كطريق بحرى أساسى لبترول الشرق الأوسط فضلا عن كونها مصدراً رئيسياً للموارد الأولية ومنهجها التوفيقى نسبيا تجاه فيتنام كوسيلة لاحتواء اعتماد فيتنام على الاتحاد السوفيتى.

وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا تحصل على ٨١٫٩٪ من معوناتها من اليابان فى حين لم تحصل على أى نسبة من الولايات المتحدة.

المعونة اليابانية لتايلاند:-

جدول رقم (٢٤)

المعونة اليابانية لتايلاند

الدولة / العام	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
اليابان	١٦,٩	٤٤,٤	١٩٦,٩	٢٦٠,٠
الولايات المتحدة	٣٧,٠	١٤,٠	١٧,٠	٣٦,٥

Source: Robert Morr, Japanese Foreign Aid, Journal of International Affairs, volume 41, n.1, summer 1987, p. 68.

يوضح الجدول أنه رغم أن المعونة الأمريكية لتايلاند فاقت حجم المعونة اليابانية لتايلاند خلال عام ١٩٧٠، فإن حجم المعونة اليابانية لتايلاند فاق حجم المعونة الأمريكية لها خلال أعوام ٧٥، ٨٠، ٨٥.

يمكن القول أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين تفاقم الصراع فى كمبوديا وتأثر تايلاند به من ناحية تزايد حجم المعونات اليابانية المقدمة لتايلاند من ناحية أخرى.

في بداية عقد الثمانينات ازدادت المعونة اليابانية لتايلاند بشكل كبير، وذلك عندما أصبحت تايلاند دولة هامة لليابان ليس فقط لأنها عضو فى الآسيان ولكنها باعتبارها دولة فى خط المقدمة (الخط الأمامى) فى صراع كمبوديا حيث المعونة اليابانية ذات الحساسية للأمن. وتقدم تايلاند أول حالة اختبار للقيام بإمداد المعونات فى ظل مبدأ الأمن الشامل، وذلك عقب غزو فيتنام لكمبوديا - ١٩٧٨ حيث عانت تايلاند من تدفق اللاجئين - كما اشتبكت قواتها مع القوات الفيتنامية - التى هاجمت اللاجئين فى المعسكرات وذلك لتعقب المقاومة الكمبودية، وقد كان اللاجئون فى مواقعهم وذلك بسبب وجودهم فى أقصى مناطق تايلاند.

وبشكل عام فإن المعونة اليابانية لتايلاند تدخل فى نطاق اهتمام اليابان بتحقيق الاستقرار لدول الآسيان التى بها لليابان بمصالح قوية ولذلك دعمتها اليابان فى موقفها من قضية كمبوديا.

المعونة اليابانية للفلبين:-

الفلبين كانت أكثر الدول إثارة للجدل على أجندة المعونة اليابانية ويمكن تحديد إتجاهين رئيسيين بشأن جدوى ومدى ضرورة تقديم المعونة للفلبين.

الأتجاه الأول:

الأتجاه المعارض وهو الإتجاه الذى ساد فى أوساط المعارضة اليابانية وامتد إلى بعض أعضاء الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم - ويتأسس موقف المعارضة على حجتين:

(أ) أن هذه المعونة تنتهى فى أيدى أسرة ماركوس.

(ب) أن تقديم المعونة يعد مشاركة من اليابان فى دعم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية وليس خدمة للمصالح اليابانية[1].

(1) Asian security, 1985, op. cit., p. 43.

الأتجاه الثانى :

وهو الأتجاه المؤيد للمعونة والذى تبنته الحكومة اليابانية وقد شمل الأوساط الرسمية وقيادات الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم وتأسس هذا الاتجاه على أن اليابان لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام تصاعد حرب العصابات الشيوعية فى دولة قريبة جغرافيا تضم جزءا أساسيا من القوة العسكرية الأمريكية فى الجزء المطل على المحيط الهادى من قارة آسيا وطريق المرور الإجبارى لـ ٨٠٪ من البترول الذى يغذى اليابان عن طريق بحر الصين الجنوبى ويجب المساهمة فى استقرار الفلبين الدول الديمقراطية المجاورة لليابان ذات الأهمية على الصعيدين الإقتصادى والإستراتيجى(١) .

وإنطلاقا من الزوية السابقة قامت اليابان بمنح الفلبين قرضاً قدره ٤٩ر٥ مليار ين (٢٤٥ مليون دولار) للفلبين قبل اجراء الانتخابات الرئاسية فيها عام ١٩٨٥، كما احتلت الفلبين المركز الخامس من بين الدول التى تحصل على مساعدات من اليابان(٢) .

ويرى الباحث أن تقديم المعونة اليابانية للفلبين قد تأسس على اعتبارات تحمل وجاهة وقيمة أساسية كما ذكرت بذلك الأوساط الرسمية الحكومة اليابانية. كأهمية الموقع الإستراتيجى للفلبين وإن كان من الناحية الأخرى لاينبغى التقليل من أهمية الحجة الأولى والتى تبنتها الأوساط المعارضة اليابانية باعتبار أن المعونة تستحوذ عليها أسرة ماركوس.

المعونة اليابانية لسنغافورة:

تحتل اليابان المرتبة الأولى من بين إجمالى الدول التى تمنح المعونة لسنغافورة التى تحصل على ٧٣ر٣٪ من معوناتها من اليابان.

وتحصل سنغافورة على أغلب المساعدات من اليابان فى شكل معونة فنية والتدريب – يتضح الربط بين نوعية المعونة اليابانية لسنغافورة وإتجاه سنغافورة للإستفادة من التجربة اليابانية، حيث أن سياسة التعلم من اليابان هى سياسة شخصية لرئيس وزراء سنغافورة.

(١) الأهرام ١٩٨٥/٢/٢٦ .

(٢) وكالة الأنباء الفرنسية، ١٩٨٥/١٢/٢٣ .

وإجمالا فإن دول الآسيان الخمس تتطلع لمزيد من المعونة اليابانية الأقتصادية والفنية طلبا للمهارات اليابانية فضلا عن الخبرة الإدارية[1].

وهناك ثلاث ملاحظات أسياسية بشأن المعونة اليابانية لدول شرق آسيا:-

الملاحظة الأولى:

يمكن القول أن التعويضات قد نجحت إلى حد كبير فى تحقيق الأهداف الإقتصادية وهى إستعادة الأسواق التى كانت قد فقدتها بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت اليابان التاجر الأول مع دول منطقة شرق آسيا فى مطلع السبعينات، فضلا عن أن توقيع إتفاقيات التعويضات قد مكن اليابان من تطبيع علاقاتها بمعظم دول شرق آسيا.

الملاحظة الثانية:

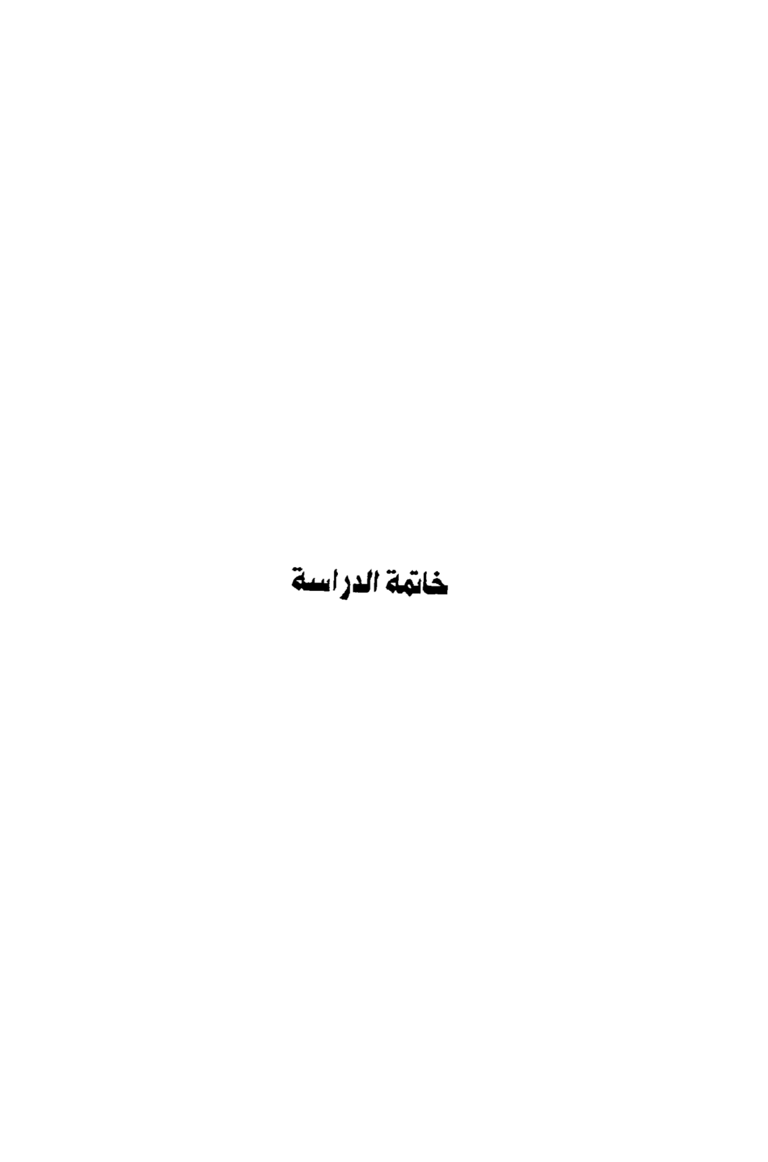
أنه بالرغم من أن المرحلة الأول من المعونات اليابانية لدول شرق آسيا قد شهدت وجود أهداف وإعتبارات سياسية بجانب الأهداف الاقتصادية للمعونة فإن المرحلة الثانية قد شهدت مقارنة بالأولى توسعاً فى وضع المكون السياسى والاستراتيجى فى تحديد أهداف المعونات اليابانية لدول شرق آسيا. الملاحظ فى هذا المجال هو خصوصية منطقة جنوب شرق آسيا حيث حصلت هذه المنطقة على ما يزيد عن إجمالى ٤٥٪ من المعونات اليابانية لدول العالم – فقد إستهدفت حماية مصالحها الإستراتيجية. وذلك بتقديم معونات دول المتضررة من الحرب الكمبودية، التعهد بتقديم معونات لحل الأزمة الكمبودية.

---

(١) الاهرام ١٩٨٣/٩/٢١.

الملاحظة الثالثة:

أن اليابان مع أنها الدولة الأولى المانحة للمعونات لدول شرق آسيا، فإنها لم تلجأ لتقديم أى نسبة من معوناتها فى صورة معونات عسكرية وتلك هى خصيصة رئيسية اتسمت بها المعونات اليابانية ميزتها عن المعونات التى تمنحها الدول الأخرى وبالأخص الولايات المتحدة ويلاحظ الحساسية الشديدة لدى الأحزاب اليابانية من تقديم المعونات العسكرية وهو مايرتبط عضويا بالاتجاه العام للسياسة الخارجية اليابانية القاضى بعدم التدخل عسكريا فى شرق آسيا وعدم المشاركة في تمويل أنشطة عسكرية تأسيسا على تأثير مرحلة الإحتلال اليابانى لدول شرق آسيا والحرب العالمية الثانية.



خاتمة الدراسة

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا وذلك فى ثلاثة فصول. تناول الفصل الأول بيئة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا والتى تضم مجموعة العوامل والظروف المؤثرة على تلك السياسة وهى الخبرة التاريخية وخصائص البيئة الجغرافية ومؤسسات السياسة الخارجية والعوامل والمتغيرات الاقليمية والدولية. وفيما يتعلق بالخبرة التاريخية فالملاحظ أن منطقة شرق آسيا كانت لها خصوصيتها فى نطاق علاقات اليابان الخارجية وذلك مقارنة بعلاقاتها بمناطق العالم الآخرى حيث تعرضت اليابان منذ القرن السادس الميلادى لتأثيرات حضارية تدفقت عليها بشكل كثيف من الصين واستفادت اليابان من الصين فى العديد من جوانب الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية. وقد كانت مرحلة الإحتلال اليابانى لدول شرق آسيا هى الفترة التى أوجدت تأثيرات أساسية وحاسمة على علاقات اليابان بدول شرق آسيا فى فترة الدراسة نظراً لما أوجدته من إشكالات فى علاقات اليابان بتلك الدول أو لما أوجدته من اتجاهات ترى أن استخدام وسائل القوى العسكرية لن يحقق الأهداف التى تسعى اليابان إلى تحقيقها فى الأمد الطويل. أما بالنسبة لخصائص البيئة الجغرافية فقد كان القرب الجغرافى عاملا مساعداً لليابان فى استعمارها لدول شرق آسيا كما أسهم فى توجيه اهتمامات اليابان بقضايا المنطقة وادراكها للتهديدات الصادرة منها خلال فترة الدراسة أما المحددات الإقتصادية فقد مثلت عاملا جوهرياً فى تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا، حيث كانت العوامل الإقتصادية دافعا لتحسين علاقات اليابان بدول شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية - كما كان ضمان المصالح الإقتصادية لليابان فى شرق آسيا محدداً لتوسع اليابان فى استخدام أدوات سياستها الخارجية الإقتصادية والدبلوماسية لضمان لتلك المصالح.

أما بالنسبة لمؤسسات السياسة الخارجية اليابانية فالملاحظ أنه رغم النص الدستورى على أن الدايت هو المؤسسة الوحيدة المختصة بصنع كافة القوانين فى الدولة فإن هناك عاملين أساسيين أديا الى ضعف دور الدايت فى صناعة السياسة الخارجية وهما تمتع رئيس الوزراء الأغلبية فى مجلسى البرلمان فضلا عن حصول الحزب الليبرالى الديمقراطى على بالأغلبية

فى مجلسى البرلمان منذ عام ١٩٥٥ وتمكنه بذلك من الحصول على موافقة البرلمان على المعاهدات التى يتبناها - أما مجلس الوزراء فهو الذى يتولى وفقا للدستور تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية وعقد المعاهدات مع دول العالم. الملاحظ أن رئيس الوزراء يمارس دوراً محوريا فى صناعة السياسة الخارجية اليابانية حيث أن الدستور يمنحه سلطة تعيين وزير الخارجية والوزراء الاخرين المعنين بالشئون الخارجية كوزير التجارة العالمية والصناعة، كما أنه باعتباره رئيسا للحزب الحاكم يقوم بإختيار رؤساء لجان الحزب المعنية بالشئون الخارجية ويمكنه من خلال ذلك أن يسيطر على المعارضة ضده فى الحزب - ومن دراسة مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسة يمكن القول أن رئيس الوزراء كان له الدور الرئيسى فى المبادأة بتوجهات اليابان فى مواقف اليابان من تلك القضايا وعلى سبيل المثال فقد كان لكاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان فى مطلع السبعينات الدور الأساسى فى إحداث التحول فى العلاقات اليابانية مع الصين الشعبية - أما النسبة لوزارة الخارجية اليابانية فيمكن القول أن النطاق الآسيوى قد تمتع أولوية واضحة فى اهتمام وزارة الخارجية حيث اهتمت الوزارة بدعم جهود التنظيمات الإقليمية فى شرق آسيا انطلاقا من الإنسحاب الأمريكى المتزايد من شرق آسيا ثم تناول الباحث الأحزاب اليابانية- وجماعات المصالح وبشكل أساسى فإن الحزب الديمقراطى الليبرالى قد استطاع بفعل حصوله على الأغلبية البرلمانية من أنه يسبغ صفة الإستمرارية على السياسات التى يتبناها - والخط العام الذى يمكن أن تبينه فى سياسات الحزب الآسيوية هو تأييد سياسات الولايات المتحدة فى شرق آسيا - وقد طبق ذلك عمليا فى موقفى اليابان من قضيتى فيتنام وكوريا. أما الأحزاب الأخرى فقد مارست بعض الأدوار فى السياسة الآسيوية لليابان والملاحظ هو خصوصية وضع الصين فى نطاق اهتمام وتأثير الأحزاب اليابانية إجمالا وهو ما يمكن أن يرجع للعلاقات التاريخية عن اليابان والصين فضلا عن السياسة التى اتبعتها الصين الشعبية لدعم روابطها مع الأحزاب اليابانية بهدف تأييد موقفها بشأن قضية وحدة الصين.

أما أهم جماعات المصالح المؤثرة على السياسة الآسيوية فهى اتحادات رجال الأعمال - يمكن القول أن عامل المصلحة الإقتصادية كان المحدد الرئيسى لاتجاه تلك الجماعات لممارسة

دور فى صنع السياسة الخارجية اليابانية وكمثال لذلك موقفها من تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية وكوريا الجنوبية.

وفيما يتعلق بالعوامل والمتغيرات الإقليمية فقد أدى تطور وضع اليابان فى شرق آسيا باعتبارها الدولة الأهم المتعاملة مع دول شرق آسيا اقتصاديا فى مطلع السبعينات الى اتجاه اليابان الى التوسع فى دور آسيوى باستخدام ادواتها الاقتصادية والدبلوماسية كما أن التطور الإقتصادى فى شرق آسيا وبالأخص خلال عقدى السبعينات والثمانينات كان عاملا مشجعا لليابان على زيادة تعاملاتها الاقتصادية مع هذه الدول. وهناك علاقة ايجابية بين زيادة التطور الاقتصادى لدول شرق آسيا واتجاه اليابان لدعم علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول.

وقد كانت العلاقات الأمريكية اليابانية أهم عوامل البيئة الدولية ذات التأثير على مضمون وتوجهات السياسة الخارجية اليابانية – فخلال فترة الإحتلال الأمريكى كان للسياسة الأمريكية الدور الرئيسى فى تشكيل علاقات اليابان بدول شرق آسيا – كما كان للتغيرات فى السياسة الأمريكية فى مطلع السبعينات وادراك اليابان لها تأثير هام فى اتجاه اليابان إلى المشاركة بشكل أنشط فى قضايا شرق آسيا وتوسيع دورها فى تلك المنطقة. بحيث يمكن القول أن هناك علاقة ارتباطية واضحة بين ادراك اليابان للتغير فى السياسة الامريكية فى آسيا واتجاهها لممارسة دور آسيوى أكثر توسعا.

فى الفصل الثانى تناول الباحث مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية. فى المبحث الأول تناول موقف اليابان من قضية وحدة الصين وقد تطور موقف اليابان فيها عبر مرحلتين أساسيتين الأولى التى رفضت فيها اليابان الإعتراف بالصين الشعبية كممثلة لدولة الصين إنطلاقا من تبعيتها للسياسة الخارجية الأمريكية. على أن تكامل جملة من المتغيرات قد أدى إلى التحول فى الموقف اليابانى الى الاعتراف بالصين الشعبية كممثلة لدولة الصين – وأهم تلك العوامل التغير فى العلاقات الصينية الأمريكية. ودور المؤسسات المالية والتجارية.

وفى المبحث الثانى من هذا الفصل تناول الموقف اليابانى من النزاع السوفيتى الصينى. والقضايا التى ارتبطت بها اليابان فى علاقاتها مع كل من الصين والاتحاد السوفيتى فى إطار

النزاع بينهما. وهى مشكلتا الحدود ومفاوضات تطبيع العلاقات اليابانية الصينية والعلاقات الإقتصادية. النتيجة الأساسية التى يمكن القول بها هى أن أهم المكاسب التى استطاعت اليابان الحصول عليها هى المكاسب الإقتصادية ثم عقد المعاهدة اليابانية الصينية وان لم تستطع الحصول على مطالبها الأساسية بشأن مشكلتى الحدود بينها وبين كل من الصين والاتحاد السوفيتى.

وفى المبحث الثالث من هذا الفصل تناول الباحث الموقف اليابانى من قضية فيتنام وقد برز خلال فترة الاتجاه التسوية السلمية لأزمة فيتنام اختلافات جوهرية بين السياستين الأمريكية واليابانية بشأن تصور وتنفيذ الدور اليابانى فى مرحلة التسوية السلمية، ذلك خلافا لما برز خلال تصاعد الأزمة من تطابق واضح فى الموقفين الأمريكى واليابانى- وتناول فى المبحث الرابع الموقف اليابانى من القضية الكورية وبشكل خاص فان الموقف اليابانى من القضية الكورية خلال السبعينات والثمانينات والموقف اليابانى من كمبوديا كانا بمثابة التطبيق العملى لاتجاه اليابان فى هذه الفترة الى ممارسة دور فى منطقة شرق آسيا باستخدلم أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية ضمانا لجملة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية - إن كان الملاحظ ان بناء وتنفيذ منظومة من الأهداف والوسائل فى تعامل اليابان مع القضية الكورية لم يصاحبه توجه يابانى جذرى للقضاء على مخلفات مرحلة الاستعمار اليابانى لكل من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية أما الموقف اليابانى من قضية كمبوديا فقد اتسم بالتوسع فى تقديم اليابان لجملة من المبادرات الدبلوماسية والمعونات الاقتصادية للمشاركة فى حل الأزمة وإن لم تمتد المشاركة اليابانية الى المساهمة فى قوات حفظ السلام أو بشكل عام المساهمة عسكريا فى حل الأزمة.

وفى الفصل الثالث تناولت الدراسة أدوات السياسة للخارجية الاقتصادية وهى التجارة والاستثمارات والمعونات تم تقسيم كل مبحث الى مطلبين يتناول الأول الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ والثانى الفترة من ١٩٧١ فى عام ١٩٨٥.

فيما يتعلق بالتجارة ين اليابان ودول شرق آسيا فالملاحظ بشكل عام هو اتجاه اشكالية العجز التجارى بين اليابان ومعظم دول شرق آسيا إلى التصاعد بحيث تصبح أهم الإشكالات على صعيد العلاقات اليابانية الآسيوية. وهو ما تم فعلا فى النصف الثانى من الثمانيات وذلك نتيجة لجملتين من العوامل الاولى تتعلق بالسياسة اليابانية للتعامل مع هذه الإشكالات والثانية تتعلق بخصائص الهيكل الاقتصادى لتلك الدول، وفيما يتعلق بالمعونات الإقتصادية لدول شرق آسيا فالملاحظ انها كانت أكثر الأدوات الإقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية التى تم توجهيها لمجموعة أهداف لا تقتصر على النطاق الإقتصادى ولكن تمتد إلى جملة من الأهداف السياسية والاستراتيجية والاقتصادية - ويتضح التطبيق الفعلى لذلك فى سياسة المعونات اليابانية تجاه دول شرق آسيا بشكل عام وبشكل خاص فى سياسة المعونات تجاه دول جنوب شرق آسيا.

ويمكن تحديد ثلاث توجهات رئيسية للسياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا خلال الفترة من (١٩٤٥-١٩٨٥) تمثل خصائص رئيسية لتلك السياسية

أ - الاعتماد بشكل أساسى على الأدوات الاقتصادية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية اليابانية فى شرق آسيا

ركزت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية على اعادة بناء اقتصادها وانجاز معدلات نمو عالية تقارب تلك التى حققتها الدول الصناعية المتقدمة، وتحقيقا لذلك الهدف الرئيسى اتجهت اليابان الى دفع تجارتها مع دول شرق آسيا، التى كانت ذات أهمية للحصول على المواد الخام والأسواق اللازمة لتصريف منتجات الصناعة اليابانية، فضلا عن ذلك قدمت تعويضات لثمانى من دول شرق آسيا.. والتى كانت بالأخص لها دوراً مزدوجاً.. حيث كانت تهدف بها اليابان الى تحسين مكانتها فى منطقة شرق آسيا والتى تدهورت بفعل احتلالها لها، الإضافة إلى فتح الأسواق الآسيوية لليابان. وفى المقابل فإن النطاق الدبلوماسى لتعامل اليابان مع الدول الآسيوية ظل محصوراً فى الخمسينات والستينات فى انجاز اتفاقيات التعويضات اليابانية

لها.. كما أنه كان مقيداً بالحدود التى وضعتها السياسة الأمريكية وذلك شكل أكبر مما كان مفروضاً على تعاملاتها الاقتصادية وتظهر تلك القيود فى السياسة اليابانية تجاه الصين وكوريا والملاحظ أن هناك تنوعاً فى أدوات السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا مع مطلع عقد السبعينات وخلال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كان مدفوعاً بإدراك اليابان للتغير فى السياسة الأمريكية مع بداية انسحابها عسكريا بتخفيض اعداد قواتها فى شرق آسيا – وتخفيض معوناتها لدول المنطقة.. وأدى ذلك إلى توسع اليابان فى استخدام أدواتها الاقتصادية ثم الدبلوماسية ضمانا لتحقيق أهدافها وتعويضاً عن التغير فى السياسة الأمريكية وينطبق ذلك التوسع على موقفى اليابان من قضيتى كوريا وكمبوديا على الأخص فى السبعينات والثمانينات. والملاحظ أن استخدام اليابان للأدوات الدبلوماسية قد اتسم بالطابع الحذر عموماً وان كانت حدته تتضح بشكل أكبر فى موقفها من النزاع السوفيتى- الصينى عنه فى القضية الكورية والقضية الكمبودية ويمكن تفسير ذلك أساسا بمخاوف اليابان من التورط فى النزاع بينهما – غير أن التنوع السابق لا يعنى تراجع المكانة النسبية للأدوات الاقتصادية والتى حظت بها منذ بداية فترة الدراسة ويمكن أن يرجع ذلك إلى وضع اليابان كقوة إقتصادية كبرى فى شرق آسيا، فضلا عن أن السياسات التى اتبعتها معظم دول شرق آسيا وبالأخص دول الأسيان كانت حافزاً لتنامى تعاملاتها باستخدام الأدوات الاقتصادية أساسا فضلا عن استمرار المحاذير التى وردت على استخدام القوة العسكرية.

التوجه الثانى : -

تأييد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى شرق آسيا : -

يكشف تحليل مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا عن أن توجها رئيسيا يميز سياساتها وهو تأييد سياسات الولايات المتحدة الآسيوية.

والملاحظ أن ذلك يشمل التأييد السياسى والدبلوماسى وعن طريق الأدوات الاقتصادية وبالأخص المعونة وذلك فى اطار تبادلى لجملة من المزايا والمنافع بين كل من الولايات

المتحدة واليابان وتكمن أهمية هذا الإطار بالنسبة لهذا التوجه فى أن المنافع المحققة لليابان من خلاله ظلت السند من المنظور اليابانى للتمسك بهذا التوجه والتحالف مع الولايات المتحدة عموماً.

حيث استفادت اليابان من الدعم الاقتصادى الامريكى لتجارتها مع دول جنوب شرق آسيا منذ عام ١٩٤٧ حتى عقد الستينات، كما كانت الحماية الأمريكية هى الضامن الرئيسى لأمن اليابان خلال فترة الدراسة اجمالا فى مواجهة التهديدات التى جابهته والتى شملت بالترتيب التهديدات السوفيتية والتهديدات الناتجة عن الصراع السوفيتى- الصينى ثم التهديدات الناتجة عن الصراعات الآسيوية.

أما الولايات المتحدة فقد استفادت من التجارة اليابانية مع دول جنوب شرق آسيا باعتبارها أحد الأدوات الإقتصادية لمواجهة الشيوعية فى شرق آسيا، فضلا عن أن تواجد القوات الأمريكية فى اليابان طوال فترة الدراسة فى ظل الموقع الإستراتيجى لها كان عنصراً هاماً أيضا فى مواجهة القوات السوفيتية فى شرق آسيا.

والملاحظ أيضا أن هناك بعض الاستثناءات ترد على عمومية هذا التوجه يمكن إجمالها فى حالتين أساسيتين الحالة الأولى :- ممارسة جماعات المصالح الاقتصادية ذات الروابط مع الصين وعدد من أحزاب المعارضة لضغوط واضحة على الحكومة اليابانية دفعتها الى التخفيف من مقاطعتها الاقتصادية للصين الشعبية بتوقيع اتفاق تجارى مع الصين عام ١٩٦١، لذا لا يمكن القول بأن جماعات المصالح الاقتصادية التى مارست تأثيرات كبرى على السياسة الآسيوية لليابان كانت منحازة تماما لتأييد السياسة الأمريكية فى شرق آسيا.

الحالة الثانية :-

كانت للضغوط العديدة من جانب قطاعات كبيرة من الرأى العام اليابانى وقوى سياسية فى اليابان تأثير تمثل فى اتجاه اليابان لمحاولة ممارسة دور الوسيط فى قضية فيتنام وعدم التبعية الكاملة للموقف الأمريكى منها، كما أن اليابان قد أقدمت على تطبيع علاقاتها مع فيتنام عام ١٩٧٤ بما يعكس إتجاهاً لم تتبناه السياسة الأمريكية فى تلك الفترة.

التوجه الثالث

عدم التدخل باستخدام القوى العسكرية فى شرق آسيا

اتسم السلوك اليابانى فى شرق آسيا خلال فترة الدراسة بخلاف القوى الكبرى الاخرى فى تلك المنطقة الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى بعدم اللجوء للتدخل باستخدام القوى العسكرى فى شرق آسيا ونجد على المستوى العملى حالتين اثيرتا فيهما مسألة مشاركة اليابان عسكريا فى تلك المنطقة وهما حالتى القضية الفيتنامية والقضية الكمبودية ويمكن القول أن هناك علاقة سببية بين تأثيرات خبرة الحرب العالمية الثانية ومرحلة الاحتلال اليابانى لشرق آسيا وبين ممارسة بعض الجماعات المهتمة بالسياسة الخارجية لدور يستهدف عدم مشاركة اليابان عسكريا فى كل من فيتنام وكمبوديا وإن كان حدة المعارضة فى البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية كانت أقل بكثير من المعارضة للمشاركة فى فيتنام ويمكن أن يرجع للاختلاف فى النظر الى طبيعة عملية المشاركة حيث كان ينظر للمشاركة فى فيتنام باعتبارها عملا عدوانياً على حين كانت المشاركة فى كمبوديا ضمن مهام التسوية السلمية للأزمة، فضلا عن القرب الزمنى بين قضية فيتنام وفترة الحرب العالمية الثانية بحيث برزت بعض القوى السياسية من تلك التى تأثرت بخبرتها المباشرة فى الحرب العالمية الثانية كعناصر رئيسية لمعارضة مشاركة اليابان عسكريا فى فيتنام.

ويجدر الإشارة الى ضرورة التمييز بين نشأة هذا التوجه من ناحية وتطوره وأستمراره من ناحية أخرى من حيث العوامل المؤدية لكل منهما فإذا كانت نشأة هذا التوجه بفعل العامل الخارجي الذى تمثل فى السياسة الأمريكية التى استهدفت انهاء النزعة العسكرية اليابانية.. فإن تطور هذا التوجه واستمراره والتمسك به كان بفعل الاتجاهات فى البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية التى شملت الرأى العلم اليابانى والقوى الرئيسية المؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية وبالأخص أحزاب المعارضة التى نظرت الى التدخل الخارجى عسكرياً من منطلق تأثيرات مرحلة الإحتلال والحرب العالمية الثانية باعتباره عملا لا يفيد فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية لليابان.

فضلا عن النظرة الى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأمن اليابانى.

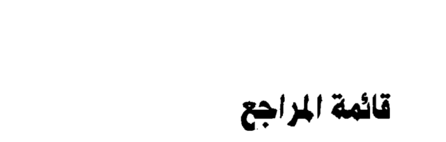
وإجمالا فإن أهم الإشكالات التى واجهتها السياسة الخارجية اليابانية فى شرق آسيا نتجت عن تأثيرات مرحلة الاستعمار اليابانى لدول شرق آسيا، وبشكل مباشر فقد ترتب عليها إشكالية التعويضات التى التزمت اليابان بتقديمها لدول شرق آسيا عن ممارسات مرحلة الاحتلال لها، ورغم أن اليابان تمكنت من حل هذه الإشكالية مع ثمان من دول آسيا بعقد اتفاقيات معها لتقديم التعويضات في الخمسينات والستينات، فان تسوية تلك الإشكالية قد تداخلت مع مواقف اليابان من قضايا آسيوية أخرى كمواقف اليابان من قضية تمثيل دولة الصين، حيث تم تسويتها بعد اعتراف اليابان بالصين الشعبية.

كما واجهت اليابان مطالب من أفراد وجماعات آسيوية اخرى لتقديم تعويضات عن ممارسات المرحلة الاستعمارية، لم تتجه اليابان إلى تسويتها خلال فترة الدراسة على أساس عدم فتح المجال لدفع تعويضات جديدة بخلاف مطالبات الدول. وتنتقد الدراسة تركيز اليابان على معالجة إشكالية التعويضات فى حدود المنافع الاقتصادية لليابان منها دونما الأخذ فى الحسبان بشكل كافى للاعتبارات النفسية والسياسية المرتبطة ها.. وهو ما تداركته اليابان ببداية عقد التسعينات بالاتجاه لوضع خطة لتقديم تعويضات للأفراد وبالأخص فيما عرف بمسألة النساء الآسيويات، بالإضافة للتعويضات توجد أيضا مشكلة الكوريين المقيمين فى اليابان.

وبشكل غير مباشر يمكن أن يندرج تأثير مرحلة الاستعمار فى إدراك دول منطقة شرق آسيا سلبياً للتوسع اليابانى اقتصادياً فى تلك المنطقة ومحاولاتها تحسين أو تدعيم قدراتها العسكرية خلال عقدى السبعينات والثمانينات من تلك الدراسة، وان كان بروز ذلك فيما يتعلق بادراك التوسع الاقتصادى اليابانى يتضح أساسا فى حالة العلاقات اليابانية مع تايلاند ثم الفلبين.

وعلى المستوى الأدنى من مستوى الإشكاليات السابقة المرتبطة بفترة الاستعمار كما يتضح من التفاعلات اليابانية- الآسيوية تبرز إشكالية العجز التجارى بين اليابان ودول شرق آسيا خلال الفترة من (١٩٨٠- ١٩٨٥) من فترة الدراسة- وذلك بالتزامن فى مطالبات ثمانى دول آسيوية من اليابان باتخاذ إجراءات محددة لسد العجز فى ميزان التجارة بين اليابان وبينها.. غير أنه يلاحظ أن المشروعات والإقتراحات التى قدمتها اليابان لحل ذلك الإشكالية اتمت بالطابع الجزئى سواء من حيث عدد الدول التى شملتها حيث اقتصرت على دول الآسيان وإغفال السعى لتسوية تلك الإشكالية مع الصين التى كانت أكثر الدول التى لها عجز تجارى مع اليابان أو من حيث بنود المواد السلع التجارية التى تضمنتها. وقد كان من نتيجة ذلك لجوء الدول الآسيوية الى اتخاذ اجراءات حمائية لتخفيف العجز التجارى. ويمكن القول أن معالجة اليابان لتلك الإشكالية قد أسهمت فى تصاعدها وإن كانت هناك اعتبارات أخرى تعلقت بطبيعة الهيكل الاقتصادى لعدد من الدول الآسيوية.

توصى الدراسة بالاهتمام بدراسة التطورات التى طرأت على السياسة الخارجية اليابانية خلال عقدى السبعينات والثمانينات والأخص فيما يتعلق باتجاه اليابان المتنامى إلى ممارسة دور على الصعيد الاسيوى على الجانبين الإقتصادى والسياسى والاعتبارات والعوامل الدافعة لذلك. وتوصى الدراسة أيضا بالاهتمام بدراسة مراكز صنع قرارات السياسة الخارجية اليابانية وبناء قنوات الإتصال بها بما يمكن أن يؤدى الى تحقيق أفضل النتائج فى التعامل مع اليابان.



قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

الكتب

(١) أدوين رايشاور: اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالى، (الكويت، عالم المعرفة) ١٩٨٧ .

(٢) بول كيندى: صعود وسقوط الدول العظمى، ترجمة السيد محرز خليفة، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات)، ١٩٩٢ .

(٣) جون هدسون:العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د. طه عبد الله منصور، (الرياض، المريخ للنشر)، ١٩٨٧ .

(٤) د. فؤاد هاشم عوض: التجارة الخارجية والدخل القومى، (القاهرة، دار النهضة العربية)، ١٩٧٥ .

(٥) د. محمد طه بدوى: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت الدار المصرية للطباعة والنشر)، ١٩٨١ .

(٦) د. محمد على العوينى: العلاقات الدولية فى النظرى والتطبيق، (القاهرة، مكتبة الأنجلو)، ١٩٨٢ .

(٧) د. مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لاتنشب حرب عربية عربية أخرى، أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية، (مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة)، ١٩٩٢ .

الدوريات

(١) ابراهيم أحمد ابراهيم: أزمة الأوبك وأبعادها فى الإقتصاد العالمى السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦ .

(٢) د. أسماعيل صبرى مقلد: أزمة السياسة الزمريكية فى فيتنام، السياسة الدولية، العدد ٢١ ، السنة يوليو ١٩٧٠ .

(٣) أمانى محمود فهمى: أبعاد الأزمة السياسية فى كوريا الجنوبية، السياسة الدولية، العدد ٨٥، ١٩٨٦ .

(٤) جمعة عبد الله الحاج: الخلاف الروسى اليابانى حول جزر الكوريل، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، الكويت، العدد ٩٥، ١٩٩٤ .

(٥) اللواء. حسن البدرى: حرب الأسبوع الفيتنامية الكمبودية، السياسة الدولية، العدد ٥٦، ١٩٧٨ .

(٦) سمعان بطرس فرج الله، أزمة فيتنام والسلام، السياسة الدولية، العدد ١ يوليو ١٩٦٥ .

(٧) د. سمعان بطرس فرج الله، الحرب الاستعمارية فى فيتنام، السياسة الدولية العدد ١٠ ، أكتوبر ١٩٦٧ .

(٨) عبد العزيز العجيزى، الحزبية والديمقراطية فى اليابان، السياسة الدولية، العدد ٦٧ ، يوليو ١٩٦٧ .

(٩) عبد العزيز العجيزى: فيتنام والاستراتيجية الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٩ يناير ١٩٧٠.

(١٠) عبد العزيز العجيزى: التسوية السياسية، التسوية العسكرية لحرب فيتنام، السياسة الدولية، العدد ٣١ يناير ١٩٧٣.

(١١) د. عبد المنعم سعيد: اليابان والقوى الكبرى، السياسة الدولية، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠.

(١٢) د. محمود عبد المنعم مرتضى: المراحل الخمس للعلاقات الصينية – السوفيتية، السياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤.

(١٣) مصطفى علوى: التحرك اليابانى والتوازن الجديد فى آسيا، السياسة الدولية العدد ٥٦، أبريل ١٩٧٩.

(١٤) محمد عيسى: دور اليابان الاقتصادى فى آسيا، السياسة الدولية العدد ١٦، أبريل ١٩٦٩.

(١٥) د. نازلى معوض: الادراك اليابانى للنظام الدولى، السياسة الدولية، العدد ١٠١، عام ١٩٩٠.

(١٦) نادية حمزة: الحروب الشيوعية فى جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد ٥٧، يوليو ١٩٧٩.

(١٧) نبيه الأصفهانى: أبعاد النزاع الصينى السوفيتى، السياسة الدولية، العدد ١٧ يوليو ١٩٦٩.

(١٨) نبيه الأصفهانى: الحوار بين بكين وطوكيو، السياسة الدولية، العدد ٣١، عام يناير ١٩٧٣.

(١٩) يوسف ميخائيل يوسف: كمبوديا وخريطة الصراعات فى جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد ٥٩، يناير ١٩٨٠.

الرسائل العلمية

الدكتوراه

(١) محمد نعمان جلال: العلاقات اليابانية الصينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠.

(٢) هالة سعودى: السياسة الأمريكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢.

الماجستير

(١)خليل درويش، النظام الحزبى فى اليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠.

(٢) هادية سعيد الشربينى: السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦.

(٣) ودودة بدران: السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد كيندى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٣.

<u>الصحف</u>

عطية عيسوى الأهرام ١٩٨٤/٩/٧

الأهرام ١٩٦٥/٦/١٥

الأهرام ١٩٧٣/١٢/١٣

الأهرام ١٩٨٣/٩/٢١

الأهرام ١٩٨٤/٥/٣١

الأهرام ١٩٨٤/٩/١٧

الأهرام ١٩٨٥/٢/٢٦

الأهرام ١٩٨٥/٥/٥

الأهرام ١٩٨٥/٨/٥

الأهرام ١٩٨٦/١١/٧

الوفد ١٩٩٣/٣/٢٤

وكالة أنباء أ/ف/ب ١٩٨٥/١٢/٢٣

المراجع الأجنبية

Books

1) Barweet Deak; China and Major Power in East Asia (Washington: The Brooking Institute, 1977.

2) Baye Gavin: Asia and the International System (Cambridge: Wayne wilson) 1978.

3) Bunge M Frederica (Editor) Japan: A Country Study (Washington: The American University) 1983.

4) Clought N. Ralef: East Asia and U.S Security, (Washington: The Brooking Institute, 1976.

5) Ellison J, Herbert, (editor): The Sino Soviet Conflict (Washington: University of Washington Press, 1982.

6) Friedman George and Merdith Barde, The Coming war with Japan (New York: Martim's Press, 1991.

7) Frank Isaiah (rdtor): The Japanese Economy in International Perspective (Baltimore: John Hobkins University Press, 1975.

8) Hane Mikiso: Japan, A Historical Survey (London: Westive Press) 1986.

9) Harrson Seligs, The Widening Gulf (New York: Macmillian Publishers Co, 1978.

10) Han Joo Sung: Continuning and change in korean American Relation (Seoul: The Assistance Research) 1982.

11) Hinton Herald: Communist China in World Politics, (London: Macmillian Press, 1966.

12) Higashi Chikara and Lauter Peter, The Internationalization of The Japanese Economy (Boston: K luwer A cademic publishers, 1987.

13) Holliday Jon; Japanese Imperailism Today (New York: Montlly The Review Press, 1985.

14) Hyoe Marokami (editor): Politics and Economics in contomporary Japan, (Standford: Stand ford University Press) 1988.

15) Isenberg Irwin; Japan as Asian Power (New York: The Wilson Company) 1972.

16) Jain, P. J, china in world Politics (New Delhi: Radient Publisher, 1976.

17) Jan K R, China and Japan 1949-1972 (New Delhi: Radient Publisher, 1971.

18) Jansen B Morris: Japan and China (Chicago: Rand Nally College) Publishers Company 1975.

19) Kajima Morinosuke: Modern Japanese Foreign Policy (Tokyo: Juttle Company Publisher) 1969.

20) Kathleen Newland: International Relation of Japan (London: Macmillan Press), 1990.

21) Kim C yong: Korea and Major Power: Maryland: Maryland University, 1972.

22) Koichi Kishimoto: Politics in Modern Japan (Tokyo: Japan Echo inc, 1988.

23) Kosai Yutaka: The Era of High Speed Growth in Japan (Tokyo: University of Tokyo Press, 1987.

24) Khan Herman and Pepper Thomson: The Japanese Challenge (New York: Thomas Crowell Publishers) 1979.

25) Lawrence Olson: China Foreign Relations since 1949 (Baston: Roledge Kegen Panlld) 1975.

26) Lawrence Olson : The Diemention of Japan (New York: Field Staff inc, 1977.

27) Macdonald Stone Dondld: Koreans (London: Westive Press) 1988.

28) Ming Co Sambana: A hand Book of Korea (Seoul: Korean Oversea Information service 1990.

29) Nelson Raymond: The Philippines (London: thomes and Hundon Ltd, 1968.

30) Nester william: The Foundation of Japan (London: Macmillan Press, 1990.

31) Nester William: Japan's Growing Power Over East Asia and The World: London: Macmillan Press, 1990.

32) Nishi Tashio: Unconditional Democracy in Japan (California: Hoover Press, 1982.

33) Okito Saboro: Japan in the Work Economy, Tokyo: University of (Tokyo Press) 1989.

34) Okito Saboro: The Developing Economies and Japan (Tokyo: University of Tokyo Press, 1989.

35) Organshi K. A.: World Politics, (New York: Alfred Knobh inc) 1958.

36) Ozakai Rabert (Editor) international Relations of Japan (London: Westive Press) 1990.

37) Scalapino Robert (Editor) International Relations of Japan (Los Anglos: University of California Press) 1977.

38) Suzuki Morris T, Seiyama (editors) Japanese Capitalism Since 1945, New York: M Sharp inc, 1989.

39) Tokunage Shajirao: (editor) Japanese Fareign Investment and Asian Economic Interdependence, (Tokyo: University of Tokyo Press), 1992.

40) Vogel Ezra: (editor) Modern Japanese Organizaton and Desicion Making, Brekly: University of California Press, 1975.

41) Yim Ha Kawan: China Since Mao, London: Macmillan Press, 1980.

42) Zagoria Donald (editor) Soveit Policy in East Asia, London: Yale University Press, 1987.

Periodicals:

1) Babrow B david and Kudrle Robert, How to Manage recource Weakness: Japan and Energy, World Politics, Vol XXX1X N.4 July 1987.

2) Morr Robert, Japanese Foreign Aid,. The Rising Sun, Journal of International Affaire Vol 41 No. 1 Summer 1987.

3) Okito saboro, Japan and the Pasific Basin, Journal of international Affairs, Vol 21 N. 1, 1980.

4) Tsurutani Taktugu, The Causes of Paralysis, foreign Policy, N 56, 1982.

Other sources:

1) Asian security 1979, (Tokyo: Research Institute for Peace and security, Defence Presway Publisher, 1979.

2) Asian security 1980, ______________________________1980

3) Asian security 1981, ______________________________1981.

4) Asian security 1982, (Tokyo: Research Institute for Peace and security, Nikkei business Publishing), 1982.

5) Asian security 1983, ______________________________1983.

6) Asian security 1984, ______________________________1984.

7) Asian security 1985, ______________________________1985.

8) Defence of Japan, Tokyo: Defence Agency, 1979.

9) Diplomatic Blue Book (Tokyo, Ministry of Foreign Affairs), 1986.

10) Japanese Economic Almanac, Tokyo; Nihon keizai, (Shimbin inc.), 1985.

11) Japan's ODA, Ministry of Foreign Affairs, 1988.

12) White papers of Japan: (Tokyo: Japan Institute of International Affairs) 1973.

13) White papers of Japan, ______________________________, 1985.

السياسة الخارجية اليابانية
تجاه شرق آسيا
١٩٤٥ - ١٩٨٥

الكتاب في سطور

يتضمن هذا الكتاب أول دراسة أكاديمية عربية شاملة عن السياسة الخارجية اليابانية. وتسعى هذه الدراسة إلى تفسير الخصائص الرئيسية للسياسة الخارجية اليابانية ومنها عدم رغبة اليابان في الانغماس بشكل كبير في النزاعات الدولية والإقليمية الخطيرة وتسعى أيضا إلى فهم الاعتبارات والعوامل الحاكمة لمواقف وتجاهات القوى الفاعلة والمؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية - الرسمية أو غير الرسمية - وتتناول الدراسة بالتحليل المحددات العامة والبيئة التي تتحرك فيها السياسة الخارجية اليابانية داخليا وإقليميا ودوليا مع الدراسة التفصيلية لعلاقات اليابان مع دول شرق آسيا المجاورة لها وهي الدول التي تجمعها بها روابط تاريخية عميقة جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية، ودراسة التفاعلات الكثيفة لليابان مع دول هذه المنطقة يمكن أن يؤدي إلى التوصل إلى قواعد تحكم حركة واتجاهات السياسة الخارجية اليابانية.

وتشتمل الدراسة على ثلاثة فصول: الأول، العناصر والعوامل المحددة للسياسة الخارجية اليابانية، والثاني، عددا من مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية، أما الفصل الثالث فيتناول الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا وهي: التجارة والاستثمارات والمعونات.

المؤلف في سطور

- مواليد ابريل ١٩٦٧.
- خريج اقتصاد وعلوم سياسية ١٩٨٨.
- حاصل على ماجستير علوم سياسية ١٩٩١ بتقدير امتياز.
- يعد دكتوراه في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
- نشرت له العديد من الأبحاث والدراسات في المجلات والصحف العربية حول الشئون الآسيوية والسياسة الخارجية اليابانية بشكل خاص.
- شارك في التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مؤسسة الأهرام.
- عضو المكتب الفني لرئيس الهيئة العامة للاستعلامات.